جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية

Soft Power Strategy and its Role in Implementing the Goals of US Foreign Policy In the Arab Region

إعداد الطالب

اياد خلف عمر الكعود

إشراف الأستاذ الدكتور

عبد القادر محمد فهمي الطائي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

كانون االثاني 2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تفويض

أنا اياد خلف عمر الكعود أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً والكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الإسم: اياد خلف عمر الكعود

التاريخ: 1 /2/ 2016

التوقيع:

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة في جامعة الشرق الاوسط – عمان وعنوانها "استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الامريكية في المنطقة العربية "

واجيزت بتاريخ 2016/1/5

اعضاء لجنة المناقشة

الاسم	الصفة	جهة العمل	التوقيع
أ.د. محمود علي	رئيسا وممتحنا داخليا	جامعة الشرق الاوسط	
أ.د. عبد القادر فهمي الطائي	مشرفا	جامعة الشرق الاوسط	
أ.د. وليد سليم عبد الحي	ممتحنا خارجيا	جامعة اليرموك	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي المشرف على هذه الدراسة لرعايته ومتابعته للباحث، والعمل على إخراج هذه الدراسة في صورتها النهائية.

كما ويتقدم بالشكر والتقدير إلى اساتذة قسم العلوم السياسية، وزملاء الدراسة والأصدقاء لما قدموه من مساعدة كريمة لإنجاز هذا الجزء المتواضع.

كما ويتقدم الباحث بوافر الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الكرام على الآراء والإضافات العلمية القيمة التي وبدون شك ستثري موضوع الرسالة والتي آمل أن تكون كتاباً سيتفيد منه المثقف والطالب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

الحمد لك ربي وأصلي وأسلم بما يليق بمقام الأنبياء محمد صلى الله عليه وسلم، تعجز الكلمات وتحتار الأيادي كي أدون لأصحاب الفضل وحسن الخلق ورجاحة الفكر وسعة العلم وصدق القلم وحسن المشورة وسعة البال متمنياً إضفاء إيقاع خاص لكلماتهم ومواقفهم لها لها بصمة وأريج عبيرة يفوح، يتوقف اليراع عند موانئهم محاولا إختيار أنقى سطور الشكر والعرفان ممزوجا بإهدائي لهم ثمرة جهدي من:

"أمي وأبي" أنتم من علمتموني معنى الحياة وأمسكتم بيدي على دروبها

أخي وقدوتي الراحل أحمد أبا هارون كنت ومازلت معي موسوعة ترافقني وأنك تحتل في عالمي أعلى مقام.

أخواني وأخواتي لاتحلو كلمة الأخ ولا تكتمل إلا بكم فتحتم لي بسيرتي وأشددتم أزري أنتم أهازيج فرحي وصدى نجاحي.

أحلى البراعم في حياتي أولاد وبنات أخوتي وإخواني.

من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب العلم والدراسة والبحث سرت لمن علموني وحريصاً أن لا أضيعهم أساتذتي وزملائي الطلبة الأعزاء

كل الأقارب والأصدقاء، وكل من تمنى لي التوفيق يوماً لتصبح المعرفة نصراً، ومن سعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكراتي ومن تحمل في قلبه أسمي..

أنا لا أتأمل حياة بدونكم " إليكم أهدي جهدي مع فائق شكري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
تفويض	ب
قرار لجنة المناقشة	ج
شكر وتقدير	د
الإهداء	ه
قائمة المحتويات	و
قائمة الجداول	ح
قائمة النماذج	ط
الملخص باللغة العربية	ي
الملخص باللغة الإنجليزية	ل
الفصل الاول: الاطار العام للدراسة	**1**
المقدمة	1
مشكلة الدراسة	2
أهداف الدراسة	3
اهمية الدراسة	3
فرضية الدراسة	4
منهج الدراسة	4
أسئلة الدراسة	6
حدود الدراسة	6
محددات الدراسة	7
مصطلحات الدراسة	7
الاطار النظري والدراسات السابقة	10
أولاً: الاطار النظري	10

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات السابقة	13
مايميز هذه الدراسة	16
الفصل الثاني: التأصيل النظري لمفهوم القوة الناعمة	**17**
المبحث الأول: في مفهوم القوة والقوة الناعمة	18
المبحث الثاني : مقارنة القوة الناعمة بالقوة الصلبة	32
المبحث الثالث: تحول مدرك القوة في الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية	41
الفصل الثالث: الوسائل والأدوات التي تعتمدها القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية	**51**
المبحث الاول: الادوات والوسائل الثقافية:	52
المبحث الثاني: الادوات والوسائل الاعلامية	62
المبحث الثالث: الادوات والوسائل السياسية	75
الفصل الرابع: الآثار المترتبة على توظيف القوة الناعمة حيال المنطقة العربية	**92**
المبحث الأول: الآثار المترتبة على بنية العقل العربي (السيطرة على الارادة والفكر)	93
المبحث الثاني : الآثار المترتبة على بنية النظام السياسي للدولة العربية (تغيير الأنظمة السياسية)	102
المبحث الثالث: الاثار المترتبة على بنية النظام الاقليمي العربي (تفكيك الدول العربية، الفوضى الخلاقة)	117
الفصل الخامس: الخاتمة	**138**
النتائج	141
التوصيات	143
المراجع	145

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
الجدول (1)	تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية 1996-2004	58
الجدول (2)	تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية 2005-2013	59
جدول (3)	اعداد الطلبة الدوليين في الجامعات الأمريكية	61
جدول (4)	مراحل إنهيار الدولة	122

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة النماذج

رقم النموذج	عنوان النموذج	رقم الصفحة
النموذج رقم (1)	أساسيات القوة الناعمة والقوة الصلبة	40

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

استراتيجية القوة الناعمة ودورها في تنفيذ اهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية

إعداد: اياد خلف عمر الكعود

إشراف: الأستاذ الدكتور عبد القادر محمد فهمي الطائي

الملخص

تسعى الدراسة الى بيان كيف مكنّت أدوات القوة الناعمة الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق استراتيجيتها لإحداث تغيرات بنيوية في بعض مفاصل النظام العربي، وتحليل وتقييم الآثار المترتبة للقوة الناعمة في إطار العمل الاستراتيجي المنظم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الإجابة عن تساؤلاتها التالية: كيف وظّفت الولايات المتحدة الامريكية عناصر قوتها الناعمة لتنفيذ اهداف سياستها الخارجية في المنطقة العربية؟ وما الاثار المترتبة على توظيف الولايات المتحدة لقوتها الناعمة؟

وتوصلت الدراسة الى نتائج من أهمها أن القوة الناعمة، رغم مغريات شعاراتها وجاذبية اداتها، فإن نتائجها لا تقل خطورة عن النتائج المترتبة على استخدام القوة العسكرية وأدوات الضغط الاقتصادية. وإذا كانت الغاية من القوة الناعمة تغيير الانظمة السياسية وابدالها بنماذج جديدة، فإن عملية التغيير هذه اكدت جملة معطيات منها، فشل مشروع بناء الدولة الوطنية والتي اصبح البديل عنها الدولة الاقصائية التي اكدت بدورها ايضاً مسار التفكيك، أي تفكيك الدولة واعادة بنائها وفق معايير جديدة تحكمت فيها الولاءات الطائفية والعرقية. وإذا كانت القوة الناعمة حملت معها، بقصد او بدون قصد، استراتيجية تفكيك الدولة، فأنها لم تكن بمنأى عن تحمل مسؤولية تفتيت المنطقة العربية، فالشعارات المطالبة بضرورة الاصلاح وتطبيق الديمقراطية، والتأكيد على الحرية وحماية حقوق الانسان، وغم أهميتها، إلا أنها، وبفعل عوامل عدة، مثلت واحدة من الأدوات التي أسهمت في عملية التفتيت. ولكل ما تشهده بعض الدول العربية، هو خير دليل على ذلك. وأن الاستراتيجية الامريكية، ومن خلال توظيفها لادوات القوة الناعمة، اقتربت كثيراً، ان لم تكن قد توافقت، مع استراتيجية الكيان الصهيوني، الذي كان يسعى وما يزال

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الى اضعاف الدول العربية بتجسيداتها الجغرافية، سواء اكانت دول الطوق العربية، أم دول العمق العربي، اذ انجزت حالة التفتيت على صعيد الدولة الوطنية، كما عملت على تفكيك مفاصل النظام الاقليمي العربي الذي كان يمثل هاجساً امنياً مقلقاً في حال توحد عناصره.

وفي ضوء النتائج التي توصلت اليها الدراسة فإنها توصي بما يلي: العمل على زيادة الوعي الوطني في كيفية التعامل مع موجات العولمة بمختلف توصيفاتها الثقافية والاعلامية والسياسية. والعمل على معالجة مظاهر الخلل في البنية الداخلية للدولة من خلال التعرض للمشكلات المجتمعية كالبطالة، الفقر، الاوضاع الصحية، التعليم ومكافحة الامية، والإنتخابات التشريعية والتداول السلمي للسلطة وإصلاح القضاء. والتاكيد على أن تكون هوية الدولة هي الهوية الجامعة لكل ابناء المجتمع وبمختلف طوائفه وإنتماءاته لتحيق الإندماج ا لإجتماعي والسياسي والإقتصادي والثقافي.

الكلمات المفتاحية: القوة الناعمة، السياسة الخارجية الأمريكية، المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Soft Power Strategy and its Role in Implementing the Goals of US Foreign Policy In the Arab Region

Prepared by

Ayaad Kalaf Omer Al-Kaood

Supervised by:

Prof. Dr. Abdelkader Fahmi al-Tai

ABSTRACT

The study seeks to show how soft power tools have enabled The United States to achieve its strategy in bringing structural changes in some of Arab countries system. Also it seeks to analyze and evaluate the effects of soft power within the organized strategic framework in order to achieve the goals of American foreign policy in the Arab region. The study used the descriptive analytical approach to answer the following question : How has the USA employed its soft power to implement the objectives of its foreign policy in the Arab region? And what are the consequences of this employment?

The study concluded that the results including that soft power despite its slogans and the attractiveness of its tool, its results are as dangerous as the consequences of the use of military force and economic pressure tools. If the purpose of the soft power is to change the political systems and replace it with new system, this process of change confirmed the data including; failure of a national state construction project in which the exclusionary state becomes its alternative which also confirmed the role of disassembly path which means any to dismantle of the state and rebuilt it according to new standards controlled by the sectarian and ethnic loyalties. If the soft power brought- intentionally or unintentionally- the dismantling of the state's strategy, it had some responsibility for the fragmentation of the Arab region. Despite the importance of slogans demanding the need to reform and democratization and the emphasis on freedom and protection of human rights, it represented-because of several factors- one of the tools that have contributed to fragmentation process. What happened in some Arab countries is the best evidence for that. The US strategy by employing tools of soft power has become very close to the Zionist entity strategy which is seeks to weaken the Arab states geographically, whether Arab ring states or the Arab hinterland states. It accomplished fragmentation status at the level of national state also it worked on the dismantling of the Arab regional order which represents a security concern in the case unifying its elements.

In light of study findings, it recommends the following: increase the national consciousness about how to deal with the waves of globalization in various cultural, media and political aspects. Also to address the imbalances in the internal structure of the state through focusing on community problems such as unemployment, poverty, health conditions, education, fight against illiteracy, legislative elections, the peaceful transfer of power and reform of the judiciary. As well as to emphasize that the identity of the state shall be the identity of whole community with its different affiliations in order to achieve the social, political, economic and cultural integration.

Key words: Soft Power , Us Foreign Policy, The Arab Region.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الاول

الإطار العام للدراسة

المقدمة

مثلت القوة العسكرية الخيار المتقدم على بقية الخيارات الأخرى لتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدولة، وقد تماهى هذا الخيار، على الدوام، مع النتائج المأساوية، بل الكارثية الناجمة عن إستخدامه مما دفع الفكر الإنساني إلى البحث عن بدائل أخرى تجنب البشرية الدمار والخراب الذي يمكن أن يصيبها من جراء إستخدام القوة العسكرية في حل مشكلاتها. لذا سعت الدول جاهدة إلى عقلنة أهداف سياستها الخارجية بما يجنبها خسار عالية التكلفة قد لا يكون بوسعها القدرة على تحملها. وفي ضوء هذه الحقيقة، إنشغل الفكر الإستراتيجي، ومنذ نهاية السبعينات من القرن الماضي، في البحث عن وسائل وأدوات أكثر عقلانية، وأكثر جاذبية وقبولاً، سواء على مستوى توظيفها، أو على مستوى النتائج المتحققه منها، من القوة العسكرية بشقيها التقليدي والإستراتيجي.

لذا أنصرف الجدل الفكري إلى مناقشة معضلة القوة بصياغات مختلفة عن سياقها التقليدي المتمثل بالقوة العسكرية لتحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع، وبأقل ما يمكن تجنبه من الخسائر. إذ ليس بالضرورة أن تكون القوة مرادفة لتوظيف الجيوش النظامية في الميدان، وإستخدام الآلات والمعدات العسكرية بمختلف صنوفها القتالية، ووضع الخطط التعبوية لتحقيق الحسم العسكري على العدو، وما يترتب على ذلك كله من دمار وسفك دماء، إنما يمكن أن يتحقق الهدف الإستراتيجي للدولة من دون إستخدام القوة العسكرية، بقواعد إشتباك تختلف نوعياً عن قواعد الإشتباك المتبعة في ساحات المعارك وميادين القتال، وذلك بتوظيف نمط آخر من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القوة، وهو القوة الناعمة التي تكمن أهميتها في موضوعين الأول، التقنية المبتكرة في أدواتها، وهي أدوات ووسائل غير عسكرية. والثاني، تمثله نوعية النتائج المترتبه عليها وهي نتائج ربما تفوق في أهميتها النتائج المترتبة على إستخدام القوة العسكرية، والتي أسطلح على تسميتها بالقوة الصلبة.

وفي ضوء ما تقدم، تنصرف الدراسة إلى معالجة موضوع القوة الناعمة، والإتجاهات الفكرية الداعية إليها التي تحث الولايات المتحدة الأمريكية على توظيفها كخيار بديل عن قوتها العسكرية (الصلبة) وخصوصاً بعد ما تعرضت له من إنتقادات، أو خسائر في حروب خاضتها سواء في أفغانستان أو العراق، كما ستعالج الدراسة أيضاً طبيعة المناقشات التي دارت وتدور حول أدوات ووسائل هذا النمط من أنماط القوة والنتائج المترتبة على إستخدامها وخصوصاً تلك الأدوات التي وظفتها الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق أهداف سياستها الخارجية حيال المنطقة العربية وما ينتج عنها من آثار كانت سبب في زعزعة العديد من دولها.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في البحث في قدرة الولايات المتحدة الأمريكية في الحفاظ على نفوذها في المنطقة العربية وفي منطقة الشرق الأوسط بوجه العموم على الرغم من الخسائر والاخفاقات التي واجهتها وخصوصاً في عهد الرئيس (جورج بوش) الأبن، إذ ثبت إلى حد كبير عدم فاعلية القوة الصلبة لتحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة، الأمر الذي أدى إلى التحول نحو القوة الناعمة التي أثبتت أنها لا تقل أهمية وفاعلية عن القوة الصلبة، أي أن التغيير الذي شهده الشرق الأوسط لا يمثل نهاية للنفوذ الأمريكي في المنطقة، كما تذهب إليه العديد من الدراسات، بل هو مرحلة جديدة من الهيمنة تُدار بأدوات وأساليب جديدة، تُلائم واقع المنطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستجابة للشعارات المطالبة بالديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان، وهي شعارات تُحاول الولايات المتحدة الأمريكية استثمارها وتوظيفها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية والتي تتميز بمقبولية أكبر وتكاليف أقل.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى:

1. تقديم إطار نظري يعالج موضوع القوة الناعمة من حيث المفهوم والأدوات والوسائل والخصائص التي تتميز بها عن القوة الصلبة.
2. كيف مكنّت أدوات القوة الناعمة الولايات المتحدة الأمريكية من تحقيق استراتيجيتها لإحداث تغيرات بنيوية في بعض مفاصل النظام العربي.
3. تحليل وتقييم الآثار المترتبة للقوة الناعمة في إطار العمل الإستراتيجي المنظم لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها من الدراسات العربية الحديثة التي تتناول هذا الموضوع والذي يحتل درجة عالية من الأهمية في فهم تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتجية القوة الناعمة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجة من خلال توظيف الأدوات الإعلامية والوسائل الثقافية والاقتصادية للوصول إلى مصالحها الخاصة ضمن أطر جديدة، كذلك تبرز الأهمية في كونها من الدراسات العلمية القليلة حول موضوع القوة الناعمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضية الدراسة:

تُعالج الدراسة الفرضية التالية:

إن الفرضية التي تسعى الدراسة إلى إثباتها هي، إن هناك تحول في السياسة الخارجية الأمريكية نحو القوة الناعمة، مع الاحتفاظ بالدور وفاعلية القوة الصلبة عندما تقتضي الضرورة ذلك. كذلك تسعى الدراسة إلى إثبات أن السياسة الأمريكية تجاه المنطقة العربية تغيرت، وهو ما يعد من أبرز وأهم الأسباب التي أدت إلى إحداث التغيير في بعض الدول العربية. وللتحقق من صحة هذه الفرضية ومفادها تسعى الدراسة للإجابة عن الاسئلة التالية: ما هي طبيعة القوة الناعمة؟ هل تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مقومات القوة الناعمة؟ والأدوات اللازمة لاستثمارها؟ وما هو الدور الذي كانت تؤديه القوة الناعمة الأمريكية في إحداث التغييرات التي شهدتها بعض الدول العربية؟.

منهج الدراسة :

وللتثبت من صحة الفرضية أعلاه، أعتمد الباحث على عدة مناهج علمية فإذا كانت طريقة البحث العلمي تفرض على الباحث أن يكون منهجياً في معالجته يكون من الصعوبة بمكان والحالة هذه الاعتماد على منهج علمي بذاته لتفسير ظاهرة السياسة الخارجية ، ذلك أن الظاهرة تعتمد في تفسيرها على أكثر من منهج وعلى أكثر من طريقة، نظراً لما تنطوي عليه من أبعاد وجملة من المتغيرات.

أن ظاهرة السياسة الخارجية هي ظاهرة مركبة، بمعنى، انها محكومة بأبعاد خارجية (ناجمة عن ضغوط ومؤثرات البيئة الخارجية)، وأخرى داخلية (عوامل الوسط السياسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والاجتماعي الذي تنشأ فيه بمعطياته التاريخية والحضارية والثقافية والفكرية)، فضلاً عن تلك الأبعاد الذاتية والمرتبطة بصناع القرار (كالدوافع الشخصية والنفسية، وعامل الخبرة السياسية والتنشئة الاجتماعية)، فإن كل ذلك يفرض على الباحث معالجتها في إطار منهج تكاملي لا يسقط من اهتماماته إسهام وفاعلية تأثير أي منهج من المناهج التالية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يهدف هذا المنهج إلى تحقيق الفهم الدقيق والإحاطة بالأبعاد الواقعية للظواهر والموضوعات. ومن هنا فالقواعد الأساسية التي يقوم عليها المنهج الوصفي هي تحديد الظواهر المراد بحثها، وجمع المعلومات الدقيقة عنها وفحصها ودراستها، ومحاولة الإحاطة بعدد كبير من الأبعاد والعلاقات المرتبطة بالظاهرة للإنتقال من مستوى الفهم البسيط إلى المستوى المركب، وما يرتبط بذلك من صياغة عدد من النتائج والتعميمات والتوصيات التي تُرشد عملية البحث. وذلك من خلال محاولة وصف وتحليل مفهوم القوة الناعمة والأسس والمرتكزات التي قامت عليها إستراتيجية القوة الناعمة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.
- **منهج دراسة الحالة:** وفيه يتم التركيز على حالة معينة يقوم الباحث بدراستها، وقد تكون هذه الحالة سياسة مُعينة أو نظاماً أو فرداً أو مؤسسة وأو تنظيماً في مجتمع أو أمة، وتتم دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافٍ، يتناول كافة المتغيرات والظواهر المرتبطة به وتناولها بالوصف الكامل والتحليلي، وذلك من خلال تسليط الضوء على تنفيذ إستراتيجية القوة الناعمة في المنطقة العربية كحالة دراسية تعبر عن إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لإستراتيجية القوة الناعمة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- **منهج التحليل النظمي:** أبرز من كتب في هذا المنهج هو (ديفيد أستن) و(مورتن كابلان) إذ يعتمد هذا المنهج على أساس أن ثمة مدخلات معينة تفاعلت مع وسط نظامي ترتب عليها نتائج (مخرجات) محددة، وذلك من خلال تحليل المدخلات والتي تمثل العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكة تجاه المنطقة العربية، حيث تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذ أهدافها في المنطقة من خلال مجموعة من الأدوات ومنها القوة الناعمة.

وبالإضافة إلى المناهج التي أشرنا إليها، تعتمد الدراسة على المنهج المقارن لبيان الفرق بين القوة الناعمة والقوة الصلبة في السياسة الخارجية الأمريكية، وتوضيح الأثار والنتائج التي أفرزتها كلتا القوتين إيجاباً وسلباً.

أسئلة الدراسة :

تُحاول الدراسة الإجابة عن عدة تساؤلات منها:

- ما القوة الناعمة وبماذا تتميز عن القوة الصلبة؟
- كيف وظّفت الولايات المتحدة الأمريكية عناصر قوتها الناعمة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية في المنطقة العربية؟
- ما الآثار المترتبة على توظيف الولايات المتحدة لقوتها الناعمة؟

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: شهدت السياسة الخارجية الأمركية تحولات سياسية مهمه بعد أحداث الحادي عشر من أيلول وبدأ التوجه نحو إستخدام إستراتيجة القوة الناعمة بعد فشلها في استخدامها القوة العسكرية في تحقيق أهدافها في أفغانستان والعراق.

الحدود المكانية: المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات الدراسة:

لعل أبرز المحددات والصعوبات التي واجهها الباحث في دراسته هي صعوبة الوصول إلى العديد من الدراسات المختصة بالموضوع، أو بعض المعلومات التي صُنفت بالسرية ولم يتم الإعلان عنها أو تداولها لأنها تمس الجانب الأمريكي والعربي على حدٍ سواء.

مصطلحات الدراسة:

- **الإستراتيجية:**

تعبير الإستراتيجية (strategy) مشتق أصلاً من الكلمة اليونانية (strato) بمعنى جيش أوحشد. ومن مشتقاتها أيضاً (stratagem) والتي تعني الخدعة الحربية في مواجهة العدو (the International Encyclopedia of Social Seince, 1968:28)، والإستراتيجية من وجهة نظر (كلاوزفينر) هي إستخدام الإشتباك للوصول إلى غايات الحرب (شفيق منير، 1972: 19)، أما (ليدل هارت) فقد عرف الإستراتيجية بكونها (فن توزيع وإستخدام الوسائط العسكرية لتحقيق هدف السياسة (hart,1966 :334). أما الإستراتيجية في إستخداماتها المعاصرة، فهي لا تختزل ولا تحدد في الجانب العسكري، فأصبحت تعبر عن مفهوم أوسع يشمل السياسة العليا للدولة من حيث الأهداف المراد تحقيقها والخطط الواجب إتباعها، والأدوات المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف (فهمي، 2012 :23).

- **السياسة الخارجية:**

أن التركيب اللغوي والإصطلاحي للسياسة الخارجية تتكون من كلمتين (السياسة) و(الخارجية) وكلمة (سياسة) تؤشر لنا، من جملة ما تؤشره، ذلك السلوك الذي يراد به تعريف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمراً ما، بغض النظر عن المستوى الذي ينطلق منه ذلك السلوك أما كلمة (الخارجية) فيقصد بها توصيف السلوك بأنه موجه إلى الغير تميزاً له عن السلوك الداخلي (فهمي، 2001 :21).

وتأسيساً على ما تقدم يُمكن القول، أن السياسة الخارجية هي نشاط سلوكي مُرتبط بهدف ومُقترن بقدرة تأثيرية، تتخذه وحدة دولية نظامية في مواجهة غيرها من وحدات النظام الدولي. هذا يعني، ومن الناحيتين المنهجية والتحليلية، أن السياسة الخارجية هي مجموعة أفعال وتحركات تتخذها وحدة دولية كشكل من أشكال التفاعل النظامي المعبّر عنه بسلوك سياسي (فهمي، 2001 :23)، وبمعنى، أن السياسة الخارجية هي سلوك أو مجموعة سلوكيات يكون مصدرها الدولة، وهذا السلوك يوصف بأنه خارجي ذلك أنه موجه إلى الغير من وحدات النظام الدولي (فهمي، 2001 :23)

- **القوة الناعمة:**

تعرّف القوة الناعمة من الناحية اللغوية كما عرفها إبن فارس بأن" القاف والواو والتاء" أصلان متباينان، يدل أحدهما على الشدة وخلاف ضعف، والأخر على خلاف هذا وعلى قلة خير، فالأول القوة، والقوي: خلاف الضعيف، وأصل ذلك من القوى، وهي جمع قوة من قوى الحبل، والمُقوي: الذي أصحابه وإبله أقوياء، والمُقوي: الذي يقوي وتره، ورجل شديد القُوى، أي شديد أسر الخلق.(ابن فارس، 1991: 36)، أما من الناحية الإصطلاحية، فقد عرّفها (جوزيف ناي) بأنها "القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة، وتغيير سلوك الآخرين عند الضرورة، أما اقتران القوة بصفة (الناعمة)، فإنها تؤثر القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الإقناع والجذب وليس الإكراه" (ناي، 2007: 20). وأستبعد من تعريفه العقوبات الاقتصادية والسياسية إضافة للعسكرية"، وعرّفها بأنها تلك القوة التي تؤكد استخدام الوسائل الحضارية والاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدعائية (ناي، 2007 : 25-33). ومن الناحية الإجرائية فيمكن تعريف القوة الناعمة بأنها: القدرة على التأثير وجذب الأخرين بالإقناع وليس بالإكراه إلى المسار الذي يخدم مصالح الدولة وكيانها باستخدام وسائل لا تصل إلى التوظيف لأدوات القوة الصلبة غير وسائل الإجبار المادي .(Joan,Olivier, 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: الإطار النظري

تتبنى الحكومات الأمريكية المتعاقبة، وبخاصة الحكومات التي تنتمي إلى الحزب الجمهوري، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وخلال حقبة الحرب الباردة وحتى الآن، مبادئ المدرسة الواقعية في السياسة الدولية التي تقوم على المصلحة والقوة. وينطلق رائد المدرسة الواقعية (هانز مورجنثاو) من أن السياسة، بحسب رأي المدرسة الواقعية، تحكمها قوانين موضوعية بشغف متأصل بالقوة، يظهر في تصرفات الأفراد اليومية، كذلك الحال عندما تمارس السلطة. ويعتبر مورجنثاو أن السياسة الدولية، هي صراع من أجل القوة، وأن سلوكيات الدولة تحركها حوافز الحصول على المزيد منها والتسابق لزيادتها باللجوء إلى وسائل متعددة.

إن السياسة الدولية تختلف عن السياسة الوطنية في أن للأخيرة ضوابط وقيوداً كثيرة، منها وجود طرف محتكر للقوة الذي هو الدولة، ووجود قوانين وأعراف معمول بها، وكذلك وجود عادات وقيم مشتركة تُؤثر إيجابياً في السياسة الداخلية، وهذا ما يفتقر إليه المجتمع الدولي وتختلف به السياسة الدولية عن السياسة الوطنية. كما أن الضوابط، سواءً في شكل أعراف أو قوانين دولية، على الرغم من وجودها، فإن باب الصراع من أجل القوة يبقي مفتوحاً على مصراعية. إن عامل القوة، بحسب مورجنثاو، يحكم العلاقات الدولية منذ القدم، وإن العلاقات الدولية محكومة بعلاقات الصراع من أجل القوة.(ناصف، 1985 :116-117).

يُعرّف (مورجان ثاو) القوة بأنها "سيطرة الإنسان على عقول الأخرين وأفعالهم" (Morgenthau, 1985: 127)، ويُعرّف (ستيفن روزن) القوة بأنها "قابلية لاعب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولي لاستخدام المصادر، والموجودات الملموسة، بواسطة التأثير في مخرجات الأحداث في النظام الدولي في اتجاه تحسين قناعاته في النظام". ويؤشر روزن إلى خصائص مهمة في علاقات التأثير بين اللاعبين وهي:

1. اعتبار القوة الوسيلة التي يتعامل بها اللاعبون.
2. أن القوة صفة سياسية طبيعية، ولكنها وليدة موارد مادية.
3. بإعتبار القوة وسيلة من أجل تحقيق التأثير في الأخرين.
4. إن استخدام القوة، عقلانياً، محاولة لأن تحقق مخرجات الأحداث الدولية أغراضاً خاصة، للحفاظ على تحسين رضا اللاعبين في السياسة الدولية. وأن القوة وسيلة وليست غاية في حد ذاتها.

أما عن أشكال القوة، فإن (إدوارد كاريري) يرى أن القوة في جوهرها وحدة لا تتجزأ. وقسّم القوة السياسية إلى ثلاثة أصناف متداخلة معاً هي: القوة العسكرية، والقوة الاقتصادية، وقوة التحكم بالأفكار والآراء، وأن السياسة الخارجية للدولة مرتبطة بقوتها، سواء كانت عسكرية، أم اقتصادية.أما قوة الآراء والآفكار، فإنها لا تخضع لقياس دقيق، بل الفكرة السائدة في الدول الديمقراطية الغربية هي إن الاعلام يلعب دوراً بارزاً في احكام السيطرة على أراء الشعوب، وتسخيرها لخدمة سياسة الدولة واستراتيجيتها(ادوارد، 1959).

وبقدر تعلق الأمر بمصطلح القوة الناعمة، فإن هذا المصطلح حظي بإهتمام ملحوظ من قِبل الكتّاب والمفكرين سواء كان ذلك داخل الولايات المتحدة أو خارجها. وقد صاغه (جوزيف ناي في كتابه "وثبة نحو القيادة Bound to lead" الذي أصدره عام 1990، ثم عاود استخدامه في كتابه) "مفارقة القوة الأمريكية The Paradox of American Power" عام 2002،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويستدعي مصطلح "القوة الناعمة" بشكل تلقائي نقيضه، القوة الصلبة أو القاسية أو الخشنة، حسب الترجمات العربية لتعبير Hard Power، ويُعرّف القوة بأنها" القدرة على التأثير في الأهداف المطلوبة، وتغيير سلوك الأخرين عند الضرورة"، والقوة الناعمة بأنها" القدرة على الحصول ما تريد من خلال الإقناع وليس الإكراه"، وتتمثل أدواتها في القيم السياسية والثقافية، والقدرات الإعلامية، والتبادل العلمي والفكري، والقدرة على مد الجسور وإقامة الروابط والتحالفات، أما القوة الصلبة فهي تقوم على الإجبار والقسر، وأدواتها هي الامكانيات العسكرية والقدرة على فرض العقوبات الاقتصادية والسياسية.

ويبدو أن التوظيف النظامي للقوة الصلبة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وحجم الخسائر التي لحقت بها في حربها على أفغانستان والعراق، كان مبرراً منطقياً في إعادة الصياغات الفكرية والسياسيات الإجرائية حول الطريقة الأقل كلفة لتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكون القوة الناعمة أو الحالة هذه، هي الأداة الأكثر قبولاً في هذا الميدان، على الرغم من الخسائر التي تحمّلها الآخرين، خصوصاً عندما تم توجيه مساراتها وتتطبيق أدواتها على المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية:

دراسة البرصان (2013)، بعنوان: مصادر القوة العربية والسياسة الخارجية الأمريكية إمكانية التأثير والتأثر، تبيّن هذه الدراسة مكامن القوة العربية التي يمكن للعرب استخدامها للتأثير في الولايات المتحدة الأمريكية وإجبارها على تغيير سياستها، فكوريا الشمالية استطاعات أن تفرض على الولايات المتحدة الأمريكية التفاوض في قضية مفاعلها النووية، كما إن فرنسا وألمانيا، وقفت كل منهما ضد الغزو الأمريكي للعراق، ولذلك فإن الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي لا تعني أنه لا يمكن التأثير في السياسة الأمريكية، وبخاصة الدول العربية وما تملك من موارد حيوية لها تأثيرها في الاقتصاد الأمريكي والدور الأمريكي في العالم.

دراسة هنري (2011)، بعنوان: القوة الناعمة والصلبة: مفارقة الفوز بحرب الأفكار في القرن الحادي والعشرين، وهدفت هذه الدراسة إلى مناقشة ديناميكية التغيير المرافقة للعولمة وثورة المعلومات، وعرض أكثر الطرق ملاءمة وفاعلية للتعامل مع البيئة العالمية الجديدة من خلال إستراتجية واضحة لإستخدام القوانين الناعمة والصلبة، وكان أبرز نتائجها: أن القوة الصلبة: تتألف من الإكراه الذي تمثله سياسة العصا ويستخدم القوة العسكرية والتهديد بأشكاله، ويعد إحدى أدوات السياسة الخارجية، والمكون الآخر للقوة الصلبة. البيئة الإستراتيجية الجديدة وأهم مؤثرين فيها هما :العولمة، وثورة المعلومات.

دراسة جانج (2006)، بعنوان: توازن القوة الناعمة لمواجهة الإرهاب العالمي، وهي دراسة مقدمة إلى جامعة شانغهاي للدراسات الدولية في جمهورية الصين، وتناولت هذه الدرسة القوة الناعمة التي تتمثل في إستخدام الوسائل الاقتصادية، والحضارية، والدعائية وتختبر دورها في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية للإرهاب العالمي، وكانت أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن استخدام القوة الخشنة فقط لا يكفي، بل ربما يزيد الأمر سوءاً في عملية إدارة الصراع. وينتهي الباحث إلى أهمية الاستخدام المتوازن لكل من القوة الناعمة والقوة الخشنة. وقد استفاد الباحث من هذه الدراسة في التوازن الملائم بين القوة الناعمة والصلبة وإدارة أزمة الإرهاب.

2. الدراسات الاجنبية:

دراسة.(wang H.lu:2008)،بعنوان: فكرة القوة الناعمة وتطبيقاتها: دراسة مقارنة بين الصين وتايوان، أصبحت فكرة القوة الناعمة أكثر شيوعاً في الصين وتايوان، وتوضح هذه الدراسة كيف يفهم كل من الصين وتايوان القوة الناعمة ومصادرها، وكيف يختلف عن تكوين مؤسس المصطلح العام (جوزيف ناي)، وتُناقش الدراسة كيف أصبحت القوة الناعمة زاوية في المعالجات الصينية والتايوانية، وتدرس تأثيرتها على سياسات كل من البلدين، وتُختم الدراسة بذكر المحددات لفكرة القوة الناعمة.

دراسة (wilson.eJ:2008)، بعنوان: القوة الصلبة، القوة الناعمة، القوة الذكية، وهذه الدراسة منشورة في الدوريات الأكاديمية الأمريكية للعلوم السياسية والاجتماعية. وتنطلق هذه الدراسة إلى ما وراء القوة الناعمة والقوة الصلبة بتأكيدها مصطلح القوة الذكية، التي تعتمد على الجمع بين القوتين الناعمة والصلبة بطريقة تعزز كل منها الأخرى، وتناقش الدراسة القوة الذكية كأساس للأمن الوطني في ظل التغيرات الهيكلية العالمية وفشل الإدارة الأمريكية الحالية، والمناقشات الحالية للدبلوماسية العامة. والقوة الناعمة هي نتيجة للفشل (التصوري، المؤسسي، السياسي).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة (winkates.James2007)، بعنوان: إسهامات القوة الناعمة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، وهي دراسة مُقدمة إلى مؤتمر شيكاغو السنوي الذي عُقد في جمعية الدراسات الدولية بالولايات المتحدة الأمريكية. ويرى أن أدوات القوة التي يمكن بواسطتها مواجهة مهددات الأمن الوطني هي: السياسة الدبلوماسية، والاقتصاد والتقنية، والقوات والمساعدات العسكرية، والحضارة والمعلومات. فالباحث يرى ضرورة توظيف هذه الأدوات في مواجهة التهديدات المحلية والدولية. فالقوة العسكرية قد تكون ضرورية ولكنها غير كافية، فلابد من القوة الناعمة الممثلة بالثلاث أدوات الأخرى حتى يتسنى النجاح لإستراتيجية مكافحة الارهاب، والولايات المتحدة الأمريكية لها تجربة سابقة في النجاح باستخدام القوة الناعمة، وكان ذلك أثناء الحرب الباردة، ممثلة في تصدير وترويج ثقافتها وحضارتها بشكل ينال الإعجاب، ويكسبها الريادة العالمية والحلفاء المتعددين، مما أدى بها إلى تحقيق ما تسعى إليه من أهداف.

دراسة(John wienbrenner: 2007)، بعنوان: مداخل القوة الناعمة والصلبة في سياسات أمريكا الخارجية: دراسة حالة مقارنة في أمريكا اللاتينية. قام الباحث بمقارنة تاريخية من خلال تحليل حالتين من سياسات الولايات المتحدة تجاه أمريكا اللاتينية من خلال حرب الكونترا في نيكاراجوا، وسياسة حسن الجوار وتقويم نتائجها، فحرب الكونترا تُمثل القوة الصلبة، وسياسة حسن الجوار تُمثل القوة الناعمة، ووجدت نتائج إيجابية وسلبية لكل منها؛ فالقوة الصلبة قد تكون مناسبة لتحقيق الأهداف قصيرة الأمد في حين أن القوة الناعمة مناسبة في الأهداف بعيدة الأمد، ويُخلص الباحث في جانب من هذه الدراسة إلى أن القوة الناعمة لا تؤتي ثمارها بين عشية وضحاها فهي تُخاطب المستقبل البعيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز هذه الدراسة:

لعل ما تتميز به هذه الدراسة هو محاولتها الكشف عن أحد الجوانب غير التقليدية للقوة بكل مكوناتها، العسكرية وغير العسكرية، ألا وهو القوة الناعمة، وهو مفهوم أخذ يظهر في الأدب المعني بالعلاقات الدولية على نحو غير مسبوق، ومن هنا تأتي ميزة هذه الدراسة التي تُمثل خروجاً عن السياق التقليدي في دراسة مفهوم القوة ودورها في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، حيث أن أهم ما يميز هذه الدراسة هو محاولتها بيان فاعلية إستخدام القوة الناعنة في تحقيق أهداف السياسة الخراجيو الأمريكية في المنطقة العربية حيث لم تحاول أي من الدراسات السابقة بيان مدى توظيف الولايات المتحدة الأمريكية للقوة الناعمة في تحقيق أهدافها في المنطقة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

التأصيل النظري لمفهوم القوة الناعمة

راجت في القرن العشرين مفاهيم تنطوي على دلالات ترتبط بفلسفة مُطلقيها، هذه المفاهيم شكّلت مادة للاستعمال في إطار العلاقات الدولية كمفهوم الحرب الباردة والحرب الدبلوماسية وحرب النجوم وغيرها. ومع مطلع القرن الواحد والعشرين تم الترويج لمفهوم جديد هو "الحرب الناعمة" الموازي للحرب الصلبة التي تقوم على القتل والتدمير والإخضاع، حيث تكمن قوة الدولة في قدرتها على استخدام الموارد المتاحة المادية، وغير المادية، وتحويلها إلى قدرات وقوة ملموسة.

والقوة مفهوم حركي ديناميكي غير ثابت يدخل في تكوينها عدد كبير من العناصر المتغيرة، المادية وغير المادية، التي ترتبط مع بعضها. والقوة بطبيعتها شيء نسبي، لأن قوة الدولة تُقاس بمقارنتها بقوة الدول الأخرى. كما تظهر القوة بشكل تدريجي، وهذا يعني أن بعض الدول الضعيفة نسبياً يُمكن أن تلعب دوراً فعّالاً في أزمة معينة، بشكل سريع وغير متوقع، بحيث يصبح بإمكانها التأثير على دولة أخرى أقوى منها، وحتى إجبارها على تغيير سياستها، فقد تراجعت بشكل ملحوظ قوة الولايات المتحدة الأمريكية أمام شعب فيتنام، مع أنها تملك أسلحة دمار شامل.

وقد برز مفهوم القوة الناعمة في السياسة الخارجية الأمريكية لأهداف ترتبط بتغيير أدوات الحرب من القوة العسكرية إلى القوة الناعمة، التي تتجلى في أدواتها الثقافية والاقتصادية والإعلامية. في ضوء ما تقدم ستتم معالجة موضوع القوة الناعمة ضمن ثلاثة مباحث، يختص

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول بالتركيز على ماهية القوة الناعمة، كمفهوم، ويتطرق الثاني إلى المقارنة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، أما الثالث سيهتم بالكيفية التي تبلور بها المفهوم في الفكر الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الأول: في مفهوم القوة والقوة الناعمة:

إن معنى القوة في المعاجم العربية ضد الضعف، والقوة من الحبل وجمعها قوى. أما في اللغة الإنكليزية فإن كلمة Power مأخوذه من الكلمة الفرنسية Pouvoir المنحدرة من أصل لاتيني، التي تعني لغوياً القدرة والمكنة والإستطاعة. و إن كلمة Power التي غالباً ما تترجم إلى العربية بـ (السلطة) وتشتمل على معنيين الأول ينطوي على معنى القوة فيقال مثلاً القوة العسكرية Military Power أو قوة الافكار Power of ideas. أما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة. فيقال مثلاً السلطة السياسية Political Power أو السلطة الفردية Individual Power (الأسود، 1990 :126).

أولاً: في مفهوم القوة

يتفق الباحثون في ميدان العلاقات الدولية على أن القوة تعني القدرة على التحكم والتأثير في سلوك الغير من الوحدات الدولية الأخرى بما يخدم مصالحها، أو تحقيقاً للأهداف التي تسعى إليها(تريفور، 1985: 217)، وعرّفها جوزيف ناي بأنها (قدرتك على التأثير في المحصلات التي تريدها وأن تغيّر سلوك الأخرين عند الضرورة).(ناي ، 2003م:31).

في حين يُعرّفها هانز (مورجان ثاو) (بأنها تحكّم الرجل بأفكار وتصرفات الأخرين، وعرّف القوة السياسية بأنها علاقات السيطرة المتبادلة بين حملة الصلاحيات العامة وأصحاب الجماهيريات الواسعة)(Morgenthau, 1985: 127) .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويتفق الباحث مع ما يذهب إليه منظّرو المدرستين الواقعية – التقليدية، ومنظروا المدرسة الواقعية الحديثة من أن القوة مفهوم مركب بثنائية تجمع ما بين الهدف والوسيلة. فهي هدف عندما يكون غرضها بناء المقومات التي تؤثر في سلوك الآخرين لتحسين مصالحها، وهي وسيلة تُعين الدولة على بلوغ القدرة على التأثير. وعليه، إذا كانت الدولة تُريد انجاز هدف أو أهداف معينة، يفترض الحالة هذه، أن يكون لديها الإمكانية على تحقيق تلك الأهداف، بمعنى الاقتدار أو القدرة، تجمع ما بين العوامل المادية، وغير المادية. وإذا كان توظيف عوامل الإمكانية قد تمكن من بلوغ الأهداف تكون الدولة قد حققت مصالحها(روبرت، 1989: 285). والقوة من الناحية التجريبية تنطوي على معنى نسبي، فالمعايير المعتمدة في قياسها لا تكون هي نفس المعايير المعتمدة في قياس قوة دولة أخرى، فالموقع الجغرافي وحجم الموارد وطبيعتها، وكذلك كفاءة النظام السياسي ونوعية القيادة السياسية، والإمكانيات العلمية والتكنولوجية وغيرها من العوامل المعتمدة في قياس قوة أي دولة يصعب تقييمها دقيقاً بالمقارنة مع ما يتوفر لدى دولة أخرى. من ناحية أخرى، أن القوة بطبيعتها متغيرة وليست ثابتة، والتغيير في ثقل العناصر المكونة لها يؤدي إلى تغير حجم هذه القوة وفعاليتها، إذ أن قوة الدولة في محصلتها النهائية تساوي حصيلة مجموع مكونات القوة. وهي تتباين كذلك في الدولة الواحدة من وقتٍ لآخر. والقوة بكل مقوماتها الكمية والكيفية، لا تفصح عن مكنونها ولا تكشف عن نفسها إلا عن طريق ما تقترن به من تأثير فاعل. وتعد كمية ونوعية القدرات المتاحة للدولة من الوسائل التي تعين على قياس حجم وثقل التأثير المسلط على الآخرين لإتباع أنماط سلوكية معينة على الصعيد الخارجي، ويتضمن ذلك، المهارة في تعبئة تلك الإمكانات، وكيفية استثمارها وتوظيفها لخدمة أهداف الدولة، ومصداقية الترهيب والترغيب، هذا فضلاً عن درجة الحاجة أو الاعتماد أو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقلالية بين الطرف المؤثر والمتأثر، ودرجة استجابة المتأثر بالطرف المؤثر.(فهمي،2009 :129)

كما يمكن القول، أن مكونات القوة عديدة يصعب قياس وزن كل عنصر وأهميته بصورة منفردة عن باقي العناصر المكونة لها. إذ أن قوة الدولة لا تتوقف على عنصر بعينه، أو على عناصر ثابتة ومحددة، بل على تفاعل دائم بين عناصر لا تتمتع بالضرورة بصفة الثبات والاستقرار(عبد الحميد، 1969 :73)، فجميع عناصر ومكونات القوة متداخلة، ومتفاعلة فيما بينها، فمنها ما هو موائم لتكوين قوة الدولة، ومنها ما هو غير موائم، رغم وجوده فيها. فمثلاً لو أُخذ عنصر السكان والموارد الاقتصادية في الدولة، يُمكن ملاحظة أن حجم السكان، من حيث ضخامته، يمكن أن يُشكّل عبئاً ثقيلاً على الدولة إذا لم يكن متوفر لديها موارد كافية واقتصاد كفُئ قادر على إشباع حاجاته، مما يؤثر سلباً على قوة الدولة، كما وأن التركيبة السكانية من حيث المكونات التي تسهم في تشكيلها (قوميات، أعراق، طوائف دينية، الكيانات القبيلية، والعشائر)، يمكن أن تكون عامل في إضعاف الدولة إن لم تكن متعهدة في بوتقة الوحدة الوطنية. وكما سبقت الإشارة، إذا كانت عناصر القوة يصعب قياسها بسبب من طبيعتها المتغيرة، فإنه يمكن الاستدلال بها عن طريق قدرتها المتغيرة، إذ يمكن الاستدلال بها عن طريق قدرتها في التأثير على سلوك الآخرين. فالدولة القوية، هي القادرة على التأثير في سلوك ومواقف الغير بما يخدم مصالحها ويحقق أهدافها، والتأثير الناجم عن سلوك الدولة في التأثير هو محصلة تفاعل عوامل عدة (مادية، معنوية)، قد لا تكون متوفرة ومنضبطة بنفس المقاييس لدى دولة أخرى. (تريفور، 1985 :245)

ويمكن أن نضيف أيضاً، أن القوة مفهوم حركي (ديناميكي) ومتطور، ولا تخلو مظاهر قوة الدولة من عناصر مضافة تبعاً للتطورات العلمية، والتكنولوجية المتسارعة، فقد تتمكن دولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما، وبظرف زمني قياسي، من بلوغ درجة متقدمة من القوة إذا ما توفرت لها ظروف هذه الحالة الجديدة، خاصة في هذا العصر، عصر الثورة التكنولوجية والعلمية (السماك، 1988 :54).

إذا كانت هناك ثمة علاقة بين القوة والقدرة على التأثير، فإن هذه العلاقة تتحدد تبعاً للمعيار الكمي والنوعي لمفهوم القوة ومكوناتها، ومدى توفر الرغبة في استخدامها. فالقدرة الفاعلة للتأثير لا تقتصر فقط على توفر العناصر ومكونات القوة (القوة الكامنة)، بل لا بد من توفر الإرادة السياسية لتعبئة وحشد تلك المكونات والقدرات الكامنة وتحويلها إلى قوة يمكن استخدامها بفاعلية لأغراض سياسية (نعمة، 1979 :165). فتوفر عنصر الإرادة هو الذي يحوّل القوة الكامنة إلى قوة فاعلة مؤثرة. ومثال ذلك، وضع الولايات المتحدة الأمريكية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وذلك لأن الشعور الانعزالي كان سائداً فيها، ولم يكن لديها الرغبة في إظهار قوتها الكامنة، وتحويلها إلى قوة فعلية ذات تأثير دولي فاعل. كذلك اليابان، ومنذ الحرب العالمية الثانية، كانت تمتلك القدرات الاقتصادية، والإمكانات، والمصادر، والتكنولوجيا اللازمة لأن تصبح قوة عسكرية رئيسية، إلا أنها لم تترجم إلى قدرات عسكرية يمكن استخدمها، واعتمدت بدلاً من ذلك على المظلة الأمريكية، مما جعلها تركز على النمو الاقتصادي بدون إثقال كاهلها بمؤسسة عسكرية ضخمة، وكذلك السعودية إلى حد ما. (روبرت، 1989 :298-290).

وعليه يمكن القول، إن علاقة القوة بين الدول أكثر صعوبة للحكم عليها من مجرد قياس ما يتوفر لديها من قدرات وإمكانات، فمن السهل مثلاً ترتيب الدول وفقاً لحجمها، وتعداد سكانها، وإنتاجها الاقتصادي، أو صناعاتها العسكرية، وغيرها، إلا أنه من الصعوبة تقييم رغبتها في استخدام مصادر قوتها، أو قدراتها الكامنة. ورغم ذلك، تبقى تلك القدرات، والإمكانات عوامل محددة للأساليب والبدائل المتاحة أمام السياسة الخارجية للدولة لتنفيذ وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها. فأُسس القوة السياسية للدولة تكمُن في القاعدة الاقتصادية، والبشرية، والعسكرية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجغرافية، والسياسية، وغيرها. ولذلك فإن القدرة المحصلة من هذه العوامل مجتمعة من حيث الكم والنوع، والرغبة في استخدامها تفسح المجال أمام السياسة الخارجية من أن تعتمد أساليب متنوعة، وبدائل متعددة لتحقيق الأهداف التي تسعى لبلوغها (نعمة، 1979 :167).

وخلاصة القول، أن قوة الدولة في المجال الدولي تُعتبر المحصلة النهائية للمصادر والقدرات والإمكانات القومية التي يمكن تعبئتها لمتابعة أهداف سياستها الخارجية. وهذه المحصلة تعتمد على مدى تفاعل العديد من العوامل، والمكونات التي تتداخل فيما بينها لتبرز الحجم النهائي لقوة الدولة القومية، وقدرتها على التأثير والنفوذ. وبما أن النظام السياسي الدولي قائم في الأصل على فكرة أن كل دولة تسعى لحماية نفسها بنفسها، وهي المسئولة في النهاية عن أمنها ومصالحها الوطنية، فإن مدى قوة تلك الدولة تفرض نفسها كمقياس تُقاس به مدى قدرتها على البقاء والديمومة في عالم تسعى فيه جميع الدول للهيمنة والتأثير(عبد الله، 1989:37). وهذا المقياس هو الذي يفسر هيمنة الدول الكبرى في هذا النظام، إذ أنها في الواقع تلك الدول المالكة لقدرات هائلة، ومتنوعة من مكونات القوة عند مقارنتها مع غيرها من دول العالم، ولهذا فهي داخلة في علاقات تأثير في جميع أرجاء العالم وإن كانت بدرجات متفاوتة، إنطلاقاً من مصالحها القومية، وتبعاً لمقدرتها على التأثير والنفوذ. وهذا الأمر يُظهر لنا مدى صحة العلاقة بين القوة وفاعلية السياسة الخارجية للدول المالكة لمكوناتها المتعددة(المحاميد، 2002 :16).

وهنا يقع على عاتق الدبلوماسية بالدرجة الأولى مسؤولية إبراز القوة بشكل فعّال، بحيث تقوم الدولة باستغلال قدراتها، وإمكاناتها لتحقيق الأهداف التي تسعى لتحقيقها، وزيادة هيبتها، وتحسين مكانتها النسبية من حيث القوة والنفوذ في النظام الدولي. والدول الصغرى ذات القدرات المحدودة أيضاً، لها من عناصر القوة في السياسات الدولية التي يمكن لبعضها أن تستغلها. فقوتها قد تكمن في مواردها الخام، أو في مواقعها الإستراتيجية..الخ على الرغم من أن أهمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مثل هذه العناصر والمكونات هي أقل من مستوى القدرات والعناصر المكونة للقوة في محصلتها النهائية للدول القوية الكبرى(روبرت، 1989 :285، 292)، فقد بلغت كُوبا ،على سبيل المثال، من القدرة على التأثير في أمريكا الجنوبية (على امتداد النصف الثاني من القرن العشرين) حداً يفوق قدراتها وإمكاناتها بكثير، وذلك لقرب موقعها من الولايات المتحدة الأمريكية، ولطبيعة ارتباطاتها وعلاقاتها مع الاتحاد السوفييتي (قبل زواله). وبالمثل لعبت بعض دول الأوبك "منظمة البلدان المصدرة للنفط" دوراً كبيراً في السياسة الدولية وذلك لتكتلها الجماعي في التحكم بأسعار، وإمدادات النفط، هذه السياسة الجماعية التي لم تكن لتلعبها لو عملت كل دولة منها بصورة منفردة(روبرت، 1989 : 65)، ولا نغفل كذلك دور المملكة العربية السعودية كقوة إقليمية بسبب ما تملكه من إمكانيات وموارد نفطية ضخمة.

ثانياً: في مفهوم القوة الناعمة

عرّف (جوزيف ناي)، أستاذ العلاقات الدولية، والذي يعّد من أبرز من كتب في القوة الناعمة، أن القوة الناعمة: "هي في جوهرها قدرة أُمة معينة على التأثير في أمم أخرى وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استناداً إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد"(Joseph s.nye,2003)، وهذه الجاذبية، على ما ذهب إليه (جوزيف ناي) يُمكن نشرها بطرق شتى: الثقافة الشعبية، الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية، مجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة. ويحصُر (جوزيف ناي) القوة الناعمة لأي دولة من الدول الكبرى الفاعلة في المسرح العالمي في ثلاثة عناصر أساسية: أولاً، الثقافة العامة وما إذا كانت جاذبة أم منفرة للآخرين. ثانياً، القيم السياسية ومدى جدية الالتزام بها سواء في الداخل أم في الخارج سلماً أم حرباً. ثالثاً، السياسة الخارجية المنتهجة ودرجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشروعيتها وقبولها الطوعي من طرف دول العالم وشعوبه بما يعزز مكانة الدولة.(Joseph s.nye,2003)، كما عرّفها بأنها "القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً عن الإرغام، وهي القدرة على التأثير في سلوك الآخرين للحصول على النتائج والأهداف المتوخاة بدون الاضطرار إلى الاستعمال المفرط للعوامل والوسائل العسكرية والصلبة، وهذا ما حصل مع الاتحاد السوفيتي، حيث تم تقويضه من الداخل، لأن القوة لا تصلح إلا في السياق الذي تعمل فيه"(ناي، 2007).

إن القوة الناعمة هي القدرة على الجذب والاستقطاب اللذين يؤديان إلى التراضي، ويمكن ان تجعل الآخرين يحترمون قيمك ومثلك ويفعلون ماتريده(Lukes, 2007 :91)، وهي تعني القدرة على الحصول على النتائج التي يريدها المرء عن طريق الجاذبية. ووفقاً لناي فالقوة الناعمة هي جعل الاخرين يريدون ماتريده أنت، من خلال المصادر المعنوية مثل الجاذبية الثقافية والقيم السياسية (Joseph, 2000 :525). وإن موارد القوة الناعمة هي: الثقافة (في الأماكن التي تكون فيها جذابة للآخرين)، والقيم السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، والسياسة الخارجية (عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة، معنوية أخلاقية (ناي، 2014).

وقد عرض جوزيف ناي مصادر قوة الولايات المتحدة الأمريكية الناعمة والقوة الدولية الأخرى (روسيا، الصين) وغيرها من الدول، وعن البراعة في استخدام القوة الناعمة، وسياسة أمريكا الخارجية، وقد أغفل الكاتب عن قصد ذكر التطبيقات السرية للقوة الناعمة في حالات الحرب والمواجهات العسكرية، لأن هذه المخططات ستبقى طي الكتمان في أورقة البنتاغون والمخابرات المركزية الأميركية (الزين والعاصي، 2011: 12).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويُلّخص (ناي) موارد القوة الناعمة في ثلاثة محاور رئيسية وهي (قاسم ،2012: 6):

الأول: تعزيز القيم والمؤسسات الأميركية، وإضعاف موارد منافسيها وأعدائها.

الثاني: توسيع مساحة وجاذبية الرموز الثقافية والتجارية والإعلامية والعلمية الأميركية وتقليص نفوذ منافسيها وأعدائها.

الثالث: بسط وتحسين وتلميع جاذبية أميركا وصورتها وتثبيت شرعية سياساتها الخارجية، وصدقية تعاملاتها وسلوكياتها الدولية، وضرب سياسات أعدائها.

وضمن تعريف القوة الناعمة، أرتكز معظم الباحثين على الدبلوماسية العامة والتي تعد جزءاً من القوة الناعمة، حيث تعددت تعريفاتها، ومنها تعريف لجير سميث الذي عرّف الدبلوماسية العامة بأنها (زراعة معايير السلوك والفهم في الخارج والذين ينسجمان مع المصالح الوطنية الأمريكية طويلة المدى) (smath,2006). ومنها دراسة جون وينبرينر، John Weinbrenner التي بينت أن قدرة القوة الناعمة لجذب الآخرين في الاتجاه المرغوب يعتمد على الدبلوماسية العامة (John,2007: 40-43).

تقوم القوة الذكية على فكرة الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة بحيث تشكل إطارا مناسباً لمعالجة تهديدات اليوم غير التقليدية. وهي مفهوم يمكن تفسيره بأنه القوة الصلبة أو قوة الإدراه تكون من خلال القوة العسكرية والإقتصادية، بينما القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب بدلاً من الإكراه والمدفوعات. في حين القوة الذكية ليست كالقوة الصلبة ولا الناعمة لكنها مزيج من كلاهما، وتعني تطوير إستراتيجية متكاملة تستند إلى قاعدة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الموارد وإلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة في آن واحد (lecoutre, 2010:4-5).

يميز "ناي" بين القوة الناعمة والقوة الكيسة، إذ تعني الأولى مجموع أدوات "الإقناع والجذب"، والتي تتم من خلال السمعة الدولية، السلطة المعنوية والأخلاقية، الوزن الدبلوماسي، القدرة الإقناعية، الجاذبية الثقافية، المصداقية الاستراتيجية، الشرعية، بينما تمثل الثانية القوة الناتجة عن الجمع بين أدوات القوة الناعمة وأدوات القوة الخشنة لبناء استراتيجية تتناسب مع تغير الظروف والسياقات. ويؤكد على مفهوم وأهمية الشرعية كسند للعمل القتالي، وتتجسد الشرعية من خلال عدالة القضية التي تقاتل من أجلها، وتناسب القوة والتمييز في استخدامها، وتقديم الموضوع من خلال وسائل الإعلام والمناورات السياسية والعرض في الأمم المتحدة ، وتتضح هذه المسألة في الحرب على العراق 2003، إذ ظهرت كفاءة القوة العسكرية الأمريكية ولكنها بدون شرعية لعدم الحصول على تفويض من مجلس الأمن، كما قدّم نموذج سجن أبو غريب نموذجًا لإضعاف الشرعية(عبد الحي،2011).

ويرى جوزيف ناي ان الولايات المتحدة ستبقى في مكان الصدارة مستقبلاً، دون هيمنة، ويرى أن مشكلة الولايات المتحدة ليست في نظرية التمدد الزائد، فالنفقات الدفاعية الأمريكية رغم تزايدها، فإن نسبتها من الناتج المحلي تتراجع، لكن معضلة الولايات المتحدة هي في مشكلاتها "الداخلية" الثقافية والاقتصادية والمؤسسية؛ فهناك ضعف في المستوى التعليمي المدرسي، ولا تزال الفروق الطبقية طبقًا لمقياس جيني عالية، إضافة إلى فقر الأطفال، وتراجع معدلات الادخار، ومشكلة احتمال إغلاق باب الهجرة، وهو ما دفع إلى تراجع ثقة المواطن الأمريكي في المؤسسات السياسية الأمريكية، لكنه لا ينسى أن يذكّرنا بأن هناك جوانب إيجابية بهذا الصدد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(مثل التحسن في مجال الجريمة، وتراجع معدلات الطلاق، تزايد نسبة التسامح... إلخ). أما الهجرة، فكل 1% زيادة في الخريجين من المهاجرين تزيد من نسبة براءات الاختراع 6.%(عبد الحي،2011).

قام مركز الدراسات الإستراتجية والدولية (CSIS) وبدعم من مؤسسة ستار بإستراتيجية مشروع القوة الذكية(Smart Power) ، التي تهدف إلى أن تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على الدمج بين مفهومي القوة الناعمة (Soft Power) والقوة الصلبة (Hard power) ، وذلك في ظل غياب الرؤية الإستراتيجية لكيفية مواجهة التحديات الآنية والمستقبلية التي تواجه الولايات المتحدة، و السبيل الأمثل لإدارة السياسة الخارجية الأمريكية؛ من أجل تحقيق المصلحة والأمن القومي الأمريكي.

لذا دعا المركز إلى اجتماعات ومناقشات ضمت أعضاء من الإدارة الأمريكية القائمة في عام 2007، وأعضاء من المكتب الانتخابي، والجيش، والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام وأكاديميين وكذلك أفراد من القطاع الخاص. وقد اجتمعت اللجنة ثلاثة مرات خلال عام 2007؛ لتطوير مخطط تفصيلي لإنعاش القيادة الأمريكية على أساس مجموعة من الأبحاث والدراسات أعدها خبراء بالمركز(Lukes, 2007 :91).

وقد أصدرت اللجنة تقريرها عن التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة بعنوان "التوقع العالمي لتحديات الأمن العليا لعام 2008 "Global Forecast the top security challenges of 2008"، وتقرير أخر عن القوة الذكية كسياسة لاستعادة مكانة الولايات المتحدة عالميا بعنوان "القوة الذكية، أمن أكثر لأمريكا Smart power more security for America"وهدف من خلالهما تشكيل النقاش السياسي أثناء الحملات الانتخابية للمرشحين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للفوز بالمكتب الأبيض، وكذلك النقاش الوطني حول سبل استعادة واشنطن مكانتها دوليا ومواجهة التحديات التي تحدث عنها التقرير الأول.

وقد ترأس هذا المشروع والاجتماعات والحلقات النقاشية شخصيتين، الأولى لها خبرة بالجانب العملي التطبيقي بالمشاركة في إدارات سابقة، والثانية ذو خلفية أكاديمية مع العمل والمشاركة في العمل الحكومي. وهما:

ريتشارد أرميتاج (Richard L. Armitage) الذي تولى العديد من المناصب، فعندما رشح رونالد ريغان نفسه للرئاسة انضم إليه أرميتاج بصفته مستشارا في السياسة الخارجية منذ عام 1981 حتى 1983، وتسلم منصب النائب المساعد لوزير الدفاع في شرق آسيا وشؤون المحيط الهادي، ومنذ عام 1983 حتى 1989 عمل مساعدا لوزير الدفاع لشؤون الأمن الدولي، وفي عام 1992 عينه الرئيس بوش الأب نائبا لوزير الدفاع في مكتب شؤون الأمن الدولي، وتولى عام 2001 منصب مساعد وزير الخارجية الأميركي، وقدم أرميتاج استقالته من منصبه في نوفمبر 2004 في وقت واحد مع وزير الخارجية المستقيل "كولن باول"، كما أنه ورئيس مركز "أرميتاج الدولي "Armitage International" "الذي أسسه في 2005 بعد خروجه من الإدارة الأمريكية، والمعني بتنمية التجارة الدولية والتخطيط الاستراتيجي وحل المشكلات.

جوزيف ناي :(Joseph S. Nye) وهو أستاذ بجامعة هارفارد، والعميد السابق لكلية كيندي للعلوم الحكومية بجامعة هارفارد "Kennedy School of Government " وقد شغل في الفترة من 1993 إلى 1994 منصب رئيس مجلس الاستخبارات الوطنية، وفي الفترة من 1994 إلى 1995 مساعد وزير الدفاع للأمن الدولي. ومؤلف كتاب (مفارقة القوة الأمريكية: لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم أن تمضي بمفردها).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عوامل نجاح سياسة القوة الذكية في الولايات المتحدة الأمريكية:

لاستعادة مكانة الولايات المتحدة عالميا يرى كل من ناي وأرميتاج في مقال نشر لهما بصحيفة "واشنطن بوست " "Washington Post" "في التاسع من ديسمبر 2007والمعنونة بـ "قف عن الجنون، أمريكا، أصبحت ذكية "Stop Getting Mad. America. Get Smart" " أن عليها التركيز على خمس أشياء أساسية هي(ناي 2007):

- إعادة تقوية التحالفات والشراكات والمنظمات التي تتيح لواشنطن مواجهة مصادر الخطر المتعددة، وعدم الحاجة إلى بناء تحالف جديد عند مواجهة كل تحدي جديد.
- أن يكون هناك اهتمام على مستوي الإدارات الأمريكية بالتنمية على المستوي الدولي، مما يساعد واشنطن على تطوير برامج المساعدات، بحيث تكون أكثر تكاملا وتوحدا، والذي يربط المصالح الأمريكية مع تطلعات الأفراد في كافة أنحاء العالم، والتي تبدأ بالاهتمام بالصحة العالمية.
- إعادة استثمار الدبلوماسية الشعبية، وإنشاء مؤسسات لا تسعى إلى الربح في الخارج؛ لخلق روابط بين الأفراد، والتي تتضمن مضاعفة الاعتماد السنوي لبرنامج "فولبرايت " "Fulbright Program"، الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية لتعزز التفاهم والتبادل العلمي والثقافي بين شعبها وشعوب دول العالم.
- الارتباط بالاقتصاد العالمي بالتفاوض حول مناطق التجارة الحرة مع دول منظمة التجارة العالمية الراغبة في التحرك تجاه تحرير التجارة، استنادا إلى القاعدة الدولية، وتوسيع مناطق التجارة الحرة لتشمل الدول التي لم تحلق بركب العولمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أخذ موقع الصدارة في قضايا التغيرات المناخية وغياب الأمن لمصادر الطاقة، بالاستثمار أكثر في مجالات التقنية والإبداع(ناي، 2009).

تحتوي أميركا على 62% من أهم العلامات التجارية في العالم، وبها 28% من جميع الطلاب الدارسين خارج بلادهم، وهي أكثر دولة تستقطب المهاجرين وتنشر الكتب والمؤلفات الموسيقية وتنتج البحوث العلمية، إضافة إلى كونها أهم مصدّر للأفلام والبرامج التلفزيونية(ناي، 2010).

أما وزارة الخارجية، ووزارة الدفاع الأمريكية، فقد اتفقت على أن الدبلوماسية العامة، والتي تندرج ضمن تعريف القوة الناعمة، هي نشاطات حكومية بعيدة المدى، حيث يُعرّفها تشارلز وهارلود. (بأنها نشاطات تقوم بها المؤسسات الحكومية للترويج للمصلحة الوطنية والأمن القومي من خلال الفهم والإطلاع والتأثير على الجماهير الخارجية وتوسيع حواراً بين المواطنين والمؤسسات ونظرائهم في الخارج).(Pachios and Dolan.2000).

فقد ذهب قاموس مصطلحات العلاقات الدولية إلى أن (الدبلوماسية العامة تشير إلى البرامج المدعومة من قبل الحكومة للتأثير على الرأي العام في البلدان الأخرى). (Public Diplomacy, 2002).

وإذا كانت ثمة مقاربة بين الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة، فإن الأخيرة، أي القوة الناعمة، تتلخص في القدرة على الاحتواء الخفي والجذب اللين، بحيث يرغب الآخرون في فعل ما ترغب فيه القوة المهيمنة من دون حاجة إلى اللجوء إلى استخدام القوة الصلبة، أو بما يغني عن استخدام سياسة العصا والجزرة أصلاً على وفق ما يذهب إليه (جوزيف ناي). وإذا كانت القوة الصلبة تتبع أساساً من القدرات العسكرية والاقتصادية، فإن القوة الناعمة تتأتى من جاذبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج وما يمتلكه من قدرة التأثير والإغراء لدى النخب والجمهور على السواء، فحينما تبدو السياسة الأمريكية مقبولة ومشروعة، على وفق رأي (جوزيف ناي)، يتعاظم دور القوة الناعمة أكثر، وبموازاة ذلك تتراجع الحاجة إلى استخدام القوة الصلبة (Joseph s.nye,2003).

وعلى العكس من ذلك، كلما تضخم استخدام القوة الإكراهية وضعفت شرعية مثل هذا الاستخدام، يتضاءل معهما النفوذ الثقافي والسياسي والتجاري، وكل ما يدخل ضمن دائرة القوة الناعمة. من هنا، فإن الدول التي تتمتع بتأثير أكبر في مجال القوة الناعمة، غالباً ما تكون أفكارها وتوجيه مسالكها الخاصة والعامة، دون أن تكون هناك أي حاجة إلى استخدام الجيوش واستعمال الأسلحة. فحينما تكون قوة دولية معينة موضع قبول وتحظى بالجاذبية الكافية، فإن الآخرين يطمحون إلى السير على منوالها وتقليدها، ومن ثم تتضاءل الحاجة عندئذٍ إلى استخدام العنف أو الإكراه العسكري لتصريف مصالحها وتعزيز مكانتها الدولية. فآليات الجذب والإغراء الناعمين تغني، في هذه الحالة، عن استخدام القوة العسكرية، مادام من الممكن الوصول إلى الأهداف المبتغاة من دون اللجوء إلى استعمال القوة أو التهديد باستخدامها أصلاً. يقول (جوزيف ناي):(حينما أجعلك تريد فعل ما أريد منك فعله فليس ثمة موجب لاستخدام القوة أصلاً). (Joseph s.nye,2003)

ويخلص الباحث هنا، إلى أن القوة الناعمة تعني قدرة الدولة على استخدام الوسائل غير العسكرية في تحقيق أهدافها ومصالحها، ومن أهم هذه الأدوات والوسائل، الإعلامية والثقافية والسياسية، للوصول إلى مرحلة التنفيذ لهذه الأهداف من خلال التأثير بالترغيب والإغراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني : مقارنة القوة الناعمة بالقوة الصلبة

يُقصد بالقوة الصلبة القوة العسكرية، التي يمكن توظيفها أو استخدامها فعلاً لإنجاز أهداف يراد بلوغها أو تحقيقها، ويحفل تاريخ الولايات المتحدة بالعشرات من الحالات استخدمت فيها الأداة العسكرية مما جعل سياستها وسلوكها يتسم في الكثير من الأحيان، ليس بالطابع العسكري فحسب، إنما مخالفاً لمقتضيات الشرعية الدولية أحياناً، وللقواعد الأخلاقية والإنسانية أحياناً أخرى، ما دفع ببعض الكتّاب والمفكرين، وفي مقدمتهم (جوزيف ناي) إلى البحث عن وسائل أخرى ناعمة لا تقترن بالإكراه، والإجبار القسري الذي يرافقه آلاف الضحايا من البشر(Joseph s.nye,2003). ويلاحظ المتتبع لاستخدامات الولايات المتحدة لقوتها العسكرية المباشرة، أن هناك شكلين من الاستخدامات تكرّرا وهما(عبد السلام، 2001: 274):

الأول: التهديد باستخدام القوة في إطار نمط الردع أو نمط الإجبار(الإرغام)، وهي استخدامات تهديدية تهدف إلى التأثير في إرادة الخصم في اتجاه منعه من القيام بسلوك مُعيّن يرغب في القيام به (الردع)، أو دفعه نحو إتباع سلوك معين لا يرغب في القيام به(إجبار).

الثاني: الاستخدام الفعلي للقوة العسكرية، ويرتبط هذا الشكل بالاستخدام القتالي لها في إطار نمط الدفاع، أو نمط الهجوم ضد قوات أو قدرات الخصم بهدف إحداث أثار تدميرية مباشرة بها ترتبط بغرض العمليات العسكرية. فالدفاع يهدف إلى منع الطرف المضاد من تحقيق أهدافه عن طريق صد أو دفع هجوم يتم شنه ضد الدولة، مع تقليص الخسائر إلى أقصى حد ممكن، أما الهجوم فيعني مبادرة الدولة باستخدام قوتها العسكرية ضد دولة أخرى بهدف إلحاق الهزيمة بها، وهذا يتم من خلال تحقيق أهداف الهجوم التي ترتبط بالحصول على قيمة معينة بالقوة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالقوة العسكرية لأية دولة يكون الغرض منها إما توظيفها بشكل مباشر أو غير مباشر، والتوظيف غير المباشر يكون الغرض منه دفع الخصم إلى أوضاع أو إتباع سياسات تتوافق مع الهدف الذي استخدمت فيه القوة العسكرية لأغراض التهديد، فقد يكون الغرض من التهديد هو الردع، والذي يعني، كما سبقت الإشارة، منع الخصم من الإقدام على سياسات تتوافق مع ما يريده الطرف الرادع، وإلا تعرض لخسائر تفوق المنافع التي يتوقعها، أما الإجبار، وهو الشكل الأخر للتهديد، فتكون غايته إرغام الخصم لإتباع سياسات تتوافق مع ما يريده الطرف المرغم.

أما الشكل الثاني لتوظيف القوة العسكرية فهو ينطوي على شقين، الدفاع أو الهجوم، وفي النوع الأول (الدفاع) تكون القوات العسكرية للدول في أوضاع قتالية دفاعية تمنع الخصم من تحقيق الغاية التي وظّف من أجلها قوته العسكرية، في حين يعني (الهجوم) تغير الوضع القتالي للقوات العسكرية للدولة من النمط المستكن (الدفاع) إلى نمط التعرض بالهجوم(فهمي،2009: 217-222).

وعليه، إذا كانت القوة الصلبة تُرّكز على الأداة العسكرية، فإن القوة الناعمة تتصرف إلى تفصيلات أخرى وأدوات أخرى غير القوة العسكرية، ولكن في كيمياء الجاذبية الغامضة، إذا صح التوصيف، وفي عالم الأعمال التجارية يعرف الموظفون التنفيذيون الأذكياء إن القيادة ليست مجرد قضية إصدار أوامر ونواهي، بل تنطوي أيضاً على القدوة واجتذاب الآخرين لعمل ما تريد، وإن من الصعب إدارة منظمة كبيرة بالأوامر وحدها، بل تحتاج كذلك إلى جعل الآخرين يعتنقون قيم المنظمة وأهدافها. وبالمثل فإن الممارسات المعاصرة لأعمال الشرطة القائمة على أساس اجتماعي تعتمد على جعل رجال الشرطة ودودين بما يكفي لجعل مجتمعهم يرغب بمساعدتهم على تحقيق أهداف الجميع المشتركة. ولطالما فهم الزعماء السياسيون القوة التي تأتي من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجاذبية فإذا أقنعتك بالرغبة في أن تفعل ما أريد فعندئذ لن اضطر إلى استخدام الجزر والعصي لأجعلك تفعله. وفي الوقت الذي يستطيع فيه الزعماء في البلدان الفاشستية أن يستخدموا اسلوب الاجبار والإكراه ويصدروا الأوامر المقترنة بالعقاب، فإن السياسيين في الدول الديمقراطية مضطرون على الاعتماد أكثر على مزيج من الإغراء والجاذبية. فالقوة الناعمة عنصر ثابت في السياسة الديمقراطية، فالقدرة على ترسيخ التفضيلات تميل إلى الارتباط مع الموجودات غير الملموسة مثل الشخصية الجذابة والثقافة والمؤسسات والقيم السياسية والسياسات التي يراها الآخرون مشروعة، أو ذات سلطة معنوية أخلاقية، فإذا كان القائد يُمثّل قيماً يريد الآخرين أتباعها فستكون القيادة أقل كلفة (جوزيف ناي، 2012).

والقوة الناعمة ليست شبيهة بالتأثير فقط، إذ أن التأثير قد يرتكز على القوة الصلبة للتهديدات والرشاوى، كما أن القوة الناعمة أكثر من مجرد الإقناع أو القدرة على استمالة الناس بالحجة، ولو إن ذلك جزء منها، بل هي أيضاً القدرة على الجذب، والجذب كثيراً ما يؤدي إلى الإذعان. وعند تعريف القوة الناعمة من خلال السلوك فإنها ببساطة تعني القوة الجذّابة. أما بالنسبة للموارد، فإن موارد القوة الناعمة هي وسائل الإعلام والأدوات الاقتصادية والمساعدات والقروض وكذلك الأدوات الثقافية التي تنتج مثل هذه الجاذبية في الدول(محفوظ، 2011) .

إن القوتين الصلبة والناعمة مترابطتان معاً، ذلك لأن كلاهما من جوانب قدرة المرء على تحقيق أغراضه بالتأثير على سلوك الآخرين، وما يميز بينهما هو الدرجة في طبيعة السلوك وفي كون الموارد ملموسة. فالقوة الآمرة، أي القدرة على تغيير ما يفعله الآخرون، يمكن أن ترتكز على الإرغام أو على الإغراء، أما قوة التعاون الطوعي، أي القدرة على تشكيل ما يريده الآخرون، فيمكن أن ترتكز على جاذبية ثقافة المرء وقيمه أو مقدرته على التلاعب بأولويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخيارات السياسية بطريقة تجعل الآخرين يعجزون عن التعبير عن بعض التفضيلات: لأنها تعبّر عن الواقع بشكل أكثر من اللازم. وتتدرج من أنماط السلوك بين الأمر والتعاون الطوعي، إلى الإغراء الاقتصادي وتميل موارد القوة الناعمة إلى الترابط مع طرف التعاون الطوعي، بينما تترابط موارد القوة الصلبة في العادة مع السلوك الآمر ولكن العلاقة غير كاملة، كما أن القوة الآمرة قد تستخدم أحياناً لإقامة مؤسسات تعتبر مشروعة وقانونية فيما بعد، فالاقتصاد القوي يقتصر على تقديم موارد للعقوبات والمدفوعات فحسب، بل يمكنه أيضاً أن يكون مصدراً للجاذبية من خلال القوة الاقتصادية التي تعتبر عامل مؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية في ضوء ما تمتلكه الدول من إمكانيات وحاجتها إلى المساعدات الخارجية، بما تشكله من أداة ضغط على تلك الدول(فيدرين وموازي، 2001).

تنشأ الموارد المنتجة للقوة الناعمة في السياسة الدولية، إلى حد كبير، من القيم التي تعبّر عنها منظمة أو بلد ما في ثقافته وفي الأمثلة التي تضربها ممارساته الداخلية والسياسية، وفي الطريقة التي يعالج بها علاقته مع الآخرين. وقد تجد الحكومات أن من الصعب السيطرة على القوة الناعمة واستخدامها أحياناً، ولكن ذلك لا يقلل أهميتها. وقد لاحظ "برنار كوشنير" وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، إن الأمريكيين أقوياء لأنهم يستطيعون "الهام أحلام الآخرين ورغباتهم بفضل إتقانهم للصور العالمية عن طريق الأفلام والتلفزيون، ونظراً لأن أعداداً كبيرة من الطلبة من بلدان أخرى يأتون إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراساتهم لهذه الأسباب نفسها"، فالقوة الناعمة حقيقة سياسية واقعية، حيث وصف الكاتب السياسي البريطاني "كار"، في عام 1939 القوة الدولية بثلاث فئات هي: القوة العسكرية والاقتصادية والسيطرة على الرأي، والذين ينكرون أهمية القوة الناعمة يشبهون الناس الذين لا يفهمون قوة الإغواء (كار، 1964).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ففي أثناء مقابلة مع الرئيس جون كيندي، انفجر السياسي جون ماكلوي غاضباً من الاهتمام بالشعبية والجاذبية في السياسة العالمية:(الرأي العالمي؟ إنني لا أؤمن بالرأي العالمي إن الشيء الوحيد الذي يهم هو القوة ولكن كيندي، مثل سلفيه الرئيسين وودرو ويلسون وفرانكلين روزفلت، كان يفهم بأن القدرة على اجتذاب الآخرين والتأثير في أرائهم هي عنصر قوة، فكان يفهم أهمية القوة الناعمة) (شلسينغز، 2001).

ترتكز القوة الناعمة لدولة ما على ثلاثة موارد، هي: ثقافته والتي تتمثل في العناصر الثقافية القادرة على اجتذاب أفراد وشعوب الدول الأخرى، وقيمها السياسية (عندما يطبقها بإخلاص في الداخل والخارج)، وسياساته الخارجية عندما يراها الآخرون مشروعة وذات سلطة معنوية أخلاقية)، فالثقافة تمثل مجموعة القيم والممارسات التي تليق معنى للمجتمع ولها عدة مظاهر فمن المألوف عادةً أن يميز المرء بين الثقافة العليا، كالأدب والفن والتعليم التي تعجب النخبة والثقافة الشعبية التي تركز على إمتاع الجماهير بالجملة، فعندما تحتوي ثقافة بلدٍ ما على قيم عالمية وتروج سياساته قيماً ومصالح يشاركه فيها الآخرون، فإنه يزيد من إمكانية حصوله على النتائج المرغوبة بسبب علاقاته التي يخلقها من الجاذبية. فالقيم الضيقة والثقافات المحدودة يقل احتمال إنتاجها للقوة الناعمة والولايات المتحدة تستفيد من ثقافة عالمية التوجه. ولقد أشار المحرر الصحفي الألماني "جوزيف جوف" إلى أن قوة أميركا الناعمة أعظم حتى من أصولها ومجوداتها الاقتصادية والعسكرية أن ثقافة الولايات المتحدة الراقية منها أو المتواضعة قادرة على التأثير في المجتمعات والشعوب بما تمتلكه من عناصر قوة (جوزيف جو، 2001).

إن أكثر ميادين القوة الناعمة أهمية هي الثقافية والسياسية والاجتماعية، إلا أن أساليب القوة الناعمة لا تبقى دائما هي نفسها، بل تتبدل حسب الظروف والمعطيات وتطور القناعات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والأذواق، وتعمد القوى الدولية إلى المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة، فمن أجل كسب السلام، يتعين على الولايات المتحدة الأمريكية أن تظهر براعة كبيرة في ممارسة القوة الناعمة، كما أظهرت براعتها في ممارسة القوة الصلبة، لكسب الحرب ضد الإرهاب. (الزين، العاصي، 2011: 18) ووفق هذا المنطلق هنالك من يرى أن بعض المواقف التي تواجهها الدولة تفرض عليها المزاوجة بين القوة الناعمة والقوة الصلبة وهذا ما يمكن أن نطلق عليه القوة الهجينة، إذا صح التعبير.

وتقوم القوة الذكية على فكرة الجمع بين القوة الصلبة والقوة الناعمة بحيث تشكل إطاراً مناسباً لمعالجة تهديدات اليوم غير التقليدية. وهي مفهوم يمكن تفسيره وهو إن القوة الصلبة أو قوة الإكراه تكون من خلال القوة العسكرية والإقتصادية، بينما القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب بدلا من الإكراه والمدفوعات، في حين القوة الذكية ليست كالقوة الصلبة ولا الناعمة لكنها مزيج من كلاهما، وتعني تطوير إستراتيجية متكاملة تستند إلى قاعدة من الموارد وإلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة في آن واحد (Sophie, 2010:4-5).

وعليه يذهب أنصار هذا الفريق إلى أن القوتين الصلبة والناعمة تعزز كل منهما الأخرى أحياناً وتتداخلان فيها أحياناً أخرى. فالدولة التي تحاول كسب الشعبية قد تلجأ أحياناً إلى ممارسة قوتها الصلبة عندما تجد نفسها مرغمة على ذلك. ولكن البلد الذي يتأرجح بين القوة الصلبة والناعمة دون اعتبار لأثر ذلك على قوته الناعمة، ومن الطبيعي أن يواجه تحديات وتأثيرات للحد من ممارسة القوة، كما ذُكر من قبل، فإن القوة الصلبة قد تخلق أساطير عن عدم إمكانية الانحدار، أو عن الحتمية بشكل يجتذب الآخرين في عام 1961، وتابع الرئيس (جون كيندي)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إجراء التجارب النووية بالرغم من ردود الأفعال السلبية في استطلاعات الرأي، لأنه كان قلقاً من التصورات العالمية عن المكاسب السوفيتية في سباق التسلح فكان مستعداً للتضحية بشيء من امتياز أميركا في مقابل مكاسب بالعملة الصعبة للامتياز العسكري، وقد استخدمت دور الأزياء في مدينتي لندن وميلانو ملابس ميدان عسكرية أميركية للكوماندوس مع بالونات متفجرة في إشارة إلى إن الرموز الأميركية لا تزال أقوى غطاء أمني (كاتي، 2003: 1).

وعبر عصور التاريخ كلها، كثيراً ما كانت الدول الأضعف تتشارك معاً كي تحدث توازناً يحد من قوة دولة أقوي منها تهددها ولكن ليس دائماً، ففي بعض الأحيان كانت الدول الضعيفة تنجذب للانضمام إلى الموكب الذي تقوده دوله قوية، وخاصة عندما لا يكون أمامها خيار، أو عندما تكون القوه العسكرية للبلد الكبير مرتبطة بقوة ناعمة. وعلاوة على ذلك، وكما ذُكر من قبل، فإن القوة الصلبة يمكن أن يكون لها جانب جذّاب أو ناعم أحياناً وكما قال أسامة بن لادن في أحد أشرطة الفيديو: عندما يرى الناس حصاناً قوياً وآخر ضعيفاً، فإنهم بطبيعتهم سيحبون الحصان القوي"(تقرير خاص عن القاعدة، 2003: 25).

وتعتبر الحرب على العراق عام 2003 نموذجاً عن تفاعل القوة بشكليها الصلب والناعم. فقد كانت معظم، إن لم تكن كل جوانب تلك الحرب، مبنية على الأثر الرادع للقوة الصلبة، ويقال عن دونالد رامسفيلد، عندما تسلم منصبه، كان يعتقد أن العالم ينظر إلى الولايات المتحدة على أنها نمر من ورق، وعملاق ضعيف عاجز عن تحقيق انتصارات عسكرية على مستوى العالم، لذا عمل على تغيير هذه الصورة السلبية عن الولايات المتحدة من خلال انتصار أميركا في حرب الخليج الأولى 1990م وانطلاق عملية السلام في الشرق الأوسط من خلال مؤتمر مدريد عام 1991م بالإضافة إلى الحرب على افغانستان فإن لها تأثير كبير في تغيير هذه الصورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السلبية (إيقان، 2003: 60)، وكانت هذه دوافع استخدام القوة الصلبة للاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، ولكن كانت هناك مجموعة أخرى من الدوافع لها علاقة بالقوة الناعمة. فقد اعتقد المحافظون الجدد أن القوة الأميركية يمكن استخدامها في تصدير الديمقراطية إلى العراق، وفي تحويل سياسة الشرق الأوسط فإذا نجحت الحرب فإن نجاحها نفسه سيجعلها مشروعة، وكما قال وليام كريستول ولورانس كابلان: "ما هو وجه الخطأ في فرض السيطرة لخدمة أهداف سليمة ومُثل عليا؟" (وليام، وكابلان، 2003: 112).

وعليه يمكن القول، أن الدول تحتاج، وفي حالات معينة، إلى كل من القوتين، الصلبة والناعمة، وبالشكل الذي لا يمكن الإستغناء فيه عن أي منهما. ولكن نظراً للتطورات والمتغيرات الجديدة في العلاقات الدولية، فإن دور القوة الناعمة سوف يزداد ولا سيما في عصر المعلوماتية، لأنها ترتكز على المصداقية. فالدول ذات المكانة الجيدة في عصر المعلومات والعولمة، سوف يتحسن أداؤها ما دامت لديها موارد القوة الناعمة، وأن الجمع بين القوتين الناعمة والصلبة يسمى (بالقوة الذكية) وهي ليست بمجرد الناعمة أو الصلبة، بل هي تركيب ذكي من الاثنين، فالقوة الذكية تعني وضع إستراتيجية متكاملة لموارد دولة من أجل تحقيق أهدافها، وهو النهج الذي يؤكد على ضرورة وجود قوة عسكرية واقتصادية، ولكن تهتم أيضاً بالقيم والثقافة والشراكة والتعاون والشرعية والمؤسسات، ويشير النموذج التالي إلى أساسيات كل من القوة الناعمة والقوة الصلبة، فالقوة الناعمة تعتمد على الجاذبية والقدرة على التأثير باستخدام أساليب وأدوات ثقافية والتأثير على القيم والسياسات والمؤسسات الحكومية والخاصة، في حين تعتمد القوة الصلبة على الإكراه والإغراء من خلال المدفوعات والقوة العسكرية والعقوبات الاقتصادية والرشاوى، كما هو موضح بالنموذج رقم (1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النموذج رقم (1): أساسيات القوة الناعمة والقوة الصلبة

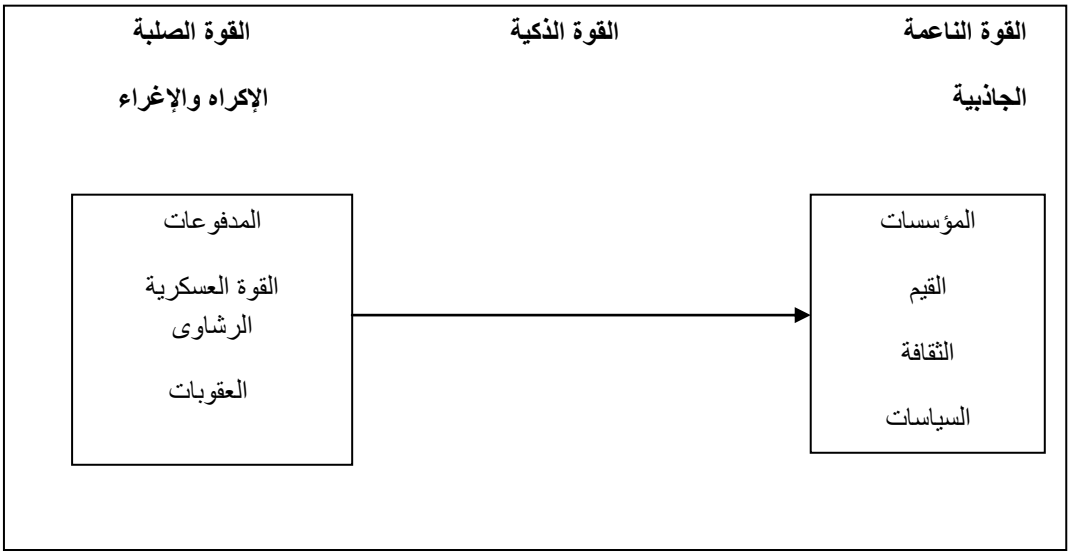

إن جوهر القوة الذكية هو الفاعلية والتكامل المرن والنشط في استخدام مختلف مصادر القوة الوطنية التي تمزج بين عناصر إستراتيجية القوة الصلبة والناعمة معاً، حيث توفر للدول أمناً أفضل، ضد التغييرات والتهديدات المستمرة.

ويرى الباحث أن القوة الناعمة تركز بأساليبها على الاستمالة والإغواء والجذب، من دون أن تظهر للعيان، ومن دون أن تترك أي بصمات، فبدلاً من تكتيكات التهديد تعتمد القوة الناعمة على الجذب والإغواء عبر لعب دور المصلح المنقذ وتقديم النموذج الثقافي السياسي وزرع الأمل بأن الخلاص في يد أمريكا، المانحة لحقوق الإنسان والديمقراطية وحريات التعبير وما شكل من عناوين مظللة للعقول ومدغدغة للأحلام ملامسة للمشاعر، وبدلاً من استعراض الصواريخ أو بث الرعب عبر الإذاعات والمنشورات للفتك بإرادة العدو يتم إرسال أشرطة الفيديو أو الأقراص الممغنطة أو صفحات الفيسبوك للشباب والأطفال والنساء والرجال كل حسب رغباته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: تحول مدرك القوة في الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية

هناك تحول في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من دعم الاستقرار والحفاظ على الدكتاتوريات إلى دعم التغيير، وذلك لإدراك الولايات المتحدة الأمريكية إن بعض أنظمة المنطقة باتت قريبة من الانهيار، لذلك حاولت استباق الأحداث ودعم التغيير إلى حد كبير. إلا إن هذه التطورات لا تنطبق على جميع دول الشرق الأوسط، فالاستقرار في دول الخليج العربي، على سبيل المثال، يُمثل هدفاً ومصلحة أساسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك لاعتبارات عدة.

عندما كانت الادارات الأمريكية تدعو إلى الديمقراطية، كانت تروجها كدبلوماسية عامة تعزز "القوة الناعمة" للولايات المتحدة. وكانت تسوقها" سلعة" جاهزة متوافرة لدى وزارة الخارجية الأمريكية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والمنظمات غير الحكومية التابعة لهما، بغية تشييدها على أنقاض السيادة الوطنية (اغوان، 2011).

تعتبر القوة الناعمة خلاصة تراكم مجموعة من السياسات والأفكار التي جرى تطبيقها بشكل مستقل على مراحل تاريخية متعاقبة وفي مواجهة أوضاع دولية مختلفة، بدأت من فكرة الاحتواء المزدوج التي اعتمدتها الاستراتيجيات والخطط الأميركية في التسعينات للتعامل مع البيئات والنظم المعادية لها وخاصة العراق وإيران، التي كانت تقوم على مجموعة من السياسات ترتكز على الردع العسكري والعزل السياسي والدبلوماسي والمقاطعة الاقتصادية، مروراً بعقيدة الصدمة والترويع، أو الصدمة والترهيب التي اعتنقتها وزارة الدفاع الأمريكية في برامجها العسكرية منذ منتصف التسعينات، وطبقتها ضد يوغسلافيا خلال الفترة 1995–1999 وضد أفغانستان بعد 11 أيلول 2001، كما جرى تطبيقها في الحروب العسكرية ضد العراق وخاصة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال احتلال العراق العام 2003. لكن مجموعة متغيرات ومراجعات حصلت بعد الإخفاقات الكبيرة للولايات المتحدة في حربيها في العراق وأفغانستان والتكاليف المادية والبشرية المؤلمة والباهظة التي دفعتها أميركا سواء من رصيدها المادي أو البشري، والأهم من تآكل رصيدها المعنوي والإعلامي وتشوه صورتها السياسية والدبلوماسية بفعل حجم الخروقات والجرائم الوحشية التي ارتكبتها في حروبها كما حدث في غوانتنامو، ما دفع بعشرات الباحثين وصنّاع القرار وكبار الضباط في البنتاغون والاستخبارات الأميركية لاستخلاص العبر والاستنتاج بأن هذا الإخفاق ناجم عن فرط استعمال القوة الصلبة على حساب القوة الناعمة، وأنه يجب العودة إلى سياسات القوة الناعمة التي طبقت أيام الحرب الباردة، وأثمرت سقوطاً للاتحاد السوفيتي والمحور التابع له بدون إطلاق أي رصاصة أو قصف أي صاروخ، وهذا ما أكده جوزيف ناي صاحب كتاب القوة الناعمة في قولته "أن دولار واحد ينفق لشراء قرص فيديو DVD يحمله شاب أو فتى إيراني بمواجهة سلطة رجال الدين في معركة حرب الأفكار أجدى وأفضل بأضعاف من دفع 100دولار لشراء أسلحة وموارد للمواجهة العسكرية مع إيران"(الزين والعاصي، 2011: 18).

تمثل المدركات الإستراتيجية Strategic Perception المعيار العام الذي يتم على أساسه قياس تأثير نشاطات معينة لفاعل خارجي على المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة خارج أو داخل أراضيها، فهي التي تشكل المنظور الأمريكي بشأن قضايا كالمصالح الإقليمية، والأمن الداخلي، والعلاقات التجارية، إلا أنها لا تتعلق عموماً بدولة محددة، فهي تمثل الخلفية الأساسية التي يتم استناداً عليها تقدير ما تمثله كل حالة من دعم أو تهديد للمصالح الأمريكية. من هنا تحكم العلاقات الدولية بصفة عامة والعلاقات الثنائية بين الدول عدة متغيرات، تجعل من هذه العلاقة أن تتطور أو العكس، فالبيئة السياسية الدولية في عمومها لا تعرف سكوناً ولا هدوءاً، فهي تفاعلية بطبيعتها، وقد يجد طرفاً من أطراف اللعبة السياسية نفسه موضع اهتمام بعد طول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نسيان أو تجاهل، وقد تفقد أطراف أخرى أهميتها ورونقها وتصدرها لحين من الدهر، وفي كل الأحوال تكون الأسباب وراء هذه الحالة إلى معطيات ومتغيرات دولية جديدة.

تعد القوة الذكية من الأطروحات الحديثة نسبياً في الفكر الإستراتيجي الأمريكي الذي لطالما بحث عن التجدد الدائم في بطون الأفكار لكي يخرج بأطروحات فكرية نموذجية متكاملة تكون بصيغة نظريات أو مشاريع أو إستراتيجيات تأخذ طريقها إلى المجال التطبيقي من قبل مختلف الإدارات الأمريكية التي تعاقبت على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ظهر مفهوم القوة الذكية بعدما أصيبت الولايات المتحدة الأمريكية بخيبات أمل عسكرية في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11/أيلول/2001، خصوصًا في العراق وأفغانستان، وقد سبق أن تحدث "جوزف ناي "في بداية التسعينات وتحديدًا في عام 1991 في كتابه الموسوم بـ"القوة الناعمة" الذي يمثل أوائل الأطروحات الفكرية في مجال الفكر الإستراتيجي الأمريكي بعد الحرب الباردة، وتعني تطوير استراتيجية متكاملة تستند إلى قاعدة من الموارد وإلى مجموعة من الأدوات للوصول إلى الأهداف من خلال القوتين الصلبة والناعمة في آنٍ واحد (Lecoutre,2010: 4).

إن الانتقال الفكري التي حصلت في الفكر الإستراتيجي الأمريكي أدت إلى تطور مفهوم (القوة الناعمة) بعد دمجه لما يسمى بالقوة الصلبة أو الخشنة مع بعضهما، لكي يولد مفهوم جديد للقوة وهو (القوة الذكية)، التي هي مزيج ما بين القوتين الصلبة والناعمة، وهذا التزاوج المفاهيمي الذي حصل لم يأت بشكل اعتباطي، بل جاء نتيجة لتفاعلات فكرية مختلفة داخل الولايات المتحدة عبر العديد من مراكز البحوث والدراسات والمعاهد والجامعات التي ترفد صانع القرار بكل ما هو مفيد وقيّم من دراسات ومشاريع إستراتيجية جديدة، حيث تمثل الجامعات ومراكز البحث والتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الروافد الرئيسية المساعدة في صياغة الكثير من سياسات أمريكا الخارجية والداخلية وصياغة وتقويم الإستراتيجيات في كل سنة، وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال التفاعل بين هذه المؤسسات والحكومات المتعاقبة على البيت الأبيض على اختلاف انتماءاتها الحزبية، فكثير من السياسات والخطوط العريضة لاتخاذ القرار في أمريكا هي نتاج عقول المنتسبين لتلك المؤسسات الأكاديمية والبحثية، مما رسخ البرغماتية في السياسة الأمريكية وجعلها تقليدًا سياسيًّا وأمراً مقبولاً لدى الرأي العام الأمريكي، كون تلك التحولات في سياساتها إن حصلت فإنما هي نتيجة دراسات وبحوث ونقاشات مؤسساتية وموضوعية وليست نتاج اجتهادات فردية فقط (اغوان، 2011).

إن مصطلح القوة الناعمة الذي قدمه قبل عقدين من الزمن المفكر الإستراتيجي الأمريكي "جوزف ناي" هو الذي فتح الباب أمام تطوير هذا المفهوم في دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي وانتقاله إلى ما يسمى بالقوة الذكية أي أن مفهوم (القوة الناعمة) هو أسبق لمفهوم (القوة الذكية) الذي تطور نتيجة للفشل العسكري الأمريكي في العراق وفشل القوة الإكراهية المستخدمة بصورة مباشرة، والذي جعل دوائر الفكر الإستراتيجي الأمريكي تطور هذا المفهوم حتى وصل إلى ما هو عليه الآن وما يسمى بالقوة الذكية، حيث دعت مؤسسات الفكر الإستراتيجي إلى عدم التعويل على قدرات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية، وإنما إشراك ودمج الأمور غير العسكرية كالإعلام والدبلوماسية، وتفعيل دور المنظمات الدولية والترويج للحريات وتشجيع المنظمات المحلية المنتشرة في بقاع العالم، وتفعيل دورها ودعمها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية وتحقيق الهيمنة الأمريكية من جديد. إن جوزف ناي ليس مجرد مفكر إستراتيجي فقط، وإنما وهو محلل إستراتيجي وعميد كلية كيندي للدراسات الحكومية في جامعة هارفارد، وكان رئيساً لمجلس المخابرات الوطني ومساعداً لوزير الدفاع في أمريكا، وهو أكاديمي متخصص في أدبيات القوة المرنة وتناول قضية (قوة أمريكا الخارجية)، وواحد ممن تمثّل آراؤهم جاذبية، خاصة داخل أمريكا وخارجها على السواء، حيث يرى "ناي" أن الاعتماد على القوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العسكرية الأمريكية وحدها، كما حدث في الحرب الأمريكية على العراق، كان سبباً جوهريًّا في اتجاه منحنى القوة الأمريكية إلى الأسفل، وأن الهيمنة العسكرية الأمريكية لم تعد ذات جدوى في عصر باتت فيه المعلومات متداولة والحروب مخصخصة، بحيث أصبحت القوة المرنة لا تقل عن القوة الصلبة إن لم تكن تفوقها (اغوان، 2011).

إن القيم التي تدافع عنها حكومة ما فتنتصر لها بسلوكها في الداخل (كالديمقراطية مثلاً) وفي المؤسسات الدولية (بالعمل مع الاخرين)، وفي السياسة الخارجية (بتشجيع السلام وحقوق الانسان) تؤثر تأثيراً قوياً على تفصيلات الأخرين، فالحكومات يمكن أن تجتذب الأخرين أو تنفرهم بتأثير المثل الذي تضربه له كقدوة، ولكن القوة الناعمة لا تعد ملكيتها للحكومة بالدرجة نفسها كامتلاكها للقوة الصلبة، فبعض موجودات القوة الصلبة، كالقوات المسلحة هي من الممتلكات الحكومية بشكل صارم، أما غيرها فهي ممتلكات وطنية في الأصل، كالنفط والاحتياطات المعدنية، ويمكن تحويل الكثير منها إلى السيطرة الجماعية، كأسطول الطيران المدني الذي يمكن حشده وتعبئته في حالة الطوارئ، وعلى عكس ذلك، فإن الكثير من موارد القوة الناعمة منفصلة عن الحكومة الأميركية، ولا تستجيب لأغراضها إلا جزئياً، ففي فترة فيتنام، على سبيل المثال، كانت الثقافة الأميركية الشعبية كثيراً ما تعمل بطريقة تسير على عكس أغراض سياسة الحكومة الرسمية، حيث أن افلام هوليود في العصر الحديث والتي تظهر مجموعات مسيحية أصولية تنتقد الإسلام بشدة فتعتبره ديناً شريراً تقع كلها (بحق) خارج سيطرة الحكومة في مجتمع ليبرالي، ولكنها تنتقص من جهود الحكومة لتحسين العلاقات مع الأمم الإسلامية (ناي، 2007: 37).

إن الإستراتيجية الأمريكية ورغم تغير توازنات القوى في البنية الهيكلية للنظام الدولي وبالشكل الذي ضمن للولايات المتحدة انفراداً متميزاً، فإن هذه الإستراتيجية كانت وما تزال تبدي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ميلاً واضحاً ونزوعاً قوياً نحو تبني أسلوب ردع فعّال يظهر قدرة الولايات المتحدة وتصميمها على استخدام قوتها العسكرية إذا ما تعرضت مصالحها الحيوية إلى الخطر، أي أن السمة المميزة لمنهج التفكير الاستراتيجي الأمريكي تجمع بين التهديد باستخدام القوة العسكرية، أو استخدامها فعلاً، إذا ما تحول التهديد إلى أسلوب عمل، أو طريقة في التعامل لإنزال العقاب في حال المساس بالمصالح الحيوية، أو عند تعرضها لتهديدات جدية، وأن مفهوم المصالح الحيوية الأمريكية يرتبط بالرؤية الأمريكية لمسألة الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي فهو يرتبط بالعقيدة الأمنية للولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من الصعوبة الواضحة في تحديد ماهية المصالح الحيوية الأمريكية المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، إلا إذا كانت هذه المصالح عالمية الانتشار، وعندها يكون الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي المصالح الحيوية الأمريكية هما كذلك ينطويان على امتدادات عالمية (فهمي، 2015: 325-327).

تتجه انماط التغير الاستراتيجي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي إلى نمطين من نظرية التغيير في استراتيجيات الدول وسياستها الخارجية التي تحكم حركة تفاعلاتها الدولية، وفقاً لتشارلز هيرمان، يمثل الأول ما يطلق عليه التغيير " البرنامجي " والذي ينصرف إلى تغيير أدوات السياسة ووسائلها من دون أي تغيير فيما يتعلق بالأهداف والغايات المقصودة من ورائها، ويمثل الثاني: ما يسمى بالتغيير "الهدفي" وفي هذا النمط تتغير اهداف السياسة ذاتها ومن ثم تتغير ادواتها ووسائلها بالتبعية. انطلاقاً من مبدأ التدريجية الحاكم لمنطق التغيير الاستراتيجي للدول لاعتبارات تتعلق بواقع تلك الدول وأخرى تتعلق بالواقع الدولي وتفاعلاته وعملياته، وهذا ما يمكن تطبيقه على الأزمة السورية (علام، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي أن نموذج الولايات المتحدة في الشرق الأوسط المفترض في تفكيرها الاستراتيجي يقوم على دعم التغيير، ولكن عبر تصنيف جيواستراتيجي لهذا التغيير يتعلق بتحول القوى وليس بموازينها، أي أن الولايات المتحدة تدعم التغيير من خلال الشعب في دولٍ ما، وتدعم التغيير من خلال الحكومة في دول أخرى ومن المعروف أن كلا النموذجين يحتاج إلى تغيير جذري ولكن أولوية المصالح تفترض هذا النزوع.

ويمكن تفسير ذلك من خلال انماط التغيير الاستراتيجي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، حيث عادة ما ارتبط كل تحرك للولايات المتحدة الأمريكية في مختلف مناطق العالم بمقولة دعم الأمن والاستقرار الدولي، إذ تجد الولايات المتحدة في هذه المقولة هدف بحد ذاته خاصة في المناطق ذات الأهمية للإستراتيجية الأمريكية، إذ يندمج تصور اهمية المنطقة الاستراتيجية للولايات المتحدة مع وجود التهديد بالمنظور الأمريكي لينتج عنه تحرك أمريكي مباشر لمواجهة التهديد، أو تحرك غير مباشر وذلك عبر الحلفاء، ومن هنا أصبح تحقيق هذا الهدف ذا اهمية لا لتحقيق الأمن والاستقرار بحد ذاته، وإنما لضمان استقرار المصالح الأمريكية وحمايتها، وقد ساد هذا الاتجاه طول المدة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية وحتى مطلع القرن الحادي والعشرين، حيث بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق استراتيجية هدفها توظيف الديمقراطية كفكرة وأداة لتساعدها على انتهاز الفرص من أجل ارساء أسس تدعم وتقوي المصالح الأمريكية في كل الاتجاهات، فعبر هذه الاستراتيجية تستطيع الولايات المتحدة تفويض وإنهاء ما تعدها دولاً فاشلة.

ويرى جوزيف ناي، في هذا الصدد ،" أن التعامل بشكل انفرادي مع أي حالة عربية بما يضمن مصالح الولايات المتحدة، لاختلاف الثورات العربية عن بعضها البعض، مع ضرورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهيئة التغيير الديمقراطي للدول التي تتوافر فيها ظروف التغيير. إذاً، علينا الحفاظ على استقرار هذا البلد، ويجب أن لا نعتمد على نموذج واحد يصلح للتعامل مع جميع البلدان العربية" (الانصاري، 2011).

ويذكر في هذا الصدد "حسين عبد الخالق حسونة" سفير جامعة الدول العربية السابق في واشنطن قائلاً: "منذ بداية الربيع العربي الذي فاجئ الادارة الأمريكية، اتبعت الولايات المتحدة، سياسة تقوم على التوازن بين المصالح والمبادئ الأمريكية، ولقد تجلت هذه السياسة بوضوح خلال عام 2011 في تعاملها مع الحركات والمظاهرات والاحتجاجات في العالم العربي المطالبة بالتغيير والحرية والديمقراطية واحترام حقوق الانسان، فدعمت التغيير الفوري في كل من مصر وتونس، ودعمت استخدام القوة العسكرية التي نجحت في انهاء حكم معمر القذافي في ليبيا، ودعمت مبادرة دول مجلس التعاون الخليجي لإنهاء الأزمة في اليمن، وهي الآن دعمت وتدعم مبادرة جامعة الدول العربية لإنهاء الأزمة في سوريا. وفي كل من هذه الحالات تقدم المصالح حيناً على المبادئ ، وحيناً أخر تقدمت المبادئ على المصالح. لكنها ظلت في جوهرها تحاول احتواء النتائج وتكييفها ما امكنها ذلك، لنكون غير معادية للولايات المتحدة ومصالحها والمبادئ التي تنادي بها".

وبذلك يمكن القول، أن أساس انماط التغيير الاستراتيجي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي هو أن توظيف فكرة الديمقراطية في الاستراتيجية الأمريكية مبني على فكرة المصلحة لا المبدأ، إذ من الممكن أن تغض الولايات المتحدة النظر عن سلوكيات لاديمقراطية إذا لم يكن للولايات المتحدة مصلحة في البلدان التي تمارس هذه السلوكيات، أو عندما يحدث ذلك التجاوز من حلفائها، في وقت تزداد حدة الانتقادات والمواجهة إذا صدرت سلوكيات لا ديمقراطية تمس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصالح الأمريكية أو مصالح حلفاء الولايات المتحدة، وفي ضوء ذلك، اقتنعت الولايات المتحدة أنه كلما ازداد تطبيق الديمقراطية (وفق المنظور الامريكي) كلما ازداد الوضع ملاءمة وسهولة على الولايات المتحدة للمحافظة على سيطرتها على الأقاليم الحيوية في العالم، والنتيجة (توظف فكرة الديمقراطية) من أجل امتلاك القدرة على تحقيق (علام، 2011):

1- إحداث تغيرات دولية وإقليمية قد تشمل النظام الدولي أو الأنظمة الاقليمية (نشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان عالمياً وبناء وإعادة هيكلة اقاليم معينة كإقليم الشرق الاوسط الكبير مثلاً).
2- خلق وبناء حلفاء جدد وشراكات وتحالفات جديدة، وفق معيار الديمقراطية وحقوق الإنسان.
3- تغيير الأنظمة المعارضة للولايات المتحدة الأمريكية ولمصالحها فتعطي تلك الأنظمة فرصة واحدة لتغيير مواقفها أو أن تزال نهائياً.

إن الدور الأميركي في المنطقة العربية قد يبدو متراجع ريادياً، إلا أن ذلك لا يعني اطلاقاً غياب الحضور والتأثير، إذ أن القواعد الأمريكية ما زالت قائمة، وما زالت تعد القوة العسكرية السياسية الرئيسة في المنطقة. ولكن المقصود بالانكفاء هو الانكفاء عن المبادرة الريادية، وستمنح براغماتية السياسة الخارجية الأميركية الحضور الأميركي صوراً أخرى ضمن نهج "القوة الناعمة" والميل إلى "الندب الاقليمي"، وتقاطع المصالح، لا سيما في محاور جيوسياسية مثل الخليج العربي ومصر، ما يعني أنه سينعكس بأشكال جديدة في الشرق الأوسط لجهة بروز توجهات أميركية تحافظ على الأمن القومي الأمريكي والتحالفات الاستراتيجية ومصالح اسرائيل،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتأخذ بعين الاعتبار التحفظات الشعبية واستجابة الأنظمة العربية لها، خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

الوسائل والأدوات التي تعتمدها القوة الناعمة في تحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

القوة الناعمة، كوسائل وأدوات، تسعى بعض الدول المالكة لها إلى توظيفها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة هذه الدول التي تمكنت باقتدار عالٍ من استثمار هذه الأدوات في ميدان فعلها السياسي الخارجي وصولاً إلى الأهداف المراد تحقيقها.

وعلى هذا، سينصرف هذا الفصل إلى معالجة موضوع الوسائل والأدوات التي اعتمدتها الولايات المتحدة وعملت على توظيفها باعتبارها قوة ناعمة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وذلك من خلال ثلاث مباحث، يعالج المبحث الأول، الأدوات والوسائل الثقافية، ثم يتطرق المبحث الثاني إلى الأدوات والوسائل الإعلامية، أما المبحث الثالث فقد خصص لمعالجة الأدوات والوسائل السياسية التي تعتمدها القوة الناعمة في تنفيذ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الأدوات والوسائل الثقافية:

تلعب الخصائص الاجتماعية والثقافية، كنمط الثقافة السائدة والتقاليد الحضارية والفكرية وعامل التجربة التاريخية والقيم الدينية والاجتماعية، دوراً كبيراً في عملية صنع السياسة الخارجية، هذا إذا أدركنا أن السياسة الخارجية هي انعكاس للتفاعلات التي تتم داخل المجتمع، وأن السياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية بكل ضغوطها ومقوماتها، وفي الواقع فإن القرار السياسي الخارجي يعد تجسيداً لهوية المجتمع وشخصيته، وعوامل بنائه الفكرية والحضارية، ولنمط التفكير القيادي المتأثر بالوسط الاجتماعي(فهمي، 2009: 166).

وعلى هذا، غالباً ما تظهر العلاقة التأثيرية بين خصائص الشخصية القومية للمجتمع والسياسة الخارجية لصُنّاع القرار فيه، ومما يؤكد هذه العلاقة ويعززها جملة معطيات منها، أن التكوين النفسي والفكري لأي مجتمع يظهر واضحاً على طريقة تعامل صناع القرار فيه مع بقية الدول المحيطة، حيث تكون خصائصه السيكولوجية عاملاً للتمييز عن غيره من المجتمعات الأخرى، وأن الشخصية القومية لأي أمة ترتبط على نحو وثيق بأهداف سياستها القومية، فالسياسة الخارجية لأية دولة عربية مثلاً تجسد هوية هذه الدولة في الانتماء إلى الروابط والمقومات التي تتشكل منها الأمة العربية، وكذلك الحال بالنسبة للدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن سلوكهم السياسي الخارجي يعبّر عن الخصائص القومية التي يتميزون بها (مقلد،1971: 143).

وفي إشارة لها معنى ودلالة للبُعد الثقافي لمفهوم القوة الناعمة ذهب وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" إلى القول: "لا أستطيع أن أفكر في رصيد لبلدنا أثمن من صداقة قادة عالم المستقبل الذين تلقوا تعليمهم هنا"(ناي، 2014)، ذلك أن الطلبة الدوليين يرجعون إلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوطانهم في العادة بتقدير أكبر للقيم والمؤسسات الأميركية. وكما هو وارد في التقرير لمجموعة تعليمية دولية، فإن "ملايين الناس الذين درسوا في الولايات المتحدة على مدى سنوات يشكلون خزاناً رائعاً للنوايا الحسنة تجاه بلدنا"(رابطة المربين الدوليين، ص50)"، وكثير من هؤلاء الطلبة السابقين ينتهي بهم الأمر إلى احتلال مراكز يستطيعون من خلالها التأثير على نتائج السياسة التي تعتبر مهمة للأمريكيين. وتبرز أهمية الأدوات الثقافية (ثقافة العولمة أو العولمة الثقافية)، في كونها توفر المناخ المناسب للتأثير السياسي، فالدول التي تنجح في إبراز وجودها الثقافي في دول أخرى، لا تجد صعوبة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في تلك الدول، إذ أن التأثير الثقافي يخلق نوعاً من كسب الولاء سواء من طرف النخبة الحاكمة أو من طرف الرأي العام (فهمي، الرفوع،2009: 211).

أخذت الأساليب الثقافية مظاهر عديدة ومختلفة بهدف زرع نمط ثقافي أو نموذج ثقافي معين في وسط اجتماعي معين، وذلك عن طريق برامج التبادل الثقافي، وإقامة العروض الثقافية، ونشر تعليم اللغة القومية وفتح المكاتب الثقافية والمؤسسات التعليمية في الخارج (مقلد،1971: 454). ومثل هذا الأسلوب مارسته الدول الاستعمارية مع شعوب مستعمراتها وفي مناطق عديدة في العالم، في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، بما يسمى بالاستعمار الثقافي(العولمة الثقافية)، حيث سعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أهدافها الدبلوماسية الشعبية إلى تحقيق أهداف أخرى تعتبر ذات أهمية كبرى لتعزيز دور الدبلوماسية الشعبية الأمريكية، فقد أكد "هيتر ماهوني" مستشار الشؤون الإعلامية والثقافية بسفارة الولايات المتحدة الأمريكية بالقاهرة أن الدبلوماسية الشعبية الأمريكية تسعى لتحقيق العديد من الأهداف وليس الأمنية والسياسية فقط، فقد أضاف الأهداف الثقافية والعلمية مؤكداً بذلك على أهمية المحور الثقافي للدبلوماسية الشعبية في تحقيق الحوار الثقافي بين الشعوب (منيرة،2009 : 14).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكل ذلك من خلال برامج التبادل الثقافي لتعزيز التفاهم بين الثقافات والوعي بالقيم المشتركة، وذلك في إطار نشاطات اللجنة الاستشارية للدبلوماسية الشعبية الأمريكية وأيضاً من خلال المنح الدراسية وبرامج التبادلات التعليمية الدولية وبرامج الشراكة من اجل التعلم، محاولة منها لإحداث التواصل بين الشباب داخل الولايات المتحدة الأمريكية وباقي الدول الأخرى ، بالإضافة إلى ذلك ما تقوم به اللجنة الاقتصادية لإفريقيا والتي تمولها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تقوم بأنشطة وبرامج التبادل الثقافي من خلال فتح بوابات على شبكة الانترنت، وتدير هذه اللجنة العديد من البرامج مثل (برنامج فولبرايت) الذي يقدم منحاً لطلاب الدراسات العليا والباحثين والمتخصصين وأيضا (برنامج همفري) الذي يجمع من المستوى المتوسط من البلدان النامية وتكوينهم لمدة سنة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأيضاً هناك (برنامج الزيارات الدولية) الذي يجمع بين كل المهنيين والمختصين داخل الولايات المتحدة الأمريكية للتشاور مع نظرائهم، فالهيمنة الثقافية تهدف إلى فرض نمط قيمي وحضاري ومفاهيمي واحد (حقوق الإنسان، الديمقراطية، الحريات)، وتعميم الثقافة الأمريكية على سائر ثقافات العالم من خلال السيطرة واختراق وسائل الأعلام والاتصال (حسين، 2013: 213).

تسعى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال عملية التبادل الثقافي بين الدول إلى انفتاح المجتمع الأمريكي على كافة الثقافات، وتوضح أن التحدي الأكبر الذي يواجه الولايات المتحدة الأمريكية هو محاولة استقطاب الأجانب من خلال إستراتيجية التعليم للقرن الواحد والعشرون باستخدام التكنولوجيا لتدريس التعليم، وأيضا إستراتيجية وزارة الخارجية حول التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية تحت اسم " إذا أردت الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية " وهي تسعى لتقديم المشورة الموضوعية والعملية إلى الطلاب والباحثين الدوليين حول الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تختصر هذه الإستراتيجية في أربعة كتب تتعرض من خلالها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للأسباب التي تجعل 500 ألف طالب دولي من كافة أنحاء العالم يتابعون دراستهم في الولايات المتحدة الأمريكية (Marina, 1978: 22).

وبدورها، أيضاً لعبت المبادلات الأكاديمية والعلمية دوراً مهماً في توسيع القوة الأميركية الناعمة وتعزيزها، وحتى عندما كان بعض المتشككين الأميركيين يخشون من أن العلماء الزائرين السوفييت وعملاء مكتب أمن الدولة الـ(KGB) سوف يسرقون كل الأسرار، فإن أولئك المتشككين عجزوا عن ملاحظة أن الزوار قد أخذوا معهم أفكاراً سياسية بالإضافة إلى الأسرار العلمية، وقد أصبح كثير من أمثال هؤلاء العلماء من قياديي أنصار حقوق الإنسان والتحرر الليبرالي داخل الإتحاد السوفيتي، فبدءاً من خمسينيات القرن العشرين، راحت مؤسسة فورد، ومجلس الجمعيات التعليمية، ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية تعمل مع عدد من الكليات والجامعات الأميركية وصل في آخر الأمر إلى 110 في مجال تبادل الطلبة والأساتذة ورغم أن الإتحاد السوفيتي طالَبَ باتفاقية حكومية للحد من نطاق مثل هذه المبادلات، فقد زار الولايات المتحدة حوالي 50.000 سوفيتي بين عامي 1958 و1988 ما بين كتاب، وصحفيين، وموظفين، وموسيقيين وراقصين، ورياضيين، وأكاديميين وذهب إلى الإتحاد السوفيتي عدد من الأمريكيين أكثر من ذلك(ناي، 2012 :79).

ففي فترة الخمسينيات من القرن العشرين، لم يشترك في المبادلات سوى 40 إلى 50 طالباً جامعياً أو خريجاً من كل من البلدين، ولكن مع مرور الزمن صار بالإمكان تتبع تأثيرات سياسية قوية تعود إلى تلك الأعداد القليلة. وبما أن المبادلات الثقافية تؤثر على أفراد النخبة في كل مجتمع، فإن الانفتاح غير المنضبط للاتصالات المهمة قد يكون أثر سياسي كبير. فعلى سبيل المثال، تأثر (الكساندر ياكوفيلف) تأثراً قوياً بدراساته مع العالم المختص بالسياسة ديفيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ترومان بجامعة كولومبيا في عام1958 وقد انتهى الأمر به إلى أن أصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب الشيوعي في الإتحاد السوفيتي سابقاً، ومؤثراً ليبرالياً انفتاحياً مهماً على الزعيم السوفيتي ميخائيل غورباتشوف. وكان من زملائه الطلبة أوليغ كالوجين، الذي أصبح من كبار مسئولي مكتب أمن الدولة. وقال في عام 1997 أنه: "كانت التبادلات حصان دخل إلى الإتحاد السوفيتي. فقد لعبت دوراً هائلاً في تآكل النظام السوفيتي، وظلت تصيب بعدواها عدداً أكبر فأكبر من الناس على مدى سنوات"(كينان وأخرون، 2003: 22)، فجاذبية القوة الناعمة التي نمت من الاتصالات والعلاقات الثقافية بين أفراد النخبة في البلدين قدمت إسهاماً مهماً في تحقيق أهداف السياسة الأميركية . وهنا يمكن تحديد مظاهر تأثير القوة الناعمة الأمريكية على حياة الشعوب بما يلي:

1- إقبال قطاعات واسعة من شعوب المنطقة، وخصوصاً بين الشباب والنسوة على أنماط الحياة والثقافة الشعبية الأمريكية من المأكولات السريعة، إلى الأزياء والملابس وأدوات الزينة، إلى الأغاني والموسيقى والأفلام الأمريكية. فقد أضحت هذه الجوانب جزءاً من حركة العولمة المناسبة نحو مختلف مناحي المعمورة الكونية معيدة تشكيل اختيارات وأذواق ملايين من البشر، فضلاً عن كونها مظهراً من مظاهر التحولات الاجتماعية والثقافية التي تشهدها البلاد العربية والإسلامية، وعلى رأسها منطقة الخليج العربي خلال العقدين الأخيرين على وجه الخصوص.(عبد السلام، 2011: 71)

2- الانتشار الواسع لاستخدام اللغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية الأم، ليس في مجال الأعمال وقطاع الأعمال فحسب، بل أكثر من ذلك في مجال الإدارة والمؤسسات العامة، وقد يصل الأمر إلى حد تحولها إلى لغة تخاطب يومي، خصوصاً في منطقة الخليج العربي التي تقطنها جاليات غير عربية واسعة، وتشهد حضوراً أمريكياً-

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أنجلوسكسونياً متصاعداً. وحتى بعض البلاد العربية التي ظلت إلى وقت قريب حكراً على النفوذ الفرنسي تقريباً، مثل بلدان المغرب العربي، فإنها تشهد بدورها توسعاً ملموساً في استخدام اللغة الإنجليزية على حساب اللغة الفرنسية. وفي ظل غياب الوعي بأهمية اللغة وخطورة دورها، فضلاً عن اهتزاز الثقة بالنفس والانبهار بكل ما هو أمريكي وأوروبي، فقد تم التساهل في استخدام اللغات الأجنبية إلى حد تهديد اللغة الأم ومقومات الهوية الثقافية للمنطقة، إلى درجة غير مسبوقة في تاريخ العرب الحديث، فاللغة الانجليزية تحولت إلى لغة توحد العالم، إذ أن (60%) من دارسي اللغات الأجنبية في العالم يدرسون اللغة الانجليزية التي دخلت بوصفها ما أساسية في كل الأنظمة التعليمية في العالم.(باكير، 2008: 4-5)

3- الانتشار الواسع والسريع للمدارس والجامعات، إلى جانب المراكز الثقافية والبحثية الأمريكية في المنطقة العربية، توازياً مع تعاظم النفوذ السياسي والعسكري الأمريكي وفتح فروع للجامعات أمريكية في الكويت والشارقة والدوحة والدار البيضاء وغيرها، بعدما كان هذا الحضور قاصراً على بيروت والقاهرة تقريباً، وأن أبناء الطبقات الوسطى والثرية يتجهون أكثر فأكثر نحو تعليم أبنائهم في المدارس والجامعات الغربية عامة، والأمريكية خاصة، بعد أن أصبح الانتساب إلى هذه المؤسسات التعليمية الأجنبية عنوان الوجاهة الاجتماعية وضمان النجاح المهني فيما بعد، ولعل الظاهرة الأكثر خطورة تتمثل في ما تبديه الجامعات الأمريكية، وخصوصاً في بعض دول الخليج العربية من عزلة شبه تامة عن المحيط الثقافي واللغوي الذي توجد فيه. فاللغة العربية والمقررات العربية تغيب تماماً من هذه الجامعات والمؤسسات التعليمية، أو هي في أحسن الحالات ضامرة إلى حد بعيد، وكأنما لا صلة لهذه المؤسسات أصلاً بالأرض التي توجد فوقها والمجتمعات التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشتغل فيها، وتتجه النخبة الفكرية والسياسية في المنطقة إلى أن تكون أمريكية الثقافة والهوى ضعيفة الصلة بالهوية الذاتية وبمجمل المشاغل العربية الإسلامية(عبد السلام، 2011: 73)، ويبين الجدول التالي عدد الطلاب الأجانب في الجامعات الأمريكية في الفترة 2000-2009.

الجدول (1)

تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية 1996-2004

السنة	الطلاب الدراسين في أمريكا اليابان، والصين، وكوريا، والهند، والبرازيل، وألمانيا، والمكسيك، وكندا، وبريطانيا، وتركيا وفرنسا	النسبة المئوية للطلاب الدراسين في الولايات المتحدة الأمريكية من العدد الكلي للطلاب الدارسين في الجامعات	نسبة التغيير المئوي للطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية (الزيادة السنوية لعدد الطلاب)
1996	568.321	%5	%13
2000	699.953	%6	%9
2001	741.921	%6	%6
2002	687.506	%6	%7-
2003	662.966	%6	%4-
2004	656.373	%6	%1-

ويتبين من تحليل الجدول (1) أن الدول التي حظيت بأكبر نسب تبادل للطلاب إلى الولايات المتحدة خلال الفترة الزمنية الممتدة من عام 1996 وحتى عام 2004 هي، اليابان، والصين، وكوريا، والهند، والبرازيل، وألمانيا، والمكسيك، وكندا، وبريطانيا، وتركيا وفرنسا. هذا وتعتبر بريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان وكوريا الجنوبية ذات علاقات سياسية وإقتصادية جيدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهو ما قد يبرز إرتفاع نسب التبادلات من هذه الدول، بالإضافة لكونها دول تندرج ضمن برنامج الإعفاء من سياسة التأشيرة، أما الصين والهند فهي دولتين ذات نمو سكاني كبير وهو ما قد يبرر إرتفاع نسب تبادل الطلاب إلى الولايات المتحدة.

الجدول رقم (2)

تبادل الطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية 2005-2013

السنة	الطلاب الدراسين في أمريكا	النسبة المئوية للطلاب الدراسين في الولايات المتحدة الأمريكية	نسبة التغيير المئوي للطلاب الدارسين في الولايات المتحدة الأمريكية
2005	663.919	%6	%1
2006	740.724	%6	%12
2007	841.673	%7	%14
2008	917.373	%8	%9
2009	951.964	%8	%4
2010	1.215	%10	%6
2011	1,619	%15	%8
2012	2.426	%22	%9
2013	2.758	%23	%11

المصدر: العنزي، سعود بن عيد (2015)، نقلاً عن موقع المؤلف dr-sauda.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تطور أعداد الطلبة الدوليين في الجامعات الأمريكية:

شهد عدد الطلاب الدوليين في الولايات المتحدة ارتفاعا نحو مستوى قياسي في العام الماضي مدعوما بزيادة كبيرة في عدد الطلاب الجامعيين من الصين التي تطمح إلى دعم نهضتها الصناعية والتكنولوجية ووفقا للتقرير السنوى الصادر اليوم من المعهد الدولي للتعليم– وهي مؤسسة غير ربحية– فإن عدد الطلاب الأجانب الدراسين في الولايات المتحدة خلال العام الدراسي 2013/2012 الذي انتهى في مايو/آيار بلغ 819.644 ألف بارتفاع 7.2% بالمقارنة مع العام السابق. وفي الوقت الذي يشمل العدد طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا، فإنه شهد ارتفاعه السنوي السابع على التوالي، كما أنه يمثل الارتفاع الأكثر حدة في أربع سنوات. واحتلت الصين المرتبة الأولى في عدد الطلاب بالولايات المتحدة بمعدل تجاوز 235.6 ألف بزيادة تجاوزت 21%، في حين احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الرابعة بعدد فاق 44.5 ألف بنمو 30.5% بالمقارنة مع العام الدراسي السابق 2012/2011. وجاءت الكويت في المرتبة الرابعة والعشرين في التقرير الذي ذكر الدول الخمس والعشرين الأعلى بأكثر من 5000 طالب بنسبة نمو هي الأعلى بين تلك الدول المذكورة عند 37.4.%(المولد، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (3)

اعداد الطلبة الدوليين في الجامعات الامريكية

الترتيب	الدولة	عدد الطلاب بالألف في العام الدراسي 2013/2012	النسبة من إجمالي الطلاب الدوليين	معدل التغير السنوي
1	الصين	235.59	%28.7	%21.4
2	الهند	96.75	%11.8	%3.5-
3	السعودية	44.56	%5.4	%30.5
4	كندا	27.35	%3.3	%2.0
5	اليابان	19.56	%2.4	%2.0-
6	المكسيك	14.19	%1.7	%2.2
7	تركيا	11.27	%1.4	%5.8 -
8	البرازيل	10.86	%1.3	%20.4
9	ألمانيا	9.81	%1.2	%5.0
10	بريطانيا	9.46	%1.2	%3.1
11	الكويت	5.11	%0.6	%37.4

المصدر: المولد، أميرة، (2014) السعوديون يشكلون 5.4% من عدد الطلاب الأجانب في أمريكا: نقلا عن الرابط:

/http://www.3alyoum.com

ونخلص مما تقدم إلى أن الأدوات والوسائل الثقافية تعتبر من الأدوات الفاعلة في نشر الثقافة الأمريكية في مختلف دول العالم حيث تحاول من خلال هذه الأدوات تشكيل نخب سياسية أو التأثير على النخب السياسية وقادة الرأي والشباب وطلبة الجامعات لساعدوا في نشر الفكر السياسي الأمريكي والثقافة الأمريكية والقيم السياسية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: الأدوات والوسائل الإعلامية

تشكل الدعاية والرموز، كأدوات اتصالية، واحدة من بين الوسائل المستخدمة لمساندة الفعل السياسي الخارجي للدولة تحقيقاً لأهداف يتطلع إلى انجازها صناع القرار فيها، ويتحدد الغرض الأساسي من استخدام هذه الوسيلة بتهيئة المناخ الفكري والنفسي للبيئة الخارجية، وخلق قناعات مسبقة، تغيير قناعات قائمة لتقبّل وتفهم سياسة ما، تلجأ إليها الدولة التي تعمل على توظيف هذه الوسيلة. ويكون الغرض من هذه الجهود الاتصالية التي تقوم بها الدولة، والموجهة إلى البيئة الخارجية، التأثير في أفكار وتوجهات الآخرين حول قضية محددة يخدم فيه محصلة التأثير أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تمارسه. وعبر هذا الأسلوب الموجه الحدود القومية للدولة، حيث تخاطب فيه قطاعات واسعة من الرأي العام، والذي يكون موجهاً إلى جمهور أجنبي بالدرجة الأولى لغرض التأثير عليه، هو ما يسمى بالدعاية (فهمي، 2009: 211).

فالدعاية نشاط اتصالي تقوم به الدولة بهدف تسويق فكرة تتبناها، أو الترويج لسياسة تريد تنفيذها، لزرع قناعات لدى الجمهور المخاطب، والمراد التأثير عليه، لأن يتبنى وجهة نظر هذه الدولة فيما تريد تحقيقه، أو ما تقدم عليه من سياسات وتكمن أهداف الدعاية، كأسلوب تمارسه الدولة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، بخلق رأي عام مناصر لها ومؤيد لمواقفها من ناحية، ثم تعبئة هذا الرأي من ناحية أخرى، ضد كل من يعارض هذه السياسة. وكما يذهب "هارولد لاسويل" إلى أن هدف الدعاية يتحدد بتعبئة الكراهية ضد العدو والحفاظ على صداقة الحلفاء، وكذلك الحفاظ على صداقة الدول المحايدة، بل الحصول على تعاونها، وبالمقابل تحطيم الروح المعنوية للعدو وخلق رأي عام داخلي يعمل بالضد منه (Arnold, 1917:195).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتطلب الدعاية، لكي تكون على قدر كبير من الفاعلية والتأثير لخدمة أهداف السياسة الخارجية للدولة التي تستخدمها، صياغة المادة الدعائية بأسلوب مبسط وغير ممل، وأن يتسم هذا الأسلوب بعنصر الإثارة والتشويق بحيث يثير في النفس حافز الاستمتاع والمتابعة. كما يفترض أن تكون المادة الدعائية مصاغة بأسلوب قابل للتصديق من طرف الجمهور المخاطب بهدف التأثير عليه، ولكي تكون نتائج الدعاية إيجابية، فيفترض أن تكون على درجة من التوافق مع منطلقاتها. وهنا لابد من أن يكون الأسلوب الدعائي منسجماً مع الخطوط الرئيسية البارزة في نمط دعائي معين. فإذا كان هذا النمط الدعائي يقوم على الدفاع عن السلام، فإن المادة الدعائية يجب أن تصاغ بأسلوب يعطي الإيحاء بأنها تدافع عن هدف السلام. أما إذا كانت الدعاية تتسم بالتذبذب من موقف إلى آخر، فإن ذلك من شأنه أن يفصح التناقض الكامن في هذا النوع من الدعاية (فهمي، 2009: 211)، ومما يزيد من فاعلية العمل الدعائي، أسلوب الترديد والتكرار المستمرين لبعض جوانبه أو عناصره الرئيسة، إذ أن التكرار يخلق انطباعات عميقة في نفسية من يتلقى مضمون الدعاية.

تحتل الوسائل الإعلامية والدعائية مكانة مهمة لتنفيذ أهداف سياستها الخارجية، فعلى صعيد الوسيلة الإعلامية فإن المؤسسات الإعلامية الأمريكية تمارس دوراً مهماً في تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة، كونها الأداة المسئولة عن نشر المفاهيم والقيم الأمريكية، فضلاً عن كونها الأداة التي تستعمل لترويج المعلومات وتغطية الأحداث، وعلى وفق تعبير (هيلين توماس) عميدة الصحافيين في البيت الأبيض في عام 1990 بأن: " وسائل الإعلام باتت صدى لما يصرح به البيت الأبيض"(المختار، 1991: 20). وفي مجال آخر أصبحت الولايات المتحدة، وبسبب تطورها الكبير في مجال الإعلام والاتصال وتكنولوجيا المعلومات، توظف (الدعاية) في تنفيذ إستراتيجيتها عبر التأثير في عقول الجماهير وعواطفهم وتغيير

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتجاهاتهم وسلوكهم بما يخدم سياستها ويحقق مصالحها وأهدافها، أو ما اسماه (ناي واوين) بالقوة الناعمة، التي لا تعتمد على بطش الأساطيل والمدافع الحربية، إنما تلجأ إلى (اسر العقول والأفئدة)، وهذا ما أكده (بريجنسكي) بأن: " الانتشار السريع للانترنت كأداة جديدة للاتصال ما هو إلا مظهر واحد من مظاهر التأثير العالمي الكبير لأمريكا بوصفها الرائد الاجتماعي للعالم". وفي الصعيد نفسه وظفت الدعاية مع صناعة السينما، ففي عهد الرئيس (روزفلت) بدأ التنسيق على المستويات كلها بين مكتب الاستعلامات الحربية (وكالة الأمن القومي الأمريكي) وبين الشركات الرئيسة العاملة في صناعة السينما في هوليوود، وأصدرت الحكومة الأمريكية دليلاً موجهاً إلى هوليود يضم أنواع الموضوعات التي يمكن أن تحترم المجهود القومي الأمريكي، إذ حدد الرئيس (روزفلت) خمسة موضوعات تتمتع بالأولوية وهي(ياسين، 2005: 21):

1- توضيح وتفسير لماذا يحارب الأمريكيون .
2- تشجيع العمل والإنتاج .
3- رفع المعنويات في الجبهة الداخلية .
4- وصف الأمم وشعوبها .
5- تصوير بطولات القوات المسلحة .

يعتبر الإعلام في الولايات المتحدة الأمريكية قوة هامة التأثير في كل من جوهر السياسة القومية والعملية التي تصاغ بها، لا سيما في مجال السياسات الخارجية، ذلك أن تأثير وسائل الإعلام كظاهرة مستقلة أمريكية شهد العديد من التغيرات العميقة في مجال الإعلام الدولي، وذلك من خلال الطريقة التي تسير بها هذه الأجهزة الإعلامية والمنظمات الإخبارية أعمالها على المستوى الدولي، والذي كان أكثر بروزاً في علاقة وسائل الأعلام بالنظام الأمريكي وعلاقة كل منهما بالحكومات الوطنية في أنحاء العالم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث أصبحت الوسائل الإعلامية الأمريكية تعتبر بصورة متزايدة في الخارج نموذجاً تحاول باقي الدول محاكاته للتغلب على القيود المفروضة عليهم ، فكانت بذلك وسائل الإعلام الأمريكية ظاهرة قد برزت في السنوات الأخيرة كعامل هام يتجاوز الحدود القومية بمحض إدارتها، ومنها محطة CNN الأمريكية، وقنوات MTV، وأنشأت إذاعة راديو سوا وقناة الحرة لتحسين صورتها في الشرق الأوسط.

أصبحت وسائل الإعلام الوسيط الرابط بين الدول، حيث تعتمد عليه الولايات المتحدة الأمريكية في تفسير طبيعة علاقاتها مع باقي الدول من خلال الاتصال المباشر بالجماهير والشعوب، مستخدمة الإعلام كآلية لتعزيز الحوار الدولي(سرفاتي، 2001 : 30).

إن مصانع هوليوود وبغض النظر عن فسادها، تعد أكثر ترويجاً للرموز البصرية للقوة الأمريكية الناعمة من جامعة هارفارد، والسبب يعود إلى الامتاع الشعبي للأفلام الأمريكية التي تجسد مفاهيم الحرية والعنف، وكثيراً ما تحوي على صور ورسائل لاشعورية عن الفردية وحرية الخيار للمستهلك وقيم أخرى لها رسائل سياسية مهمة ومؤثرة (حمدان، 2013: 61).

يمارس التلفزيون نفوذ كبيراً في تشكيل عقلية ونفسية المجتمع العربي، حيث أنه مصدر أساس للمعلومات السياسية، ويرسل شعارات خاطفة ومؤثرة، ويشكل انطباعات عاجلة وبسيطة، أنه يقدم الأنباء والأحداث دون تحليل، وبشكل سريع ويشير إلى وجهات النظر المختلفة، فضلاً عن توظيفه مع صناعة السينما، باعتبار إن صناعة السينما تعد أداة من أدوات الإستراتيجية الأمريكية. وهناك شبكة معقدة من العلاقات أدت في أغلب الأحيان إلى إتباع أفلام هوليوود، خاصة النمط السائد منها، خطوطاً عامة تتماشى في الغالب مع الاستراتيجيات الكبرى للسياسة الأمريكية خاصة في مراحل التحول المهمة. ومن ثم لعبت صناعة السينما الأمريكية دوراً بارزاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في ترويج السياسة الخارجية الأمريكية عبر هوليوود، وعكست الأفلام الأمريكية بشكل دائم الخطوط العريضة للسياسات الخارجية الأمريكية عبر المراحل الزمنية المختلفة لما تريد أن توصله من رسائل، أو ما ترغب في تحقيقه من أهداف (البيطار، 1989: 154).

وهكذا نجد أن السياسة الخارجية الأمريكية، إذا لم تقم وزناً أو اعتباراً لوسائل الإعلام في بداية الأربعينيات من القرن العشرين وقبلها، بسبب الدبلوماسية السرية، ولكون الشعوب لم تكن، إلى حد ما، مهتمة بالشؤون الدولية. فإنها تولي أهمية قصوى لوسائل الإعلام كظهير مساند لدعم سياستها على الصعيد الدولي، وبالنسبة لمختلف القضايا التي تكون طرفاً فيها. فصنع القرار السياسي الخارجي يرتبط بمدى المعلومات المتوافرة لدى صناع القرار الخارجي عن اتجاهات الشعوب في الدول الأجنبية ذات العلاقة بهذا القرار أو المستهدفة به، لذلك تحاول الدولة من خلال وسائل الإعلام المتاحة والملائمة التأثير على الرأي العام الأجنبي لكسب تأييده لقضايا معينة، وتبحث الدبلوماسية عن التأييد خصوصاً خارج الحدود القومية. وبهذا يرتبط الإعلام بالدبلوماسية في تنفيذ السياسة الخارجية. ولعل التطور الكبير والمستمر للمكاتب الإعلامية للدول المختلفة في الخارج يظهر بشكل جلي أهمية الإعلام في خدمة سياسات الدول الخارجية وخدمة أهدافها على صعيد العمل الدبلوماسي. وفي هذا الصدد يعبر الوزير الأمريكي "دين رسك" عن أهمية الدور الإعلامي في خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية بقوله: "لا غنى عن الإعلام للسياسة الخارجية الأمريكية للولايات المتحدة الأمريكية"(مطلق،1984: 5).

تعتبر الوسيلة الإعلامية الأكثر فعالية في صنع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية وفي تنفيذ السياسة الخارجية والتعرف على اتجاهات المجتمعات الأجنبية، كما حدث في حرب فيتنام بين (13 سبتمبر 1956 و17 يونيو 1975)، حيث استطاعت وسائل الإعلام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماهيرية الأمريكية أن تعبّر عن اتجاهات الرأي العام الأمريكي الرافض لهذه الحرب أكثر مما استطاع أن يعبر عنه الكونغرس أو الإدارة الأمريكية والجهات الرسمية. وقد يظهر هذا الدور من خلال المكاتب غير الرسمية أو الأهلية غير التابعة للأجهزة الإعلامية، كالمكاتب الصحفية التي أصبحت تساهم بدور كبير في صناعة مادة إعلامية مؤثرة بحكم طبيعة عملها الإعلامي التي تحاول وضع أجندتها وفقاً لما يطرح على الساحة الإعلامية الدولية من جهة والعمل بصورة فعّالة لإنتاج مادة تخدم المصالح الوطنية من جهة أخرى، مما يسمح بتنفيذ سياسة خارجية رشيدة وذلك من خلال التعاون بين الصحف في البلدان الأخرى، وهذا التعاون لا يتوقف عند حدود التوزيع بل يتعدى إلى المشاركة في العملية الصحفية، مما يعزز العلاقات الدولية والتعاون الدولي. (فاروق، 1984: 45).

أتاح نمو الصحف وكثرتها ونشرها للأخبار المحلية، التأثير في الناس بما تتضمنه من توجهه يتفق مع سياسة الحكومة والدولة، وذلك من خلال نقل الأنباء والدعايات بلغُات مختلفة بقصد إيصال صوتها إلى الشعوب التي يهمُهْا أمرها، كما يتسنى لأفرادها ولأحزابها ومنظماتها وهيئاتها غير الرسمية الاستماع إليها والتأثر بما تنقله إليها من أنباء ومعلومات، وتجدر الإشارة إلى دور الإعلام في العمليات الدبلوماسية وفي آلية التفاوض كوسيلة من وسائل تفعيل العلاقات الدولية والسياسات الخارجية، ويمكن تحديد هذا الدور من خلال النقاط التالية:

الإعلام كمصدر للمعلومات: فقد أكدت الدراسات أن الإعلام هو المصدر الأساسي للقادة السياسيين والدبلوماسيين وكل من لهم صلة بالعملية السياسية في المجتمع، حيث يقدم الإعلام لأطراف التفاوض رؤية أولية للأطراف المشاركة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإعلام كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية: حيث يلعب دوراً هاماً في مجال خلق رأي عام مساند أو معارض لقضية يدور حولها التفاوض وخلق الاتجاهات معارضة أو مؤيدة للقضية محل التفاوض أو لأحد أطراف التفاوض (مطلق، 1984: 43).

ورغم الدور المهم الذي تلعبه وسائل الإعلام في إطارها الرسمي من أجل تنفيذ السياسة الخارجية، فإن هناك الوجه الآخر لوسائل الإعلام والذي تلعب فيه دور المضلل لصانع القرار السياسي الخارجي، وذلك عندما تقوم بتحريف الأحداث والأخبار على النطاق الدولي مما يؤثر على سير العلاقات الدولية، من خلال جعل الأكاذيب تحل محل الحقائق الثابتة وإعطاء بعض الأحداث أهمية إعلامية أكثر من حجمها الحقيقي، مثل قيام الإعلام الإسرائيلي بتضخيم أهمية وصول بعض الصواريخ السوفيتية إلى سوريا عام 2013، أي عرض الحقائق بطريقة تثير الشكوك والمخاوف التي ليس لها أساس من الصحة، أو العكس من ذلك التزام وسائل الإعلام الصمت إزاء في تحقيق التعاون الدولي، إلا أنه لا يجب على صانع القرار السياسي الخارجي أن ينظر إلى وسائل الإعلام الجماهيرية باعتبارها مصدراً للتعرف على اتجاهات الرأي العام فحسب، وإنما أيضاً باعتبارها أداة هامة من أدوات تكوين الرأي العام نفسه.

أصبحت وسائل الإعلام الأمريكية من أكثر وسائل الإعلام في العالم قوة، وأصبحت وسائلها من نشر وبث إذاعي وتلفزيوني هي أدوات جبارة في تشكيل الرأي العام وفي المشاركة في العملية السياسية ، تسمح لها ببناء صورة أمريكية تسعى إلى تحقيقها على المستوى الخارجي والعمل كآلية فيما يسمى بالهمسات الدبلوماسية، لا سيما في قضايا الشرق الأوسط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انتقلت وسائل الإعلام الأمريكية إلى المشاركة في صنع الأخبار وفي تحديد الأجندة للدوائر المختلفة في مجال العلاقات الدولية، الامر الذي جعل منها المجال الرئيسي للمفاوضات الدولية وتوجيه السياسة الخارجية بمساعدة الرأي العام وتقديمها للتغطيات الإعلامية المتوازنة والعادلة حول الكثير من القضايا الخارجية، ومنها الفيزنيوز الانجليزية و W.T.N الأنجلو الأمريكية، ووكالة C.B.S الأمريكية من أكبر الوكالات العالمية المصورة على مستوى العالم، الانترناشونال نيوز سرفيس في توزيع الأفلام الإخبارية سنة 1950 وكذلك اليونيتدبرس (إدموند، 2000 : 71).

والجدير بالذكر أن وسائل الإعلام الأمريكية هي وسيلة اتصال مع الدول الأجنبية وأداة للتفاوض معها بالدرجة الأولى، لا سيما في مراحل الأزمات التي مرت بها، فقد كانت تستخدم بمثابة رسائل سريعة مع باقي الدول الأخرى في حالة تعطيل القنوات الدبلوماسية التقليدية الرسمية، وذلك من خلال سياسة الهمس الدبلوماسي، كما حدث أثناء حصار الإيرانيين للسفارة الأمريكية في طهران واحتجاز من فيها من الأمريكيين كرهائن، حيث شهدت خلالها الولايات المتحدة الأمريكية واحد من أطول المسلسلات الدبلوماسية في تاريخ الإعلام الأمريكي، فقد كان الرئيس كارتر ووزير خارجيته فانس يتحدثان إلى أي شخص يمكن أن يستمع إليهما في طهران ليس عن طريق الأساليب الرسمية ولكن من خلال وسائل الإعلام .

ولقد حصل تركيز إعلامي شديد على السياسة الخارجية الإعلامية في مجال العلاقات الدولية لا سيما بعد أحداث 11 سبتمبر وسياسية الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب، فقد قامت صحيفة وولستريت بتقديم قائمة أهداف محددة مطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

غارات جوية على معسكرات الإرهاب في كل من (سوريا ، ليبيا ، السودان والجزائر) وعلى اعتبار أنها قد تكون على علاقة بأحداث سبتمبر 2001(العريطي، 2001: 24).

وفي هذا السياق فقد نشرت "الواشنطن بوست" في 24 شباط 2002 نقلا عن مسئولين في البتاغون وصناع القرار في البيت الأبيض الأمريكي إن شن هجوم ضد العراق أمر مستحيل قبل ستة أشهر على الأقل كي تصبح الولايات المتحدة الأمريكية جاهزة لإطلاق هجوم منسق قد يحقق الأهداف المنشودة وهي تدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق والإطاحة بنظام صدام حسين، وهذا ما تم بالفعل في شهر آذار 2003 ونفس الأمر عندما قامت جريدة نيويورك تايمز عند توتر العلاقات الأمريكية السعودية وأنقذت ما أسمته: بتسامح المملكة مع الإرهاب "حيث قالت في افتتاحيتها أن الأموال والرجال السعوديين الذين قاموا بموافقة الرياض ساهمت في إنشاء منظمة بن لادن الإرهابية وعلى استمرارها" (مزاحم، 2001 : 181- 183).

قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 2002 بإطلاق إذاعة سوا والتي تُقدم موجز الأخبار كل نصف ساعة يتضمن أحدث الأخبار عن السياسة الأمريكية وتطورات منطقة الشرق الأوسط وبقية دول العالم، حيث لا يستغرق الموجز أكثر من بضع دقائق تعود بعدها الإذاعة إلى الموسيقى الغربية، حيث كانت تشغل فقرة الموسيقى نسبة(85%) من إجمالي الإرسال بينما تحتل الأخبار المنتقاة التي تخدم السياسة الأمريكية نسبة (15%) الباقية من ساعات الإرسال.

وتعد إذاعة سوا واحدة من الخدمات الدولية الأمريكية التي يشرف عليها مجلس أمناء الإذاعات الدولية الأمريكية، حيث رصد لها 35 مليون دولار، وعلى الر غم من أنها قد بدأت إرسالها برعاية الشقيقة الكبرى "صوت أمريكا" فإنه سرعان ما تخلت واشنطن عن صوت أمريكا لصالح إذاعة سوا الجديدة لكسب الشباب العربي الذي تقل أعمارهم عن 30 عاماً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والهدف من ذلك هو محاولة التأثير على اتجاهات الرأي العام بطريقة مباشرة تسمح بنقل الصورة على مستوى الرأي العام الداخلي ومنها على المستوى الخارجي، والوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هو وسائل الإعلام، وفي هذا السياق فقد ذكر الرئيس السابق "بيل كلينتون" إن السياسة الخارجية الوحيدة التي يمكن أن يكتب لها البقاء هي تلك التي تتمتع بمساندة الرأي العام، ويتم ذلك بمساندة وسائل الإعلام التي تلعب دورها كآلية لتوجيه هذا الرأي (الغمري، 2001 :106-109).

مواقع التواصل الإجتماعي وشبكة الإنترنت ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية:

تعد الوسيلة الإعلامية التي تعمل الولايات المتحدة على توظيفها وتسخيرها لصالح قيادة الرأي العام العالمي، تعد من أهم الوسائل التي تبث نتاجات الفكر الغربي الرأسمالي الذي يروج للنموذج الليبرالي البرغماتي الأمريكي، حيث أن وسائل الإعلام الأمريكية لها دور كبير جدًّا في ضخ هذه الأفكار على الرأي العام وتسييسه وقيادته نحو ترسيخ أفكار الليبرالية والنموذج الأمريكي في العالم عبر العديد من القنوات الفضائية التي لديها تمويل هائل جدًّا. هذا ناهيك عن الصحف والدوريات والمجلات التي تعنى بالفكر الأمريكي الليبرالي وأيضًا الأخطبوط العملاق والذي يدعى شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) ودورها في تعبئة الرأي العام والجماهير في إحداث اضطرابات وتغييرات على الساحة العالمية، ولما لهذه الشبكة العنكبوتية الضخمة دور في سوق الأهداف المبتغاة نحو الطريق الذي تريده الولايات المتحدة، عبر عدة قنوات كمواقع التواصل الاجتماعي (الفيسبوك والتويتر ومحركات البحث الكثيرة كياهو وجوجل) والتي تعد من أهم الشركات الأمريكية العالمية التي تعنى بالتجسس وجمع المعلومات حول العالم (أغوان، 2001).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن ما حدث في تونس ومصر من تعبئة جماهيرية قبل وأثناء وبعد حالة التغيير عبر أحد الوسائل التكنولوجية وشبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) وما يتبع لهذه الشبكة العالمية من مواقع للتواصل الاجتماعي، كالفيس بوك، توتير، يوتيوب.. إلخ، ولما لهذه المواقع من ارتباطات وثيقة بالإدارة الأمريكية سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر، والمعروف أن هذه المواقع تعد أكبر مواقع لجمع المعلومات التجسسية عن الشعوب. لهذا نلاحظ توظيف هذه الأداة التكنولوجية في عمليات تغيير الأنظمة حول العالم، وهذا ما حدث فعلا في تونس ومصر، حيث لعبت هذه المواقع دورًا رئيسيًّا بارزًا لا يمكن إنكاره في عملية إحداث هذا التغيير، وهذا لما قامت به من عمليات تعبئة للرأي العام المصري والتونسي، بحيث استطاعت أن تجمع الآلاف من المواطنين في تونس أولاً، وأن تسقط نظام بن علي، ومن ثم مصر حيث أسقطت نظام مبارك ثانيًا. وإذا ما قمنا بنظرة تمحصية لهذه الأداة لرأينا أنها إحدى وسائل الولايات المتحدة الأمريكية في مشروعها لتغيير الأنظمة حول العالم، والذي يندرج ضمن إطار القوة الذكية وتحديدًا الناعمة منها(أغوان، 2001).

إن عملية إجراء مقاربة بين ما تحدث عنه ناي حول القوة الناعمة والتي شرحناها بالتفصيل أعلاه، وما حدث في مصر وتونس من حركات لتغيير الأنظمة لرأينا أنها تنطبق كثيرًا حول ما جاء به"حوزف ناي" وهو عدم الاعتماد على القوة العسكرية المباشرة والإكراهية، وإنما يجب تفعيل أدوات أخرى غير الأداة العسكرية في عمليات التغيير في منطقة الشرق الأوسط، بحيث كان مفعول هذه الأداة، خصوصًا في فترة يشهد فيها العالم أجمع طفرة تكنولوجية جعلت من العالم ذو سرعة فائقة جدًّا لا يستطيع الإنسان العادي أن يميز ما يضره وما ينفعه من هذه التكنولوجيا، حيث ذكر وأكد جوزف ناي في معرض حديثه عن القوة الناعمة أنها تكون على النحو التالي: "هي في جوهرها قدرة أمة معينة على التأثير في أمم أخرى، بمعنى جعل الشعوب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتأثر بتجارب أخرى في الحكم وممارسة الحريات والديموقراطية وتوجيه خياراتها العامة، وذلك استنادًا إلى جاذبية نظامها الاجتماعي والثقافي ومنظومة قيمها ومؤسساتها، بدل الاعتماد على الإكراه أو التهديد العسكري المباشر، هذه الجاذبية يمكن نشرها بطرق شتى: الثقافة الشعبية وجعل الشعوب تأخذ ما تريد وإيهامها بأنها فعلت ذلك بمحض إرادتها، وكذلك من أدوات القوة الناعمة الدبلوماسية الخاصة والعامة، المنظمات الدولية ومجمل الشركات والمؤسسات التجارية العاملة التي تعمل على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام (أغوان، 2001)."

وسائل الإعلام السائدة في الولايات المتحدة هي جزء لا يتجزأ من العملية السياسية الأمريكية وشريكة ومساهمة بطريقة غير مباشرة مع نخبة السياسة الخارجية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، والبعض يراها بمثابة الذراع الداعم للنخبة السياسية المسيطرة في الولايات المتحدة، وهو ما يفسر اعتماد وسائل الإعلام علي المصادر الحكومية في قصصها الإخبارية، فالتيار العام لوسائل الإعلام يعكس مشاعر القيادة السياسية الأمريكية وهمومها ويقلل من أهمية الآراء المعارضة لها وهو ما ظهر واضحًا في حرب الخليج الثانية عام 1991م .

فقد قبلت وسائل الإعلام الأهداف الرئيسة لمسئولي إدارة بوش بتجنب أي نوع من التحقيقات الجدلية والحساسة التي يمكن أن تؤدي إلى فقدان دعم الرأي العام الأمريكي للحرب وهو ما التزمت به وسائل الإعلام .

ولوسائل الإعلام دور هام لا يُستهان به في المسألة العربية – الإسرائيلية، وفي المنطقة العربية بالنسبة لصانع السياسة الخارجية الأمريكية، فالتغطية الإخبارية السلبية للمنطقة العربية من قبل وسائل الإعلام، والتي يسيطر على أغلبها اليهود تؤثر في تصورات الجمهور والرأي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العام وصناع السياسة ومواقفهم حول المجتمعات العربية والإسلامية، حيث تركز هذه الوسائل الإعلامية على الأصولية الإسلامية والإرهاب الإسلامي، وهو ما يعزز المفاهيم الأمريكية الخاطئة للإسلام، ويعقد مهمة صناع السياسة الخارجية تجاه الدول العربية الأمريكية الخاطئة للإسلام، ويعقد مهمة صناع السياسة الخارجية تجاه الدول العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: الأدوات والوسائل السياسية

تعد الوسائل السياسية واحدة من الوسائل المهمة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، وتأتي المنظمات والمؤسسات الدولية، لاسيما منظمة الأمم المتحدة من بين تلك الوسائل، كما يشير إلى ذلك وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جيمس بيكر) حين يقول: " إن استخدام الأمم المتحدة كوسيلة للقيادة الأمريكية يزيد من قدرتها على تحقيق أهدافها" (يوسف، الصباغ، 2003: 152).

وقد تجلت وجهة النظر الأمريكية حيال الأمم المتحدة بصورة واضحة منذ مطلع العقد الأخير للقرن العشرين، فبعد أن كانت علاقاتها السابقة تتراوح بين التظاهر بمثالية القوى المتحالفة المنتصرة وبين حالة الإهمال أو تعجيزها عن أداء دورها، أضحت العلاقة مع الأمم المتحدة، علاقة هيمنة كوسيلة لفرض القوة عبر الشرعية الدولية، حيث تمسكت الولايات المتحدة بالتنفيذ الدقيق والحرفي لمقررات الأمم المتحدة في مناطق الصراع وخاصة في قضية العراق إذ شهدت أروقة الأمم المتحدة حالة من الحركة والنشاط أكثر عدد من القرارات حيث مرجعيتها المستندة على البند السابع للميثاق، ولا من حيث تناغم أو انسجام هذه القرارات الصادرة من الأمم المتحدة ومصلحة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما عبرت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت) حينما عاد الأمين السابق (كوفي عنان) من بغداد عام 1998 بقولها " نتمنى له حظاً سعيداً، وسوف نرى إذا كان ما توصل إليه سيكون متوافقاً مع مصالحنا القومية أم لا ..."(للاوندي، 2004: 27).

حتى جاء ملف (الحرب على الإرهاب) ليزيد من هيمنة الولايات المتحدة على الأمم المتحدة واستخدامها وسيلة لإستراتيجيتها حيث أشار (برنت سكروكرسوفت) إلى هذه الفكرة بقوله:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"إن على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها في مواجهة الحرب ضد الإرهاب كما تتحملها الولايات المتحدة "، كما علق دونالد رامسفيلد وزير الدفاع السابق قائلاً: " إن الحرب الخطيرة على الإرهاب الدولي تتطلب من الأمم المتحدة تجاوز العوائق التي يضعها القانون الدولي الكلاسيكي والتحرك بالعمل الدولي بالسرعة الممكنة"(شعيبي، 2003: 113)، وعلى الصعيد نفسه، ضرورة معالجة المشاكل الإقليمية بالعمل على تأسيس منظمات ومؤسسات دولية للمساعدة في حل المشاكل الإقليمية والدولية ولكن بشرط أن تكون القيادة أمريكية، ووفق الفلسفة السياسية الأمريكية التي تقوم في أحد أوجهها على عدم الانتصار للضعيف، حتى وان كان الحق وقرارات الشرعية الدولية إلى جانبه، وفق قاعدة معلقة وهي (عدم مساعدة الذين لا يقدرون على مساعدة أنفسهم).

ومن أهم الوسائل والأدوات السياسية التي تعتمدها القوة الناعمة في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية ما يلي:

أولاً: نشر الديمقراطية:

وعلى صعيد الأدوات السياسية، تعتبر فكرة نشر الديمقراطية إحدى أهم أدوات القوة الناعمة التي استخدمتها الإدارات الأمريكية المتعاقبة في مواجهة أو محاصرة دول وصفتها بـ(دول محور الشر). وهنا لابد من الإشارة إلى موضوع الديمقراطية وجوهرها، حيث تعد الديمقراطية السلاح الذي أريد استخدامه في الرقعة الإسلامية في مواجهة (الإرهاب الإسلامي). فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر أصبحت مقولة الغياب الديمقراطي، أو ما يسمى بالاستثناء الإسلامي هي الفكرة السائدة عن الأوضاع السياسية في المنطقة العربية، ويشير هذا المصطلح إلى أن الدول الإسلامية غير قادرة على تطبيق الديمقراطية، وهي مسألة مطروحة بقوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء بين الأكاديميين والسياسيين، أم بين رجال الإعلام والصحافة الغربيين عامة، والأمريكيين خاصة، مع التشديد، في الوقت نفسه، على كون هذا الغياب الديمقراطي من بين العوامل الأساسية المولدة للجماعات العنيفة سواء في الرقعة الإسلامية، أم في مختلف العواصم الغربية (ناي، 2007: 12).

لقد تم في شهر ديسمبر/كانون الأول سنة 2002 طرح مشروع الإصلاح الديمقراطي للعالم الإسلامي تحت عنوان مهمة الشراكة الشرق أوسطية، وقد تطور هذا المشروع فيما بعد إلى مشروع (شراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك في الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا) وهو المشروع الذي تم اعتماده رسمياً في قمة الثماني في شهر (حزيران) من سنة 2004 بعد أن اضطرت إدارة بوش الأب إلى إدخال تعديلات عليه بسبب ضغوط الأوروبيين والحكومات العربية (الصديقة). وعلى الرغم مما صاحب هذين المشروعين من ضجيج سياسي وإعلامي، إلا أن القراءة المتأنية لهذه الوثيقة تبرز أن موضوع الإصلاح السياسي لم يكن محور الاهتمام الرئيس بقدر ما تركز الاهتمام على أربعة محاور كبرى ذات أولويات بالنسبة إلى الأمريكيين قبل أي شيء آخر، وهي: التعليم، والمرأة وما سمي بالمنظمات غير الحكومية، وقطاع المال والأعمال، وتم إرسال مؤسسات أمريكية جديدة لخدمة هذه المهام الكبرى، وإعادة هيكلة وتحويل المؤسسات الأمريكية الداعمة للديمقراطية والإصلاح السياسي في المنطقة العربية (peter baker, 2007:20).

تتأسس المقاربة الأمريكية لأوضاع المنطقة الإسلامية على تشخيص مؤداه وجود أزمة عميقة ومزمنة تعود إلى طبيعة الإسلام وبنية المجتمعات الإسلامية نفسها، وأنه لا يمكن معالجة هذا الخلل المزمن إلا بتدخل الإدارة الرشيدة والعقلانية للقوة الأمريكية. وقد كانت لكتابات المؤرخ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمريكي البريطاني المقرب من دوائر القرار (برنار لويس)، دور متقدم في نحت معالم هذه الرؤية وتوجيه السياسة الأمريكية في هذا المنحى سواء أكان ذلك من موقعه البحثي أم من خلال صلاته المتينة برجالات البيت الأبيض، وخصوصاً (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي. ففي كتابيه المتأخرين الصادرين بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (الإسلام والغرب ما الخلل) و(أزمة الإسلام)، حرص لويس على بيان أن أزمة الإسلام تعود في جوهرها إلى ممانعته الشديدة في التعايش مع متطلبات الأزمنة (الحديثة) الحداثة، وذلك بسبب تشبث إتباعه بثقل الموروث الديني والتاريخي. فالمسلم الممتلئ بروح الانتماء لأمة دينية، سياسية خاصة وسامية، لا يقبل إلا أن يكون متسيداً الأمم الأخرى، كما أنه يجد صعوبة كبيرة في مجاراة الأمم (الكافرة) أو تقليدها في صنائعها وأنماط حياتها، وعلى ما يذكر (لويس)، ويضيف بأن الديمقراطية تظل نبته غريبة وذابلة في أرض المسلمين بسبب ثقافتهم السياسية التي تحل فيها قيم الطاعة محل الحرية، والمؤمن بدل المواطن، والأمة محل الفردية الذاتية، هذا إذ استثنيت الحالة التركية التي تقدم نموذجاً ملهماً في أرض الإسلام الجدباء والنابضة بالعنف، وبسبب هذه الرؤية تعرضت الدول العربية لضغوط داخلية وخارجية متزايدة لتبني إصلاحات سياسية وديمقراطية حقيقية تؤدي إلى إطلاق الحريات السياسية والمدنية، وحرية تشكيل الأحزاب والجمعيات والاتحادات، وإلى ضمانات لنزاهة الانتخابات وحرية الصحافة والإعلام، إلا أنها لم تستجب لهذه الضغوطات، واكتفت بإدخال بعض الإصلاحات الشكلية التي لم تغير من مضمون المنظومة السلطوية، وحتى الدول التي سمحت بقدر أكبر من التعددية السياسية، مثل المغرب والكويت ومصر، فقد اعتمدت على ترسانة واسعة من الأدوات القانونية والأمنية والإدارية لتقييد الحريات والأحزاب والإعلام ومنظمات المجتمع المدني (شحاتة ووحيد، 2001: 11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قامت المقاربة الأميركية لموضوع الديمقراطية منذ البداية على تصور تبشيري، يفترض وجود نوع من التلازم الحتمي، بين الإصلاح والديمقراطية، وتعزيز المصالح والخيارات الأمريكية في المنطقة العربية، فإذا كان انتشار الاستبداد والفساد وحكم الحزب الواحد والذي هيمن على منطقة الشرق الأوسط قد ساهم في بروز الجماعات الإرهابية وكراهية الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إشاعة الديمقراطية والحرية ستساهم في القضاء على الإرهاب ونشر القيم الليبرالية وتثبيت المصالح الأمريكية وتقوم الرؤية الأمريكية للديمقراطية على ثلاث مسلمات رئيسية هي (ناي، 2007: 28):

أ. إن السلطة بمعناها الواسع التي تتداخل فيها عناصر القوة الأمريكية الصلبة مع عناصر القوة الناعمة قادرة بطبعها على صنع حقائقها الخاصة على الأرض، والتي لن تكون في نهاية المطاف سوى حقائق أمريكية بامتياز، فالولايات المتحدة الأمريكية المهيمنة من ناحية الجيوش والتقنيات، والمؤثرة في حقلي الأفكار والقيم سيكون بوسعها إعادة صوغ الحياة السياسية والثقافية في المنطقة على النحو الذي ترغب فيه.

ب. أن الحراك الديمقراطي بطبيعته الذاتية يذيب الإيديولوجيات (الشمولية) لمصلحة المنظومة الليبرالية اللينة، ومن ثم فإن الجماعات الأصولية والقوى المعادية للسياسات الأمريكية لن تصمد كثيراً أمام قاطرة الليبرالية السياسية والاقتصادية الجامحة. لكن، كما يبدو، أن اللعبة الديمقراطية ستنتهي في نهاية المطاف إلى (تشذيب) القوى الأصولية ودفعها نحو مزيد من البرجماتية، بما في ذلك قبول المعادلات السياسية القائمة والتخلي تدريجياً عن مطالبها الجذرية في المتغير. وغالباً ما يتم عرض التجربة الديمقراطية في أمريكا الجنوبية وأوروبا الشرقية للاستدلال وتوضيح قدرتها على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تهميش القوى (العقائدية) المتطرفة لمصلحة المنظومة الليبرالية والأطراف السياسية الأكثر توافقاً مع الأجندة الأمريكية. (عبد السلام، 2011: 15)

ج. إن عملية الاستثمار الواسعة التي انخرطت فيها الإدارة الأمريكية منذ حقبة كلينتون في مجال المجتمع المدني والمنظمات (غير الحكومية)، عبر ضخ الأموال وحملات العلاقات العامة ستجعل من نخب المجتمع المدني الجديدة، صاحبة اليد العليا في عملية الحراك الديمقراطي المراد إدخاله، على حساب نخب الحكم المستهلكة (والجماعات الأصولية) المعادية.

وتقوم السياسة الأمريكية على كسب معركة العقول والقلوب، عن طريق تحسين صورة أمريكا في العالم الإسلامي واستخدام أدوات الدبلوماسية الناعمة وحملات العلاقات العامة و بناء المؤسسات وضخ الأموال. ومن المعلوم أن تفاقم حالة الكراهية إزاء الولايات المتحدة باتت تشكل إزعاجا كبيراً لصانعي القرار الأمريكي، لما يترتب عليها من انكماش النفوذ الأمريكي عامة وتراجع مصالحها على صعد التجارة والثقافة السياسة، وضمن هذا السياق تم استحداث مهمة مساعد وزير الخارجية للدبلوماسية والشؤون العامة وتعيين "كارن هيوز" المقربة من الرئيس بوش للقيام على رأسها منذ سنة 2005 في محاولة لتحسين صورة أمريكا في العالم العامة، بيد أن هيوز لم تستمر طويلاً في هذه المهمة العسيرة، فأعلنت سنة 2007 استقالتها لأسباب خاصة، وقد عزا المراقبون سبب هذه الاستقالة إلى شدة الصراعات بين مراكز القوى في الإدارة الأمريكية، علاوة على خيبة أملها في إمكانية تحسين صورة أمريكا في العالم الإسلامي في أجواء اتساع دائرة النقمة والكراهية لها، والأخذة في التمدد والانتشار يوماً بعد آخر (الربيعي، 2013: 94).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمكنت إدارة بوش خلال الدورة الثانية من حكمه في حملة واسعة النطاق من الدعاية وحملات العلاقات العامة، مركزة أساساً على الدول الإسلامية الواقعة جنوب شرقي آسيا، بعدما تبين صعوبة انجاز هذه المهمة في الرقعة العربية خصوصاً وتتبني هذه السياسة على قراءة شائعة بين صانعي القرار الأمريكي تتغذى بدورها من بعض القراءات البحثية الأمريكية التي تقول بأن (الإسلام العربي) بالغ الانغلاق والعنف ليس من اليسير التأثير فيه أو التواصل معه، وإذا ما بقي شيء من الأمل في إصلاح الإسلام وإدماج المسلمين فهو لن يأتي إلا من العالم الإسلامي غير العربي الأكثر هدوءاً وميلاً للوفاق (ناي، 2007: 35).

في الواقع، فإن عملية نشر الديمقراطية، على وفق قياسات الرؤية الأمريكية، والتي سبقت الإشارة إليها، أدت إلى العديد من الانتكاسات وخصوصاً في المنطقة العربية، ولعل تداعيات موجة الربيع العربي التي شهدتها بعض الدول العربية خير دليل على ذلك، إذ قادت الديمقراطية إلى تمزيق النسيج الاجتماعي للدول العربية التي أخذت بها أو إلى المزيد من الفوضى وعدم الاستقرار، وهي حالات تطابقت في نتائجها مع الدعوات الإسرائيلية، وأفكار البعض من اليمين الأمريكي المتطرف الذي يدعو إلى تفتيت المنطقة العربية إلى دويلات وكيانات طائفية متناحرة حتى يسهل السيطرة عليها.

مبادرات الإصلاح السياسي الأمريكية

وفي سياق مبادرات الإصلاح السياسي ضمن إطار التحول الديمقراطي طرحت الولايات المتحدة الأمريكية مبادرة الشرق الأوسط الكبير، التي تضمنت ثلاث أولويات، هي الترويج للديمقراطية والحكم الرشيد، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية، وقد أدان النظامان الأكثر حاجة للإصلاح، المملكة العربية السعودية ومصر، الخطة إذ وصفتاها بأنها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مسعى أمريكي لفرض الديمقراطية على كل البلدان العربية بغض النظر عن ظروفها المختلفة وخصوصيتها الثقافية، وتم تسريب مسودة المبادرة التي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعدها لمناقشتها في قمة الدول الصناعية بعد بضعة شهور، للصحافة وخاصة صحيفة الحياة اللندنية التي نشرت ترجمة للمسودة في عددها الصادر بتاريخ 13 شباط عام 2004 مما جعل حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية المقربين في العالم العربي، يتفاجؤا بما يطرح لا سيما انه لم يتم التشاور المسبق معهم حول مثل هذه المبادرات، ومن جهة أخرى تصاعدت مخاوفهم من إن تكون إدارة الرئيس (جورج بوش) قد حسمت أمرها بوجوب تغيير أصدقائها الحاكمين بطاقم جديد، وعبر العديد من المسئولين في هذه الدول عن مواقف تجاوزت حدود العتب على عدم التشاور المسبق إلى التعبير عن الاستياء والاستغراب. (سليمان، 2012: 42)

إن تطبيق مشروع الشرق الأوسط يقوم، من المنظور الأمريكي، على مبدأين متلازمين من حيث النتائج، الأول، جمعي، ويشمل البلدان العربية وإسرائيل وبلدان الجوار الإقليمي بحيث يتيح قيام خليط ثقافي تنتفي معه خصوصية الثقافة العربية الإسلامية كأحد ابرز المكونات التاريخية للأمة العربية، والثاني تجزيئي– تفتيتي، يقوم على إنتاج تجزئات جديدة في إطار من الفرز الاثني أو العشائري أو الطائفي، كل ذلك في إطار مجموعة من الأقاليم والمناطق الفرعية تتمايز من حيث المصالح وتعيش حالة من الاحتراب الداخلي والصراعات المفتوحة.(العبيدي، 2015: 113)

ثانياً: منظمات المجتمع المدني:

إن الحديث عن منظمات المجتمع المدني ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية في ظل الممارسة الدبلوماسية يعطي لها الأهمية الكبرى في كونها جزء مشارك في عملية تنفيذ السياسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية إلى جانب الجهات الحكومية وذلك من خلال التفاعل بينها وبين المنظمات غير الحكومية والممثلة في جميع المجتمع المدني. فقد شهدت العقود الأخيرة من القرن العشرين إحياء لمصطلح المجتمع المدني لكي يشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة داخل المجتمعات المعاصرة مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال، واتحادات المزارعين، والجمعيات الأهلية، وبناء على ذلك ظهرت ادوار جديدة منوط بها المجتمع المدني، لاسيما المتعلقة بالسياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية. وتبعاً لذلك تنامي دور مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية والبيئية، وساهم ذلك في ربط أنشطة هذه المؤسسات، سواء على المستوى المحلي أو الدولي واتساع العالم وتعزيز تفاعلها وتسريع استجاباتها للأحداث والتطورات ما انعكس على مجال السياسة الخارجية والممارسة الدبلوماسية من خلال تبلور مسار للدبلوماسية غير الرسمية ساهمت في تنفيذ العديد من السياسات وبرامج عمل. (جمعة، 2004: 232).

إن إستراتيجية منظمات المجتمع المدني ودورها في تنفيذ السياسة الخارجية مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، والتي تعكس طبيعة التعامل مع باقي الدول وتنتج أدوار مختلفة للمجتمع المدني في تنفيذ السياسة الخارجية، خاصة إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة قادرة على وضع السياسات وتنفيذها. وتسعى هذه المنظمات انطلاقاً من أسسها التي تقوم عليها إلى محاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على ديناميات العمل السياسي وفتح المشاركات الشعبية للجهات الفاعلة من غير الدول في المساهمة في تفعيل التعاملات الدولية، وبالتالي فتح الممارسات الدبلوماسية التي تتم عن طريق المشاركة المباشرة للسكان الممثلة في المنظمات غير الحكومية باعتبارها المنفذ لبرامج الدولة. (عدلي، 2005: 56).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة إلى الدور الفعّال الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني في مسألة النزاعات والحروب وذلك من خلال جهود الدبلوماسية غير الرسمية الممثلة في أدوار هذه المنظمات، لتقديم طرق بديلة لصنع السلام والتي تحتل مكانة طيبة كواحدة من أجهزة الدبلوماسية غير الرسمية والسياسة الخارجية، وذلك لما تتمتع به من وجود معمق في المجتمعات المحلية، فهي تتمتع بالقدرة على إقامة بنيات أساسية محلية عبر مختلف مستويات المجتمع والتي تدعم موارد عملية المصالحة وتسمح لهم بالانخراط في مفاوضات على المستوى الدولي تساهم في تنفيذ السياسة الخارجية وبالتالي فض النزاعات، فكانت بذلك تقوم بالدور الفعال الذي مهد لخطوات لاحقه في سبيل فض النزاعات، كما حدث في الصومال حينما قام معهد السلام والحياة بعملية سماها بورما عام 1992 تمثلت في إجراء عدة اتصالات على مستوى الفصائل الفرعية ثم الاتصالات عبر أعلى مرتبات المجتمع ومنها إلى المستوى القومي والدولي وتوجت بلقاء بين كبار الفصائل وتمخض عنه انتخاب حكومة ورئيساً للصومال.(عبد الغفار، 2004:295).

كل هذا أعطى لمنظمات المجتمع المدني العديد من الصلاحيات في إطار تنفيذ السياسات الخارجية، ولعل من أهم هذه الصلاحيات هي تلك العلاقات التي أصبحت قائمة بينها وبين الأمم المتحدة، وأصبح التفاعل ساري بينها وبين العمليات الحكومية الدولية، فقد أصبح يسمح لممثلي هذه المنظمات بمخاطبة الجلسات العامة للمؤتمرات الحكومية والمشاركة في حلقات النقاش، كما أصبح مجلس الأمن يسمح لها بالإدلاء بشهادتها أمامه وباستشارتها بشأن أزمات خاصة، ويمكن استخلاص إستراتيجية نشاط منظمات المجتمع المدني في تنفيذ السياسة الخارجية من خلال النقاط التالية(جمعة، 2004: 233):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تنطلق منظمات المجتمع المدني من إستراتيجية مهمة هي تحسين مستوى المجتمعات، من خلال المناداة بالآراء ومناصرتها وحشد الانتباه تجاه قضايا دولية ومراقبة سلوك الحكومات ومحاولة إقامة العلاقات الدولية والمعايير الضرورية للحكم الرشيد.
- تكوين روابط سياسية على المستوى الدولي، بحيث تسعى إلى دفع عجلة قضية معينة أو مجموعة من القضايا التي تخدم مصالح عملية تفعيل العلاقات الدولية.
- وضع برامج محلية ودولية تساهم في تنفيذ أولويات وأهداف السياسة الخارجية في جميع المجالات والتي تساهم في تعزيز مبادئ الديمقراطية من خلال التشجيع على المعايير الدولية والقيام بتحليل السياسات الخارجية والعمل كمراقب للإجراءات الحكومية في الشؤون الدولية.
- محاولة نقل المعلومات والمعارف والخبرات التي تعتبر البوابة الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني في عملية وضع السياسات المشتركة بين الدول، وهي سمة ملازمة للعلاقات الدولية المعاصرة وصياغة السياسة الخارجية.
- استخدم النفوذ التي تعتبر إستراتيجية ووسيلة فعالة للتأثير على ممارسات الدول والحفاظ على العلاقات الدبلوماسية، وذلك من خلال التحالف مع مصالح الحكومات في الخارج لاسيما في ميدان انتهاكات حقوق الإنسان.
- المساءلة والمحاسبة من خلال الالتزام والامتثال والوعود الحكومية، وهي إستراتيجية تقوم بها منظمات المجتمع المدني لمساءلة الحكومة تجاه الالتزامات السياسية والقانونية، لذلك فإن وسائل الاتصال الحديثة سهلت إلى حد كبير من قدرات المراقبة لدى المجتمع المدني، مما يعرض جميع الحكومات للمزيد من الضغط، وهذه الإستراتيجية تسمح بضمان وفاء الحكومة بالالتزامات المقترحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تعمل منظمات المجتمع المدني على تأمين الخبرة للموظفين المحليين والإقليميين لتطبيق مشاريع تمولها الحكومة وتساهم في ترشيد السياسة الخارجية، بما يسمح لها باستقطاب اهتمام المؤسسات الدولية والمنظمات الحكومية لدعمها ومساعدتها(منيرة، 2008: 125).

ومن هذه الإستراتيجية يمكن القول، أن تنشيط الدور المهم والإستراتيجي لمنظمات المجتمع المدني في الشؤون الدولية وتحقيق أهداف السياسة الخارجية يرتبط جوهريا بتوفير مناخ من الديمقراطية والحكم الراشد والشفافية واحترام الحقوق والحريات العامة والحريات الدينية، بحيث يمكن في حال توفير هذا المناخ بالسماح للمشاركة الشعبية في التصدي لأي تأثير خارجي من خلال هذه المنظمات التي يتزايد دورها بشكل يستقطب تمويل الرسميين إلى تنفيذ السياسات الخارجية للدول.

إن ظاهرة المجتمع المدني، لا تنمو ولا تتطور إلا في ظل مجتمع حر مكون من أفراد متمتعين بمواطنتهم، ويتبادلون بشكل عادل، نتائج وثمار العمل الاجتماعي ويعملون على تدعيم الأسس الديمقراطية لتداول القيم والمصالح في سياق منظم وقانوني واضح، غير أن كل ذلك يتطلب ثقافة سياسية تقوم على المشاركة والاختلاف والتعددية وتساهم بالتالي في خلق فضاءات اجتماعية وسياسية جديدة(بنيس، 2000 :15). وهو المناخ الغائب على مستوى المشهد السياسي العربي، حيث " إن أجهزة الدولة تسيطر على كافة فضاءات التعبير و تراقبها ولا تسمح إلا بهامش ضئيل من النقد والاحتجاج الذي لا يجب أن يتجاوز في شتى الحالات الحدود المسموح بها"(قرنفل، 1997 :222- 223).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتموج الساحة الاجتماعية للمجتمعات العربية بالعديد من مؤسسات المجتمع المدني تتوزع بين منظمات تعنى بحقوق الإنسان ومنظمات تسعى للدفاع عن التنمية وحرية المرأة و حقوق الطفل، وجمعيات مهنية وغيرها. وكان المواطن ينظر إليها كقوة مضافة إلى الأحزاب السياسية و الإطارات النقابية للمطالبة بالإصلاح و التغيير، غير أن أداءها على مستوى الممارسة الواقعية يفضي إلى القول بأنها تفتقر إلى الفعالية والمردودية، فانتهت إلى ما انتهى إليه الفاعل الحزبي و النقابي بأن تحولت إلى مؤسسات صورية و شكلية و إلى ديكورات لاستكمال المشهد المؤسساتي الهش ، فانهارت، بفعل ذلك، طموحات فئات عريضة من المواطنين في العالم العربي في بناء مؤسسات و تنظيمات قادرة على الحد من سطوة النخبة الحاكمة التي تتحرك في كل الاتجاهات. حيث تم تضييق مجال المجتمع المدني وحصره في تقديم الخدمات الاجتماعية بدلاً من الدولة، و استبعدت ما أمكن أشكال التنظيم التي تمكن من التعبير عن قيم المواطنة والحرية والاستقلالية (منيرة، 2008: 135).

إن السياسة الأمريكية واستخدامها لمنظمات المجتمع المدني كأداة لتنفيذ أهدافها، لا ترمي فقط إلى تعزيز عملية التحول الديقراطي في العالم، وإنما تهدف أيضاً إلى بلورة إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة بعد الخسائر المادية والبشرية في حروبها العسكرية في الشرق الاوسط، ولم يتم الاعتماد على القوة الناعمة التي كتب عنها "جوزيف ناي"، بالإضافة الى التحولات المتسارعة التي لحقت بالمنطقة العربية. وهذا ما أكدت عليه وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (هيلاري كلينتون) بالقول (أن نجاح هذه الإستراتيجية يعتمد على تعزيز قوة منظمات المجتمع المدني الأمريكية).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبذلك أصبح من الضروري للولايات المتحدة الأمريكية تأسيس القوة المدنية العالمية (القوة المتمثلة بمنظمات المجتمع المدني) ، لتكون على نفس مستوى المرونة والكفاءة التي يتمتع بها الجيش الأمريكي، خاصة أن التفاعل مع الحكومات أصبح غير كافٍ في عصر المعلومات، حيث يكتسب الرأي العام أهمية متزايدة حتى أصبحت الجهات غير الحكومية هي الأقدر على التأثير في مجريات الأحداث، ومن ثم أصبح دور السفير الأمريكي في أي دولة لا يقتصر على العلاقات الرسمية مع الحكومة ، وإنما له دور مع شعب الدولة التي يعمل فيها .

ومع وقوع تفجيرات 11 أيلول 2001، تغيرت توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وكانت بداية هذه التغيرات هي إعادة النظر في العلاقات مع حلفائها في المنطقة العربية، والحجة التي سيقت في هذا الإطار كانت عدم توافر مناخ ديمقراطي في دول المنطقة. فكان هذا التغيير في السياسة الأمريكية متماشياً مع أهدافها في إطلاق مشاريع التجزئة على أرض الواقع ، وهذا ما أدى إلى زج منظمات المجتمع المدني في المجتمع العربي للتغلغل في النسيج الاجتماعي العربي ومن ثم اتجهت الإدارة الأمريكية حينها برئاسة "بوش الابن" نحو تغيير النهج الذي سبق أن تبنته إدارات البيت الأبيض السابقة، وتمثل بذلك بتصريح لوزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك، كونداليزا رايس، في القاهرة عام 2005 عندما قالت (بأن الولايات المتحدة حاولت لمدة ستين عاما السعي لتحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية في الشرق الأوسط ، ولم نحقق أياً منهما)(قرنفل، 1997 :227).

وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية بتمويل ودعم العديد من المنظمات الأمريكية غير الحكومية مثل منظمة الصندوق الوطني للديمقراطية NED، ومنظمة فريدوم هاوس، وغيرها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طرحت وزارة الخارجية الأمريكية في عام 2011 مبادرة تُبرز اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بالمجتمع المدني، وتقوم على أساس "القوة الذكية" أو ما يمكن أن نطلق عليها "القوة المدنية"، وهي لا تهدف فقط إلى تعزيز عملية التحول الديمقراطي في العالم، وإنما تهدف أيضا إلى بلورة استراتيجية جديدة للولايات المتحدة بعد الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها في العراق وأفغانستان، نتيجة الاعتماد على القوة العسكرية، وكنتيجة كذلك للتحولات المتسارعة التي لحقت بالمنطقة العربية، عقب ثورات الربيع العربي، ومحاولة الشعوب التحكم في مصائرها، ورفض الدعم الخارجي للنظم المستبدة. وقدأكدت هيلاري كلينتون أن نجاح هذه الاستراتيجية يعتمد على تعزيز القوة المدنية الأمريكية، وتوسيعها لإيجاد "بنية عالمية جديدة للتعاون".

أن الدبلوماسية التقليدية مهمة وأساسية للولايات المتحدة، لكنها أصبحت غير كافية؛ وذلك لأن التطورات العالمية تتطلب الوصول لما هو أبعد من الحكومات، أي التواصل المباشر مع المواطنين، وتوسيع نطاق ملفات وزارة الخارجية لتشمل قضايا كانت تعد من قبل شأنا داخليا، مثل: قوانين البيئة، والمخدرات، والجريمة المنظمة، وما يتعلق بالاقتصاد والجوع، نظرا لأن تأثير هذه القضايا عابر للحدود، ومن ثمّ أصبح موظفو الخارجية الأمريكية والخدمة المدنية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية العمود الفقري لشراكة الولايات المتحدة مع غيرها من الدول (Clinton, 2010).

وبذلك، أصبح من الضروري للولايات المتحدة تأسيس "الخدمة المدنية العالمية" لتكون على نفس مستوى المرونة والكفاءة التي يتمتع بها الجيش الأمريكي، خاصة أن التفاعل مع الحكومات أصبح غير كاف في عصر المعلومات، حيث يكتسب الرأي العام أهمية متزايدة، حتى أصبحت الجهات غير الحكومية هي الأقدر على التأثير في مجريات الأحداث، ومن ثمّ أصبح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دور السفير الأمريكي في أي دولة لا يقتصر على العلاقات الرسمية مع الحكومة، ولكن أيضا مع شعب الدولة التي يعمل بها.

وبالتالي، تم تأكيد فكرة إيجاد استراتيجية جديدة للدبلوماسية العامة، تجعل من المشاركة العامة واجبا على كل دبلوماسي، أي تأطير العمل المدني بشكل رسمي ليصبح ضمن وظيفة السفراء الأمريكيين في الخارج، ويشمل العمل المدني المشاركة في المناسبات المحلية، والتواصل الافتراضي مع المواطنين ومنظمات المجتمع المدني وغيرها.

تم إطلاق المراجعة الدبلوماسية والتنموية الرباعية Quadrennial Diplomacy and Development Reviewعلى غرار المراجعة الدفاعية الرباعية، بهدف إجراء مراجعة شاملة لدور وزارة الخارجية، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، مع الاعتراف بأن الدبلوماسية والتنمية كثيرا ما تتداخلان وبالتالي يجب أن يعملا مع بعضهما بعضا لتشكيل ما أُطلق عليه "القوة المدنية" لمواجهة التحديات العالمية الحالية (Kaufmann,2011).

هذا التطور مفاده أن الرؤية الأمريكية تتركز على خفض القوات العسكرية الأمريكية في الخارج، وتعويض ذلك من خلال زيادة القوة المدنية الأمريكية. وكما توجد في المؤسسة العسكرية قوات خاصة للتدخل السريع، أوصت الدبلوماسية الجديدة بتشكيل فرق دبلوماسية سريعة الاستجابة تضم مجموعات من الخبراء المدربين تدريبات خاصة للانتشار السريع في المناطق التي تشهد صراعات أو حالات من عدم الاستقرار، وذلك بالتعاون بين وزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين القوة العسكرية والقوة المدنية (Kaufmann,2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في هذا السياق، تأتي مبادرة شراكة الحكومات المنفتحة Open Government Partnership(OGP)التي تدور حول الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، وعلى وجه التحديد انفتاح الحكومات على مواطنيها، من خلال زيادة الشفافية، والمساءلة، وتعزيز المشاركة المدنية. وتعمل هذه المبادرة كشبكة من الدعم للقادة والمواطنين الذين يعملون لتحقيق المزيد من الشفافية والمساءلة للحكومات في جميع أنحاء العالم، حيث إن "ذلك الجهد المنفرد قد يكون خطرا، ولكن من خلال هذه الشراكة، فهناك أمل في تغيير ذلك" وفقا لما ذكرته كلينتون .

يتضح مما سبق الأهمية الكبيرة التي توليها الولايات المتحدة لتطوير منظمات المجتمع المدني والتعاون معه، باعتباره مصدر قوة واشنطن في المستقبل، ومن ثَمَ دأبت على طرح المبادرات وعقد المؤتمرات التي من شأنها أن تبلور هذا الهدف على أرض الواقع. وبالنسبة لمصر، فإنها ليست بمنأى عن هذا التوجه. صحيح أن المبادرة لا تزال غير رسمية – كما أنها تواجه بعض العقبات في قيادتها، حيث إن الأحداث الأخيرة في البرازيل دفعت للتساؤل عن دور البرازيل بوصفها الرئيس المشارك للمبادرة؛ إذ كان التزام رئيسة البرازيل ديلما روسيف بإيجاد حكومة أكثر انفتاحا وشفافية محل شكوك وانتقادات قوية خلال الأشهر الماضية لكن ذلك لا يمنع أن الولايات المتحدة سوف تمضي في سياستها لدعم وتعزيز القوة المدنية، خاصة أنه من المنتظر انطلاق المبادرة رسميا، خلال اجتماعات الأمم المتحدة في أواخر سبتمبر المقبل في نيويورك.(Michenerand, 2011)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

الآثار المترتبة على توظيف القوة الناعمة حيال المنطقة العربية

رغم الآراء الداعية إلى إعادة قراءة الولايات المتحدة لأدوات قوتها الصلبة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية نظراً للتكاليف المرهقة والباهظة المترتبة على استخدامها، وما يمكن أن تثيره من ردود أفعال على مستوى الرأي العام الأمريكي في الداخل ومستوى الرأي العام الخارجي، فإن ما يترتب على استخدام القوة الناعمة من نتائج لا يقل في الواقع، ولا يخلو من آثار سلبية.

وقد شهدت، وما تزال تشهد، المنطقة العربية بالعديد من دولها التي تعرضت إلى فعل هذه القوة، تداعيات خطيرة، بل، وكما يصفها البعض بالتداعيات المأساوية، سوءاً كان ذلك على مستوى بنية العقل العربي، أو على مستوى بنية النظام السياسي للدولة العربية أو على مستوى النظام الإقليمي العربي الذي يفترض فيه أن يتحول إلى وحدة إقليمية متجانسة في مواجهة تحديات ومخاطر مشتركة. في ضوء هذه المستويات الثلاث سيتناول هذا الفصل التعرض إليها وفي ثلاثة مباحث، يتناول الأول الآثار المترتبة على بنية العقل العربي (السيطرة على الإرادة والفكر)، ويعالج الثاني الآثار المترتبة على بنية النظام السياسي للدولة العربية (تغيير الأنظمة السياسية)، وينصرف الثالث إلى دراسة الآثار المترتبة على بنية النظام الإقليمي العربي (تفكيك الدول العربية، الفوضى الخلاقة)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الآثار المترتبة على بنية العقل العربي (السيطرة على الإرادة والفكر)

إذا كانت السياسة الامريكية "تستهدف قلب الوضع القائم والقيام بمراجعة علاقات القوى بين دولتين أو أكثر"(دورتي، 1985 :71)، فإن السياسة الامريكية الثقافية هي " محاولة للغزو والسيطرة على عقول الناس كأداة لتغيير علاقات القوى بين دولتين" (دورتي، 1985 :73).

والواقع أن محاولة السيطرة على العقول تعكس الميول البرغماتية والأساليب اللاأخلاقية المبنية على المكر والخبث، بمعنى أنها نفعية تنطلق من النهج الميكافللي– الغاية تبرر الوسيلة. وهذا ما عبر عنه أبرز أقطاب المدرسة الواقعية هانز مورغنتاو (Hans Morganthau)، في تحليله للسياسات الامبرالية، بالقول:" لعل ما نسميه بالامبرالية الثقافية، هو أكثر طرائفها مكراً ودهاء، ولو قدر لها أن تنجح بمفردها، فستكون أكثر السياسات الإمبرالية نجاحاً، فهي تهدف الى الغزو الإقليمي أو السيطرة على الحياة الاقتصادية، مستخدمة من احتلال عقول الناس والسيطرة عليها لتغيير علاقات القوى بين أي بلدين"(مورجنتاو، 1965 :98–99).

وهنالك فرق كبير بين الدبلوماسية الثقافية ، بوصفها وسيلة معيارية تشترط مبدأ التفاهم المتبادل، وتستند إلى أسس سياسية أخلاقية – معنوية، وتمارس التأثير بطرق تبدو مشروعة من جهة(كورث، 2012 :125–126)، وبين الإمبرالية الثقافية بوصفها أداة خارجية ذات قوة ثقافية خفية مسخرة للتوظيف السياسي خدمة للمصلحة الوطنية المطلقة على حساب الآخرين، في إطار من النزعة الاحتكارية والرغبة في فرض الهيمنة على الثقافات الأخرى، وضمن أساليب مبنية على الإكراه ولإقناع الخداعي، وممارسة التأثير بشكل أحادي بعيداً عن التلقائية ومبدأ التبادل في معطيات التفاهام والمنافع بشكل مشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تشير أدبيات العلاقات الثقافية (ناي، 2014 :152) إلى أن بداية اهتمام الولايات المتحدة الامريكية بالثقافة، كعنصر ملازم لسياستها الخارجية، ترجع إلى الثلاثينات من القرن العشرين، ففي عام 1938 أنشأت وزارة الخارجية الأمريكية قسم العلاقات الثقافية الذي انحصر عمله الرسمي، بداية، في أمريكيا اللاتينية، ثم امتد إلى منطقة الشرق الأوسط، وإلى الصين. وبعد أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية منتصرة، كقوة دولية بارزة، بدأت تتكيف مع معطيات الواقع الدولي، فتبنت الدبلوماسية الثقافية كمنهج أساسي في سياستها الخارجية بشكل متداخل ومدعوم في نشاط وكالة الاستخبارات المركزية(CIA) . وكانت البادرة الأولى في أول آب / أغسطس عام 1946 متمثلة بمشروع فولبرايت لتشجيع المبادلات الثقافية بين الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان أخرى، ثم تلاه مشروع سميث – موند في كانون الثاني / يناير 1948 الذي تم بموجبه استحداث دائرة ثقافية في وزارة الخارجية الأمريكية تحمل اسم "الدائرة الدولية لتبادل الثقافي(ناي، 2014 :104).

على الرغم من أن اهتمام السياسة الثقافية الأمريكية بالمنطقة العربية قد ظهر منذ بداية الخمسينيات مع بروز أهداف المشروع الامبريالي الأمريكي –الصهيوني في هذه المنطقة، فإن هذا الاهتمام زادت حدّته بشكل ملحوظ في السياسة الثقافية الأمريكية مع العقد الأخير من القرن العشرين، وعلى نحو متعاظم مع مطلع العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وذلك لسببين رئيسيين متتاليين ومتكاملين، السبب الأول: ويتمثل بأثر مفعول جرعات التحريض الفكرية، الناجمة عن مقال وكتاب الباحث الأمريكي الشهير "صموئيل هنتنغتون" (1993–1996)، في أذهان صنّاع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد ركز على أهمية ومحورية العامل الثقافي في الصراعات الدولية بعد نهاية الحرب الباردة، ويرى أن الصراعات الدولية ستكون صدامات حضارية بين الأمم ومجموعات الانتماءات الثقافية والحضارية المختلفة أكثر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما بين الدول، كما يتنبأ بأسبقية وحتمية الصدام الحضاري بين الثقافة الغربية وثقافة الشرق الإسلامي. أما السبب الثاني، فهو وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 المتمثلة بالهجمات التي تعرضت لها مواقع في مدينتي نيويورك وواشنطن وما تلاها من توجيه اتهام إلى عناصر ومصادر عربية بشأن الضلوع فيها. عقب هذين العاملين، وما يرتبط بهما من أسباب تاريخية وسياسية واقتصادية عديدة، وفي معطيات النظام العالمي الجديد بعد الحرب الباردة، أخذت السياسة الأمريكية توجس خيفة من الثقافة العربية الإسلامية، ومن ثم التحدي لها تحدياً سافراً ومباشراً تحت ذرائع مختلفة (عبد الدائم، 2000 :43).

ومن هذه المنطلقات، ارتسمت معالم الاهتمام الثقافي الأمريكي بالوطن العربي في إستراتيجية جديدة قوامها الترافد بين مسارين أو نهجين: الأول: إرشادي – تحريضي يتمثل بالكتابات والأبحاث الأكاديمية المتعلقة بهذا الشأن، والثاني: تنفيذي يظهر مساعي وجهود الحكومة الأمريكية المعلن منها والخفي في إطار من التكامل بين أدوات الدبلوماسية التقليدية وأدوات الدبلوماسية العامة، فعلى المستوى الإرشادي – التحريضي انكب الباحثون الأمريكيون على دراسة إشكالية التعامل مع الثقافة العربية من خلال تفكيك هذه الإشكالية إلى إشكاليتين مترابطتين؛ إشكالية التشخيص؛ أي معرفة السبب، إلى جانب إشكالية التعامل، ففي ما يتعلق بمعرفة السبب أظهرت الكتابات الأمريكية تساؤلات عن سبب كراهية العرب لمواقف السياسة الأمريكية تجاه القضايا العربية "لماذا يكرهوننا"(Waterbury, 2003 :58).

وتتحدد غايات السياسة الثقافية الأمريكية تجاه المنطقة العربية في الأهداف الرئيسية التالية (Waterbury, 2003 :58):

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1- تأمين الوجود الثقافي الأمريكي على النحو الذي يضمن عملية التأثير المستمر والفاعل في اتجاهات الرأي العام العربي وتطويعها للتكيف مع تطلعات ومصالح السياسة الأمريكية في المنطقة. وهذا يمكن فهمه من فحوى التقارير الاستشارية الأمريكية التي كثيراً ما توصي بضرورة الاعتماد على الدبلوماسية الثقافية، لأهمية الدور الذي تؤديه في تحقيق أهداف الأمن القومي الأمريكي.

2- غرس قيم وأنماط الثقافة الأمريكية في الوطن لعربي، وتعزيز دورها على المستوى الذي يكفل فتح أبواب القبول العربي أمام السياسة الأمريكية، ومن ثم تأمين مستقبل المصالح الأمريكية وديمومة حصادها النفعي من الموارد العربية، وتتم عملية زرع القيم الأمريكية في الوطن العربي من خلال جملة من الأساليب لعل من أهمها: الجهود المتنوعة التي تبذلها أجهزة الدبلوماسية العامة الأمريكية التي ترتكز، في الأساس، على حرب الأفكار وفق فرضية المقاربة الأمريكية التي ترى "أن النصر النهائي لا يحدث على أرض المعركة وإنما في العقل البشري".

إن عملية زرع القيم الأمريكية بكل أنماطها ومضامينها وتوجهاتها تؤدي إلى خلق ظروف ومعطيات ثقافية تتمكن من خلالها الولايات المتحدة من تحقيق غاياتها ومصالحها في الوطن العربي، ذلك لأن هذه العملية ترتكز على أساس صياغة العقول وتكييف مزاجيتها بما يتلاءم مع معطيات الثقافة الأمريكية، وفي هذا الصدد، تشير الدراسات المهتمة إلى أن الواقع والعربي تسوده مظاهر التبعية للإمبريالية الثقافية أو الاستتباع الثقافي المتمثل بالاغتراب اللغوي ولثقافي وطمس معالم الشخصية العربية، وتشويه صورة الإنسان العربي، وتحويل الثقافة الوطنية إلى مادة استهلاكية، وما صاحب ذلك من تزايد هجرة كثير من العقول العربية إلى الخارج، إضافة إلى فرض بُنى ثقافية في الوطن العربي ترتبط تبعياً بمراكز الامبريالية الثقافية العالمية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمر الذي جرّ العرب إلى "دائرة الخطر الشديد الذي بات يهدد، ليس ثقافتهم وتراثهم وحضارتهم ولغتهم فحسب، بل أيضاً سيادتهم الوطنية، واستقلالهم السياسي، ووحدتهم القومية"(ضاهر، 1989 :30)، هذا إلى جانب الرسوخ القوي والمتزايد للغة الانجليزية في مراحل التعليم عموماً، والتعليم الجامعي خصوصاً، كنتيجة للعولمة والريادة الأمريكية في مجال تقانة المعلومات والاتصالات، الأمر الذي أدى إلى تدني وتراجع مكانة اللغة العربية (قاسم، 2013 :81-96)، ولا شك في أنّ ذلك يشكل خطراً على المستقبل العربي باعتبار أن اللغة العربية هي دليل الهوية العربية الفردية والجماعية ووسيلة الارتقاء والنهوض بالثقافة العربية.

يؤكد فريدريك هنري Frederick A. Henry على ان القيم السياسية من المصادر المهمة للقوة الناعمة، وان تأثيرها يتوقف على توافقها في السياسات المحلية والخارجية and Consistency at home aboard . ومن هنا فان القيم السياسية قد لا تؤدي الى نتائج سياسية مباشرة الا في حالة تبنيها من قبل صانع القرار كأهداف محددة وبذلك تصبح ذات اهمية كبيرة عندما يترجمها رجل الدولة وفق تصوراته عن البيئة بشكل فعال الى نمط سلوكي محدد. ويمكن تحديد ثلاثة شروط رئيسية لتأثير القيم السياسية كمصدر للقوة الناعمة في العلاقات الدولية (Frederick, 2005 :3):-

- ان تكون ذات طابع عالمي وانساني.
- أن تكون ذات صدقية وشرعية.
- ان يتم تطبيقها في الداخل والخارج على حد سواء.

ومن هنا فإن القيم السياسية التي تؤمن بها حكومة ما قد تعزز قوتها الناعمة أو تبددها، وان السياسيات المحلية والخارجية التي تبدو منافقة، أو متناقضة، أو غير مبالية ب أ ري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآخرين، أو قائمة على معالجة ضيقة الأفق للمصالحة الوطنية قد تتقوض القوة الناعمة(ناي، 2014 :244). وعلى سبيل مثال، ان انتهاك حقوق الانسان وتقويض الحريات واستخدام العنف المفرط من قبل حكومة ما أو عدم شرعيتها، يؤثر في هيبة وسمعة تلك الحكومة في البيئة الدولية، وبالتالي يقلل من جاذبيتها أو قوتها الناعمة.

يرتبط " العقل" في التصور الذي تنقله اللغة العربية المعجمية دوماً، بالذات وحالاتها الوجدانية وأحكامها القيمة، فهو في نفس الوقت عقل وقلب، وفكر ووجدان، وتأمل وعبرة، أما في التصور الذي تنقله اللغات الأوروبية، فالعقل مرتبط دوماً بالموضوع ، فهو إما نظام الوجود، وإما إدراك هذا النظام، أو القوة المدركة، وإن" العقل العربي" تحكمه النظرة المعيارية إلى الأشياء، ويُقصد بالنظرة المعيارية ذلك الاتجاه في التفكير الذي يبحث للأشياء عن مكانها وموقعها في منظومة القيم التي يتخذها ذلك التفكير مرجعاً ومرتكزاً له، وهذا في مقابل النظرة الموضوعية التي تبحث في الأشياء عن مكوناتها الذاتية وتحاول الكشف عما هو جوهري فيها. إن النظرة المعيارية نظرة اختزالية، تختصر الشيء في قيمته، وبالتالي فالمعنى الذي يضيفه عليه الشخص (والمجتمع والثقافة) صاحب تلك النظرة، أما النظرة الموضوعية فهي نظرة تحليلية تركيبية، تحلل الشيء إلى عناصره الأساسية لتعيد بناءه بشكل يبرز ما هو جوهري فيه.

ويمثل الفكر السياسي العربي ما أصطلح على تسميته في الفكر العلمي الاجتماعي والسياسي المعاصر" باللاشعور السياسي[*](الجابري، 1998 :13)، وهذه الدوافع الثلاثة هي: القبيلة والعقيدة والغنيمة(الشياب، 2012 :9).

([*]) اللاشعور السياسي، استعار هذا المفهوم من المفكر الفرنسي" ريجيس دوبري "مفاده أن الظاهرة السياسية لايؤسسها وعي الناس بل تؤسسها بنية العلاقات المادية الجمعية التي تمارس على الأفراد والجماعات ضغطا لا يمكن مقاومته – لقد استعان بهذا المصطلح آخذا بعين الاعتبار خصوصيات المجتمع العربي الإسلامي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن كل ما يشهده الواقع السياسي العربي من فكر وممارسة ومعارضة، له جذور ضاربة في التاريخ، وما تلك الأحداث إلا ارتدادات لأخرى ماضية، فإذا تم الكشف عن أسبابها ونتائجها أصبح من السهل حل لغز الحوادث وحتى التنبؤ بها وكأنها تحكمها حتمية صارمة ومطلقة، وهي نفس الفكرة التي عبّر عنها" ابن خلدون "عندما قال : (فالماضي أشبه بالآتي شبه الماء بالماء)(ابن خلدون، د.ن: 07) .

وأشار الجابري بقراءته لتاريخ الفكر السياسي العربي إلى أن هذا الفكر يتشكل من ثلاثة محددات، أي ثلاثة دوافع هي التي توجه كل ما له علاقة بالسياسة، وهي :العقيدة والقبيلة والغنيمة، والتي يعتبرها المفاتيح التي تساعد على قراءة التاريخ السياسي العربي الإسلامي قراءة موضوعية فعّالة (الجابري، 1998 :47).

ويبين واقع الأمة العربية أن الكثير من أقطارها تعيش حالة من التخلف، والتبعية، والفوضى، والصراعات السياسية، مقارنة مع ما لدى الأمم المتحضرة. وإن ذلك الهدف لن يتحقق إلا بقراءة تاريخ الثقافة العربية الإسلامية قراءة موضوعية؛ إذ لا توجد قضية في الحياة السياسية ليس لها علاقة بالمعرفة السياسية، لذلك يجب قراءة تلك الأفكار عبر تاريخها للاستفادة منها لأن السياسة تسيطر على العلوم الأخرى وتتحكم في جميع نواحي النشاط الإنساني(مهنا،1999 :5).

ويعتبر المفكر المغربي المعاصر "محمد عابد الجابري"[*] أحد المفكرين الذين دعوا إلى ضرورة إعادة قراءة تاريخ الثقافة العربية، حيث يشير إلى أنه لا يمكن تحقيق النهضة والحداثة

[*]محمد عابد الجابري:ولد سنة 1936 بالمغرب، حصل على شهادة ليسانس في الفلسفة عام 1964 م، وعلى دبلوم الدراسات العليا عام 1967 م، وعلى دكتوراه دولة سنة 1970 م من كلية الآداب بالرباط، شغل منصب أستاذ في الفلسفة والفكر العربي الإسلامي في كلية الآداب بالرباط منذ 1967 م.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بعقل غير ناهض (الجابري،1998 :6-7) لأن التحديات والعراقيل التي يواجهها العالم العربي تتطلب الفعل، والفعل في العصر الحديث هو عمل العقل (الجابري، 1996: 129). وهو ما دعا إليه المفكر الجزائري "مالك بن نبي" حين أشار إلى ضرورة تصفية العادات والتقاليد من كل الشوائب وهي تصفية تتم بفكر جديد يحطم الوضع الموروث عن فترة ركود مر بها المجتمع ويبحث عن وضع جديد هو وضع النهضة(مالك بن نبي،1992 :71)، فإذا كانت أزمة المجتمعات تحمل على نقد الفكر والثقافة، فإن مأزق هذه الأخيرة يحمل على نقد العقل ذاته أي نقد قواعد الذهن وآلية التفكير ومنطق البحث ، فالنقد لا يشمل ما ينتجه العقل فقط، بل يشمل أصول المعرفة والفكر ذاته والتنقيب عن أسس الثقافة وبُناها العميقة الثابتة (معلوم، :157 1992).

بالرغم من تمكن الدول العربية من تحقيق استقلال وطني بالتحرر من السيطرة الاستعمارية، إلا أن حقيقة هذا الاستقلال بقي استقلالاً شكلياً ومظهرياً لا يعبر عن الإرادة السياسية الحقيقة في اتخاذ قرارات ربما توصف بالتاريخية، بمعنى أن هذه الإدارة التي يفترض أن تعبر عن استقلال وطني، بقيت أسيرة لسياسيات القوى الخارجية بشكل أو بآخر، أو أنها كانت تعبير عن شكل من أشكال التبعية لهذه القوى، وفي هذا الميدان يعتبر المدخل الثقافي الفكري من المداخل الرئيسية.

لقد أدى تفرد الولايات المتحدة بقيادة العالم إلى تكريس إستراتيجية ثقافية – فكرية أطلق عليها الجابري "إستراتيجية الاختراق"، حيث تحولت التبعية الثقافية إلى عملية ترسيخ ثقافة الاختراق، ويميل محمد عابد الجابري لاستخدام هذا المصطلح باعتبار أن التبعية الثقافية تفترض علاقة من التابع للمتبوع تعبيراً عن الحاجة، فيما تشير عبارة الإمبريالية الثقافية بعلاقة هيمنة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمارسها الطرف القوي على الضعيف، ويستبعد عبارة الغزو الثقافي التي راج استخدامها في الخطاب السلفي والثوري العربي لما تحمله من مضامين إيديولوجية (الجابري، 1998 :174-175).

وتأتي هذه الإستراتيجية في ظل تطور هائل لوسائل الاتصال، حيث فُتح المجال أمام فيض ثقافي يجتاح الكرة الأرضية، مصدره الشمال ويخضع لمعاييره، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تكاد تحتكر سوق المعلومات، سواء من خلال وكالات الأنباء أو البث التلفزيوني، حيث يتدفق 65% من المعلومات العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الفيض من المعلومات يشكل رغبات وحاجات المستهلكين، وأشكال سلوكهم وأنماط حياتهم، ويؤدي إلى خنق كل إبداع ثقافي لدى الأسرى السلبيين للرسائل(لاتوش، 1992: 27). ويرى (شيللر) أن الإعلام يهدف إلى "إعادة تشكيل الحياة الاجتماعية للشعوب على نمط الحياة الغربية، وحثها على المشاركة فيها على نحو نشط يحقق على تغيير الإنسان بحسب النموذج الاجتماعي الغربي، بزرع مفاهيم الاختيار الشخصي، والنزعة الفردية، وتغييب الصراع الاجتماعي، والتركيز على أسطورة التعددية الإعلامية "(شللر، 1999: 17). وتتم عملية تعزيز فكرة الانخراط في الحياة الثقافية الجديدة من خلال إبراز مظهرها الخارجي والثناء على من يتبناها باعتبارها أسلوب الحياة العصرية، بالأشكال الجديدة للمأكل والملبس والمتعة والإنفاق، بشكل ينسجم مع الحاجة الرأسمالية لزيادة الاستهلاك، والتأكيد على قيم المجتمع الرأسمالي من ناحية ثانية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:الآثار المترتبة على بنية النظام السياسي للدولة العربية (تغيير الأنظمة السياسية)

جعلت الحرب الأمريكية على العراق وأفغانستان والأوضاع الإقليمية الناتجة عنهما، المشاريع الأمريكية تبتعد عن القوة الصلبة لما تتطلبه من تكاليف ومبالغ باهظة، ترهق الاقتصاد الأمريكي المتعثر والذي يعاني من ارتفاع المديونية، فاتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى القوة الناعمة التي ستمكنها من تنفيذ المخططات بالكامل دون أي خسائر مادية ومعنوية، هذه السياسة تعتري كثيراً من الفكرة التي طرحها (ماكس ماردونيت) أستاذ البحوث الإستراتيجية العسكرية والمتخصص بالأمن القومي الأمريكي والعمليات العسكرية وغير العسكرية عندما يقول (لم نعد نرسل قوات نظامية خارج الحدود، هدفنا هو التحكم والوصول إلى نقطة التأثير في عدونا بما نطلق عليه (زعزعة الاستقرار) بهدف إنهاك وتآكل إرادة الدولة المستهدفة ببطء، وأن الهدف الحقيقي هو أن ترغم عدوك على تنفيذ إرادتك)(ليلة، 2012: 221)، وفي موضوع أخر يقول (تخترق الدولة من خلال إقليم لا تتحكم فيه (إقليم غير محكوم) أو إقليم محكوم، لكن ليس دولة، بل من مجموعات غير تابعة للدولة، محاربة وعنيفة، وبهذا تخلق دولة فاشلة، ثم تستطيع أن تتدخل فيها، بل ويمكن، أن تذهب لأبعد من ذلك، أن تظل الدولة موجود لكن يرعاها طرف أخر)(ليلة، 2012: 222).

وبسياسة تقترب كثيراً من مضمون ما جاء به (ماكس مارونيت)، عمدت الولايات المتحدة، وخصوصاً بعد احتلالها للعراق، إلى إتباع مختلف السبل لتغيير الأنظمة عبر تحريك الشارع من خلال وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني من أجل التأثير على الرأي العام، وقامت ضمن هذا الجانب أيضاً بإعداد الدورات والتدريبات داخل الولايات المتحدة وخارجها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للشباب المتطوع من خلال منظمات المجتمع المدني، فبادرت الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 2003 بتسخير نخبة من المستشارين من كلا الحزبين (الجمهوري والديمقراطي) للبحث في موضوع الدبلوماسية العامة في البيت الأبيض، وإنشاء مكتبات، ومراكز معلومات، وسعت إلى ترجمة المزيد من الكتب الغربية إلى اللغة العربية، وعملت على زيادة المنح الدراسية والزيارات، وتدريب المزيد من الناطقين بالعربية والمتخصصين بالعلاقات العامة.(عبد الله، 2012: 127)

وضمن هذا السياق قامت مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات في عام 2006 بتوزيع منشورات تُعلن من خلالها عن مِنح للطلاب الجامعيين "المهتمين بمحاربة التهديد الإرهابي للديمقراطية"، ويتم ذلك من خلال عقد حلقات دراسية وتدريبية يتم تدريب الطلبة فيها على كيفية قيادة الاحتجاجات والمشاركة في الأحداث التي تروج للديمقراطية والحرية وتوسيع المشاركة السياسية والمطالبة بالتغيير والإصلاح. كما تسعى المؤسسة إلى جلب الخبراء والمسئولين إلى الجامعات لإلقاء المحاضرات التي تشجع الطلاب على المطالبة بالتغيير والديمقراطية.(سميث، 2010: 33)

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على استغلال الأوضاع الداخلية في الدول العربية ووظفتها من أجل إنجاح مشاريعها في المنطقة، فبدأت بصرف الملايين من الدولارات على برامج الحرية وإصلاح التعليم ودورات تنمية مهارات الشباب وتدريبهم، ومثال ذلك ما أظهره موقع ويكيليكس لبرقية صادرة عن السفارة الأمريكية في القاهرة بتاريخ 6 كانون الأول 2007 بأن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) خصصت مبلغ (665) مليون دولار في عام 2008 و(75) مليون دولار في عام 2009 لبرامج مصرية تُسهم بإنشاء مؤسسات ديمقراطية وتدريب الأفراد من أجل المطالبة بحقوقهم (مركز الراصد للبحوث والعلوم، 2009).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي برقية أخرى بتاريخ 28 شباط 2008، أرسلت وزيرة التعاون الدولي المصرية (فايزة أبو النجا) رسالة إلى السفارة الأمريكية تُطالب فيها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) التوقف عن دعم عشر منظمات مدنية لا تمتلك أوراق تسجيل قانونية، تحت ذريعة تطبيق الديمقراطية في الدول العربية التي ادعت بها الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن ذلك يخالف حقيقة ما تبتغيه، فهدفها الأساس هو إثارة الفوضى (الخلاقة) تحت ستار نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي شعارات ومطالب سيكون هدفها النهائي هو تفتيت الدول العربية، وكانت أحداث التغيير التي شهدتها الدول العربية هي إحدى مراحل تنفيذ هذا المخطط، حيث وضعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول عام 2001 مشروعاً عسكرياً لتغيير الأنظمة وإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط بشكل يتفق مع مصالحها وتوجيهاتها، وكانت البداية في أفغانستان ثم العراق، ويشمل المخطط أيضاً سوريا وإيران، إلا أن الأوضاع التي أعقبت حرب العراق والتكاليف الباهظة للحرب والخسائر الكبيرة للجيش الأمريكي وما ارتكبه من فضائح بحق الشعب العراقي، أدى إلى تدهور سمعة الولايات المتحدة الأمريكية فضلاً عن الخسائر المادية التي لحقت بها، كل ذلك أدى إلى طرح مشاريع ومبادرات لتغيير المنطقة، إلا أن طرح مشروع وانتقاد نظام دكتاتوري غير كافٍ، لدرجة يمكن اعتبار كل ما حدث في الدول العربية نتيجة له.

بالرغم من إتمام عملية التغيير بشكل هادئ في تونس ومصر، إلا أن الأحداث في ليبيا وسوريا أخذت مساراً مختلفاً، وذلك لأسباب داخلية وإقليمية ودولية مختلفة، أدت فيما بعد إلى مواجهات عسكرية حسمت بتدخل دولي في ليبيا.(العبيدي، 2015: 123-124)

إن من أهم الأساليب التي اتبعتها الولايات المتحدة في تحريك الاحتجاجات هو مساندتها لشريحة واسعة من الشباب العربي من خلال تدريبهم على مفاهيم الديمقراطية، بهدف استثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هؤلاء الشباب الذين وجدوا في السياسة الأمريكية الناعمة ما فقدوه في الأنظمة المتحجرة في بلادهم والدفع بهم لتغييرها، حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية شوق الشعوب العربية إلى الحرية ورغبتها في التخلص من الفساد والدكتاتورية والأوضاع السيئة التي تعيشها(منصوري، 2012: 81)، لذلك شرعت بالعمل منذ عام 2008 مع عدد من المنظمات المدنية من أجل تنظيم الجهود الشعبية للمعارضة المصرية وتم دعوة العديد من الناشطين إلى دورات تدريب تحت مسميات حقوق الإنسان والتثقيف المدني للعمل السلمي وغيرها(اغوان، 2013: 338) وهذا ما أكدته صحيفة "الديلي تلغراف" وجود ثمة نماذج من أنظمة سياسية عربية كانت قد صاغتها هذه التوجهات وأدت إلى تفكيكها وهي (ليبيا ومصر).(الجادر، 2013: 107)

فبالنسبة للحالة المصرية، فقد ساهمت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ سنوات عدة في تدريب الناشطين المصريين عبر دورات أقيمت في معاهد متخصصة في عمليات التغيير السلمي وحروب اللاعنف، وتولت العديد من المنظمات المصرية تحت غطاء المجتمع المدني، ووفرت للناشطين كل ما يحتاجون من أدوات وتدريب، إذ تم تدريبهم على تقنيات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، وكيفية كسر الحظر الحكومي والالتفاف على الرقابة (اللاعنف أكاديمياً في لبنان، 2009)، كما تم إعداد دورات خاصة حول تنظيم الاحتجاجات وتجاوز رجال الأمن، لهذا فحركة الاحتجاجات المصرية كانت منظمة إلى أبعد الحدود، ولم تكن حركة جماهير غاضبة وعبثية، بل بدت وإنها مخطط لها مسبقاً من قبل الناشطين.(العبيدي، 2015: 150-154)

أما بالنسبة لما حدث في ليبيا، فقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على العمل في تهيئة الشباب الليبي لمدة سنوات، وقد أفاد (روبرت غيتس) وزير الدفاع الأمريكي بتدريب أكثر من 1000 شاب ليبي على الخبرات العسكرية الميدانية خلال الفترة 2005-2011، وقد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحيطت هذه العمليات الميدانية للمخابرات الأمريكية بنوع من السرية والكتمان، لذلك رفض مدير وكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) بالتصريح حول العمل داخل ليبيا، كما رفض المتحدث بأسم البيت الأبيض (جاي كارني) من الادلاء بأي معلومات حول كيفية التواصل مع المعارضة الليبية. (صحيفة الوسط البحرينية، 2011)

كما دعمت الولايات المتحدة الأمريكية بعض الشخصيات البارزة في ليبيا، ومن أبرزهم مصطفى عبد الجليل (وزير العدل السابق في نظام القذافي 2007–2011)، وفيما بعد أصبح عبد الجليل من قادة المعارضة ضد القذافي، فقد كان على اتصال مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، والذي أصبح بعد سقوط القذافي رئيس مؤقت للمجلس الوطني الانتقالي (عبد الله، 2014).

بالإضافة إلى تواصل وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" بشكل مباشر مع المعارضة الليبية، فقد اجتمعت بتاريخ 4 آذار 2011 في باريس مع محمود جبريل (من أبرز شخصيات المعارضة الليبية)، لتقديم الدعم بالمال والسلاح، وتسلم جبريل في الحكومة الانتقالي، منصب رئاسة المكتب التنفيذي في المجلس الوطني الانتقالي.(ليفي، 2011: 44)

قام الناشطون الليبيون من الشباب في بداية شباط 2011 بعد الحماس الذي أصاب الشعب الليبي جراء الثورة التونسية والمصرية، بدعوة الشعب إلى الخروج في الساحات والشوارع للتظاهر وإسقاط نظام العقيد "معمر القافي"، وكانت الدعوات عبر الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي تحث إلى قيام ثورة، كانت بدايتها في مدينة بنغازي بتاريخ 17 شباط 2011، ومن ثم لحقتها طرابلس ومصراتة وانتشرت الثورة في عموم ليبيا، متخذين علم جديد يرجع إلى نظام الملك إدريس السنوسي 1951–1969، وأول ما قام به الثوار مهاجمة مديرية الأمن المركزي،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهاجموا مقر اللجان الشعبية، واحرقوا مراكز الكتاب الأخضر. وسيطر الثوار على برقة خلال الأسبوع الأول من الثورة، ومع هذه البداية القوية للثوار، هرع كبار القادة العسكريون، المنتمين إلى المناطق الشرقية من ليبيا، بالانضمام إلى الثورة، وفي مقدمتهم وزير الداخلية اللواء "عبد الفتاح يونس"، وهنا كان الترقب الأمريكي والتردد في التدخل العسكري واضحاً، وقد برر الجانب الأمريكي ذلك التخوف والتردد من التدخل العسكري المباشر أو دعم الثوار بالسلاح، بسبب وجود الإسلاميين المتشددين مع الثوار مما آثار حفيظة البيت الأبيض.(بصبوص، 2013: 164)

وأخيراً فإن الثورة الليبية لم تحقق مبتغاها في نشر الديمقراطية، فعمت الفوضى واللاستقرار، ولكون الشعب الليبي لم يمارس حقوقه السياسية منذ العهد الملكي عندما حظر النشاط الحزبي في عام 1951، لذا لم يتمتع الشعب، إلى حدٍ ما، بالثقافة الديمقراطية أو التعددية الحزبية، فضلاً عن أن أغلب أعضاء المجلس الوطني الانتقالي هم مجهولون أو غير معروفين بالنسبة للشعب الليبي ولا يتمتعوا بإمكانيات تؤهلهم لإدارة الدولة في ليبيا بعد الثورة ولديهم ولاءات واضحة لبعض القوى الدولية (الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، بريطانيا) بالإضافة إلى تنامي النزاعات العشائرية والقبلية، هذه العوامل جعلت من بناء الديمقراطية في ليبيا، أمر صعب ومحفوف بالمخاطر والفوضى ودعم الاستقرار(عبد الله، 2014).

فالأسلوب الذي انهار به نظام (معمر القذافي) كان أقرب إلى الحرب الأهلية، حيث استخدم الشعب الليبي السلاح وتدرب عليه بدعم غربي وعربي، مما ساهم بانتشار العنف، لا سيما مع غياب مؤسسات الدولة في ليبيا، فقد بدأت الاضطرابات في ليبيا في منتصف شهر شباط من العام 2011، واستمرت لمدة ثمانية أشهر كاملة، حتى انتهت بالنصف الأول من شهر تشرين الأول من العام نفسه، وذلك بتدخل المجتمع الدولي، إذ صدر قرار مجلس الأمن بالرقم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(1973) في 17 آذار عام 2011 والقاضي بتدخل حلف شمال الأطلسي، وفرض مناطق حظر جوي على نظام (معمر القذافي). (حبيب، 2012، 41)

وهكذا تطورت الأحداث في ليبيا، التي تمثل حالة خاصة من حيث كونها دولة منتجة للنفط، وذات مجتمع قبلي، ومساحتها الجغرافية الواسعة التي تقدر بحوالي مليوني كيلو متر مربع، يقطنها خمسة ملايين نسمة، وليبيا لم تكن شريكاً أو طرفاً رئيساً في أي صراع إقليمي، بل لم تكن دولة راسخة بالمعنى المتعارف عليه، كل ذلك جعل من التدخل الدولي ممكناً وفاعلاً، وساعد على ذلك وجود توافق عربي ودولي، من خلال قرار مجلس جامعة الدول العربية، وقرار مجلس الأمن، بضرورة استخدام القوة العسكرية لإنهاء الأزمة، مما أسهم في سيطرة الغرب على حقول النفط الليبية. (علوي، 2013، 25)

أوضحت الحالة الليبية تباطؤ أمريكي متزايد وغياب الرغبة في الانخراط في استخدام القوة العسكرية في منطقة الشرق الأوسط، إذ أدرك الرئيس الأمريكي (باراك اوباما) أن أي عمل عسكري أمريكي مبالغ فيه قد يضر بشكل كبير بالمصالح الأمريكية، لذا أوكل المهمة إلى حلف شمال الأطلسي، وأصر على الوجه العربي الذي يجب أن يتصدر العملية العسكرية التي تحملت ثقل معظم أنشطتها فرنسا وبريطانيا (عبد الله، 2013).

وقد أثبتت مقارنة (باراك اوباما) المنخفضة القوة فعاليتها في إبقاء الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة نسبياً عن ميدان الصراع السياسي في ليبيا (جرجس،2014، 160)، حيث شاركت الولايات المتحدة الأمريكية لمدة أسبوع واحد ضمن حملة حلف شمال الأطلسي، وبعد مرور الأسبوع أحجمت القوات الأمريكية عن المشاركة، ولم تساهم إلا بطائرتين من دون طيار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كان التحالف يحتاج لهما لعدم قدرته على القضاء على أهداف أرضية من دون القوة الجوية الأمريكية. (عودة، 2014، 36)

وبالنسبة للحالة السورية، فقد راهنت الإدارة الأميركية في بداية الثورة السوريّة، أي في الفترة الممتدة بين 15 آذار إلى منتصف أيار 2011، على قيام النظام بإجراء إصلاحات تُلبّي مطالب المحتجين، لذلك ظلت التصريحات الأميركية مقتصرة على الدعوة إلى وقف العنف وتلبية مطالبهم. وبعد ذلك، انتقلت إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" إلى ممارسة الضغوط على النظام السوري، تمثلت بفرض حزمة من العقوبات المالية والاقتصادية في 18 أيار 2011 شملت الرئيس بشار الأسد وعدداً من المسئولين السياسيين والأمنيين في نظامه، وهي عقوبات فردية ذات قيمة معنوية، ولكنّها لم تعن الكثير بالنسبة إلى النظام(المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، وحدة تحليل السياسات،2013).

لقد فرضت هذه العقوبات بعد أن قام النظام بزج الجيش مباشرة في عمليات عسكرية ضد الحركة الاحتجاجية واقتحامه المدن والبلدات والقرى المنتفضة. بيد أنّ التمسّك بموقف يقتضي عدم الذهاب أبعد من فرض العقوبات في التعاطي مع الأزمة السوريّة، ومع محدودية فاعليّة أدوات الضغط المتاحة على النظام السوري، فقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى الاعتماد على تركيا التي تمتلك أدوات (سياسية واقتصادية وعسكرية) من شأنها التأثير في النظام والمعارضة في آن معًا. وعلى الرغم من أنّ الرئيس الأميركي " باراك أوباما" قد اعتبر أنّ بشار الأسد "فقد شرعيته لعجزه عن إنجاز التحول الديمقراطي"، فإنّه لم يدعه إلى التنحي عن الحكم. ولم يقدم أوباما على ذلك الموقف إلا في 18 آب 2011 عندما تبيّن فشل مساعي وزير الخارجية التركي "أحمد داود أوغلو" في إقناع الرئيس السوري "بشار الأسد" بإيقاف الحل الأمني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال زيارة قام بها إلى دمشق في 9 آب 2011، لكنّ الولايات المتحدة عادت وتبنّت موقفًا أكثر تحفّظًا من الثورة. لقد كان موقف الولايات المتحدة من النظام السوري أقل حسماً حتى من موقفها من نظام حليف مثل نظام الرئيس المصري السابق "حسني مبارك" الذي دعاه أوباما إلى التنحي في بداية اندلاع الثورة في مصر.

وفي 8 شباط 2013 أعلن البيت الأبيض عن رفض الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" تسليح المعارضة السورية، وقال المتحدث باسم البيت الأبيض "جاي كارني" في عام 2012 إن الأولوية بالنسبة لواشنطن هي ضمان عدم وقوع السلاح في أيدي من يمكن أن يهددوا أمن "الولايات المتحدة وسوريا أو إسرائيل". ويعد هذا البُعد هو الأهم والمتعلق بحماية المصالح الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة، وإبقاء الصراع محصوراً داخل الحدود الجغرافية السورية، والتركيز على حماية أمن إسرائيل أكثر منه حماية الشعب السوري من المجازر والتدمير. فحجة منع تسليح الثوار لحماية المدنيين، سقطت بسقوط الكم الهائل من الضحايا على يد النظام السوري بأسلحته الفتاكة، ولو كانت الولايات المتحدة تريد حماية المدنيين السوريين، ما كانت وضعت سقف أو خط أحمر لنوعية السلاح الذي يستخدمه النظام السوري في قتل الشعب السوري، فقد حذر الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" النظام من استخدام الأسلحة الكيماوية واعتبره "خطاً أحمر" لا يمكن تجاوزه. وقد بدا وكأنه بمثابة إجازة لكل ما دون هذه الأسلحة.

وعلى خلفية التطورات الميدانية والاستمرار في تدهور الأوضاع في سورية تزايدت الضغوط على إدارة الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" داخلياً وخارجياً لتبنّي سياسة أكثر وضوحاً وفاعلية، فاتخذت الإدارة الأمريكية خطوة للظهور بمظهر أنها تريد فعل شيئاً حيال سوريا. وكانت إحدى أبرز محطات الاضطراب والتردد الأمريكي على مستوى صانع القرار في 20 أغسطس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2012، حيث ظهر الرئيس "أوباما" في مؤتمر صحفي غير متوقع إثر قصف الغوطة بالسلاح الكيماوي، وحَذَّر من أن «أي نقل أو استخدام للأسلحة الكيميائية في سوريا يشكل خطًّا أحمر بالنسبة إلى الولايات المتحدة، وقد تكون له عواقب هائلة»، وقال: «حتى الآن لم أعطِ أمرًا بالتدخل العسكري» في سوريا، ثم أضاف قائلًا «لكن إذا بدأنا نرى نقلًا أو استخدامًا لكميات من المواد الكيميائية فذلك سيغير حساباتي ومعادلتي»، وأكد الرئيس الأمريكي مراده قائلًا: «إننا نراقب الوضع عن كثب، ووضعنا عدة خطط، كما أبلغنا بوضوح وحزم جميع القوى في المنطقة أن المسألة خط أحمر بالنسبة إلينا، وستكون لها عواقب هائلة». وبعد كل هذه التصريحات النارية عاد النظام لاستخدام السلاح الكيماوي مجددًا، في تحدٍّ صارخ لإدارة الرئيس "أوباما"، ولم نر أي أثر لهذا الخط الأحمر الذي توعد به الرئيس الأمريكي نظام الطاغية، بل على العكس تمامًا فقد قال وزير خارجيته "جون كيري" –فيما قيل إنه زلة لسان حينها–: «إن بلاده لن تسدد ضربتها العسكرية المنتظرة إلى النظام الأسدي إن هو وافق على تسليم سلاحه الكيماوي». وجاء تصريح "كيري" هذا عقب انتشار أنباء عن ضربة عسكرية أمريكية وشيكة لنظام الأسد؛ حيث انتشر في الصحف الأمريكية عن مسؤولين كبار في إدارة "أوباما" «أن هذا التحرك يرجح ألا يستغرق أكثر من يومين، وسيتضمن إطلاق صواريخ كروز من بوارج أمريكية منتشرة في البحر المتوسط على أهداف عسكرية سورية»، بل أرسل البيت الأبيض في /1/مايو/2013/ يطلب تفويضًا من الكونغرس لتوجيه ضربة لسوريا، وأعلن "هاري ريد" زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ «أن التصويت سيكون في موعد لا يتجاوز الأسبوع من تاريخ /9/أغسطس»، في حين صوت البرلمان البريطاني حينها ضد الضربة بأغلبية قليلة، ومع ذلك تابع الأمريكيون في الأمر، معتمدين على عزم الفرنسيين في المشاركة في توجيه الضربة المرتقبة، وربط الفرنسيون مشاركتهم فيها بقرار منح الكونغرس تفويضًا بالتدخل لِـ"أوباما"، وكان التدخل الأمريكي الفرنسي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشيكًا، حتى كدنا نصدق أن الضربة خلال أيام، وما لبثت أن تراجعت إدارة "أوباما" عن «الضربة الوشيكة» مقابل تسليم السلاح الكيماوي، وصدقت ما قيل إنها «زلة لسان» من الوزير "جون كيري".(علوش، 2015)

وجاءت هذه الخطوة حين أعلن وزير الخارجية الأمريكي "جون كيري" في28 شباط 2013 أن بلاده تعتزم لأول مرة تقديم مساعدات غير فتاكة لمقاتلي المعارضة السورية، وأنها ستزيد مساعداتها لها لأكثر من الضعف، وكانت هذه المساعدات عبارة عن أجهزة رؤية واتصال ومناظير وهوائيات وسترات ضد الرصاص، مبقية على معارضتها الشديدة بتزويد المعارضة السورية بأسلحة نوعية، من خلال إشرافها على تزويدهم بالسلاح الخفيف الذي كان يأتي من قطر والسعودية عبر تركيا.

أما بالنسبة لليمن، فقد أتسم الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية "بالتردد"، وفق رأي الصحفي والمحلل السياسي "محمد القاضي" الذي أشار إلى "أن للأمريكيين مخاوف أمنية من تنظيم القاعدة أثرت على موقفهم" (التغيير نت، 2011) وأكد هذا الرأي الدكتور فارس السقاف رئيس مركز دراسات المستقبل الذي أشار إلى أن التردد الأمريكي في الوقوف مع الثورات ضد أنظمة حكم جديدة لها وتحديداً في اليمن إنما يعود "لهشاشة الدولة، واحتمال مساهمة الفوضى في انتشار تنظيم القاعدة" (التغيير نت، 2011).

فيما يرى الدكتور "عبدالله الفقيه" أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء أن الموقف الأمريكي من الوضع في اليمن يتصف بـ "بعض الغموض، وبالكثير من الارتباك، وتتصادم فيه القيم الأمريكية المتصلة بالديمقراطية والحرية والمساواة والعدالة من جهة، وبالمخاوف المتصلة بالأمن القومي الأمريكي من جهة أخرى"(العربية، 2011).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما الأستاذ "أحمد الزرقة" فيرى أن استجابة الولايات المتحدة لتطور أحداث الثورة اليمنية كانت "بطيئة وسلبية" (الزرقة، 2011)، في حين يصف "جيرمي م. شارب" (Jeremy M. Sharp) السياسة الأمريكية تجاه الثورة اليمنية بـ "المتخاذلة" خوفاً من "استغلال تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية للاضطرابات المتوقعة في اليمن" (أونلاين، 2011).

أشار الصحفي والمحلل السياسي "محمد القاضي" إلى أن جهود الأمريكيين في اليمن "كانت وما تزال تتركز في مكافحة الإرهاب وتدريب الأجهزة الأمنية التي أنفقت الولايات المتحدة عليها ملايين الدولارات في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب"، وقد أدرك النظام اليمني مخاوف الأمريكيين وقام بتضخيم دور القاعدة في اليمن لعلمه بأن الإدارة الأمريكية "لا تريد أن تُحدث فوضى في اليمن جراء سقوط النظام خشية أن يصُب ذلك في مصلحة تنظيم القاعدة"، وهذا ما أكد عليه السيد "فهد المنيفي" عضو اللجنة الإعلامية لشباب الثورة اليمنية، بأن الرئيس اليمني السابق "عبد الله صالح" نجح في إيهام الأمريكيين بأن "اليمن في حال سقوط نظامه سيكون بيئة خصبة للإرهاب" (التغيير نت، 2011).

وعلى الجانب الآخر أكد وزير الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس) (Robart Gates) في عام2011 أن سقوط النظام اليمني "سيجعل واشنطن تواجه تحديات إضافية في اليمن" تتعلق بمكافحة الإرهاب وتنظيم القاعدة الذي تعتقد الإدارة الأمريكية أن خطره في جزيرة العرب "في تنامٍ مستمر، ولا يقل خطورة عما هو عليه في أفغانستان أو باكستان أو العراق أو الصومال" (مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، 2012).

وقد نفت السفيرة الأمريكية السابقة لدى اليمن (باربرا بودين) بدفاعها عن الموقف الأمريكي من الثورة اليمنية بأن يكون متردداً ومرتبكاً، وأكدت على التخوف الأمريكي من الخطوة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تلي إسقاط نظام "عبد الله صالح"، مستشهدةً بما حدث في العراق عقب إسقاط نظام صدام حسين، محذرة من إمكانية أن يغرق اليمن في مستنقع مشكلات يصعب حلها، وتكلفه أثماناً باهظة، إذ رسمت السفيرة السابقة صورة للمشهد السياسي في اليمن تُظهر ثورة شبابية مطالبة بالتغيير وإسقاط النظام، وصراع تقليدي على السلطة بين النظام وأبناء الشيخ "علي عبد الله الأحمر". كما أن هناك تعقيدات في الجنوب المطالب بالانفصال، وتوترات في الشمال بين النظام والحوثيين، ووجود انقسامات عميقة داخل المعارضة وفي الحزب الحاكم، وحتى بين الشباب المحتجين، حيث يوجد في اليمن "أطراف كثيرون ولاعبون كثيرون وأي منهم لا يتمتع بالنفوذ السياسي ولا القوة على أن يأتي بهذه الانتفاضة" (الجزيرة الفضائية، 2011).

تدفع الظروف السياسية والاقتصادية التي يمر بها اليمن بعد الثورة للتدخل الامريكي والقيام بدور أكبر تحت ذرائع شتى ، وتنفيذ أجندتها في اليمن خاصة بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (2140) والذي ينص على إدراج اليمن تحت البند السابع. ويبدو من الواضح أنه كلما كان الوضع رخواً وهشاً كلما ازدادت التدخلات الأجنبية، على صعيد الحرب الأمريكية لمكافحة ما يسمى الإرهاب.(العمراني ،2012)

تمت إجراءات نقل السلطة وفق ما تم التخطيط له، فقد جرى تشكيل حكومة الوفاق الوطني مناصفة وطبقاً للمدة الزمنية المقررة لها، وأقر "محمد سالم" رئيس مجلس الوزراء اليمني الجديد، مشروع البرنامج العام لحكومة الوفاق، المقرر تقديمه إلى مجلس النواب، وانطلق مشروع برنامج عمل الحكومة من الدستور والمبادرة الخليجية، وآليتها التنفيذية، ووضع على رأس أولوياته استعادة الاستقرار السياسي والأمني، وقد تم انتخاب النائب (عبد ربه منصور هادي) رئيساً للجمهورية بالتوافق الوطني في فبراير 2012، حيث تمت عملية نقل السلطة من الرئيس اليمني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابق "علي عبد الله صالح" بسلاسة، وكان لعبد ربه منصور هادي أداء مميز منذ ان تولى الرئاسة، وخاصة فيما يتعلق بالموقف من العمليات العسكرية الأمريكية ضد تنظيم القاعدة داخل اليمن والتعاون مع الولايات المتحدة في هذا المجال، فبينما انتهج الرئيس السابق نهج "إنكار" هذا التعاون وحرص دائماً على التأكيد على أن طائرات بلاده هي التي تضرب تنظيم القاعدة وأنه لا دور للطائرات الأمريكية في تتبع عناصر التنظيم، فإن الرئيس هادي تخلى بقدر من الصراحة والجرأة، ولم يخش تأكيد تعاونه مع الولايات المتحدة، وصرح بأنه صادق شخصياً على كل غارة شنتها الطائرات الأمريكية داخل اليمن، بل قدم تفاصيل عن مركز للعمليات المشتركة في بلاده يعمل به عسكريون واستخباراتيون من الولايات المتحدة والسعودية وعمان لمراقبة المهام المتعلقة بمكافحة الإرهاب(سلامة، 2012) .

وقد دعمت الولايات المتحدة اليمن في مؤتمر الحوار الوطني وعملية الانتقال والحرب ضد الإرهاب، بما في ذلك تقديم أكثر من 500 مليون دولار كمساعدات تعهدت بها للحكومة اليمنية بين 2012 و 2014. وبعد ان خرجت اليمن من مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على مجموعة من الأطر النظرية التي من المفترض أن تؤسس للبناء السياسي والدستوري في البلاد، اخذ الانقسام في الظهور بطريقة أكثر خطورة. وانفجرت الأوضاع عسكرياً في دماج وبعدها عمران التي سقطت في أيدي الحوثيين مطلع تموز 2014، ليتوج ذلك بسقوط صنعاء، في نهاية ايلول 2014. (ابراهيم، 2015)

في ضوء النماذج العربية السابق ذكرها، نخلص إلى أن أدوات القوة الناعمة التي وظفتها، أو عملت على ترويجها الولايات المتحدة، قادت إلى مظاهر مختلفة من حالات الصراع الداخلي والحروب الأهلية والتدافعات العشائرية والقبلية، وما عزز من حالات الفوضى وعدم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقرار بعد تغيير الأنظمة السياسية في البعض منها، هو غياب الوعي بشروط العمل الديمغرافي والانتقال السلمي للسلطة وتغليب الولاءات الفرعية على الهوية والولاء الوطني.

www.manaraa.com

المبحث الثالث: الآثار المترتبة على بنية النظام الإقليمي العربي (تفكيك الدول العربية، الفوضى الخلاقة)

عرّف "سمير الزبن" النظام الإقليمي العربي بأنه: "عبارة عن شبكة العلاقات الكثيفة بين وحدات النظام ومجمل التفاعلات والروابط الرسمية وغير الرسمية، سواء تبلورت في إطار مؤسسي وأخذت شكلاً قانونياً نظامياً أم بقيت تفاعلات وروابط خارج الإطار المؤسسي والقانوني والتي تستمد معناها وشرعيتها من الانتماء القومي العربي".(الزبن، 2001: 19)

كما عُرّف النظام الإقليمي العربي بأنه: "منظومة البلاد العربية من موريتانيا إلى الخليج والذي يربط بين أعضائه عناصر التواصل الجغرافي والتماسك في العديد من العناصر اللغوية والثقافية والتاريخية والاجتماعية والمصير المشترك"(هلال،1983 :35). وعليه فإن أي نظام إقليمي يرتكز في بنائه الهيكلي إلى مجموعة من نقاط القوة وتكون هذه النقاط ذات تأثير قوي في أنماط السلوك والتفاعل داخل النظام، وهذا الوضع ينطبق على النظام الإقليمي العربي الذي يمتلك موارد متعددة هي بمثابة نقاط قوة ذاتية يمكن الاستفادة منها في العلاقات مع دول العالم.

لا بد من الإشارة في ضوء ما تقدم، أن استعمال مفهوم النظام الإقليمي العربي يستخدم للدلالة على مجموعة الأقطار العربية وطبيعة العلاقات السائدة بينها من التأكيد على خصوصية العلاقات التي تربط بين الأقطار العربية، فالنظام العربي ليس نظاماً إقليمياً فحسب بالمعنى الجغرافي لكنه نظام إقليمي قومي بمعنى الروابط والشعور بالانتماء (هلال، 1983 :36).

ينفرد النظام الإقليمي العربي بأنه نظامٌ يمتاز بخصوصية تتعدى جميع المحددات اللازمة لوجود أي نظام إقليمي أخر؛ لأنه يحتوي على بُعد ثقافي قيمي، وهذا المحتوى يؤثر على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طبيعة التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية المكونة لأطراف النظام العربي، ولعل أهم ما يميز هذا النظام انسجامه البشري والجغرافي مما جعله يشكل نسيجاً متجانساً في علاقاته مع الأطراف المكونة له، على الرغم من وجود هيكل تنظيمي له يتمثل بجامعة الدول العربية، فلو أن النظام الإقليمي العربي كان مقتصراً على مجرد مجموعة من التفاعلات المتزايدة ليست كلها تعاونية أو صراعية بين الوحدات المكونة له، لما استطاع تحقيق شكل من أشكال التعاون السياسي كما هو ممثل في الجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربي.(ياسين، 1986: 151)

اتسم النظام الإقليمي العربي على مدى تطوره منذ الحرب العالمية الثانية بعدم الاستقرار، والتغير في التحالفات بين أعضائه، وسعت قوى إقليمية وعالمية إلى اختراقه، والتأثير على تفاعلاته، وتحالف بعض الحكومات العربية مع أطراف غير عربية سعياً لمد نفوذها أو حفاظاً على بقائها، ونتيجة لتلك السمات اكتسب النظام طابعاً "انتقالياً"، وخلافاً لنظم إقليمية أخرى في مناطق الجنوب كأمريكا اللاتينية وجنوب شرق أسيا وإفريقيا التي تحركت في مسارات تضامنية محددة، فإن النظام العربي بات يراوح مكانه دون تغير جوهري في أنماط العلاقات بين دوله، ولم تؤد التجديدات المؤسسية فيه إلى تحول حقيقي، فعلى سبيل المثال، تبنى النظام خطوات مهمة مثل إنشاء البرلمان العربي أو انعقاد مؤتمرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن سرعان ما كشفت الممارسة عن تفريغ هذه التطورات من محتواها الحقيقي وعن هشاشة تأثيرها (ربيع،2015: 105).

ولعل ما أسهم في تراجع أدوار النظام العربي عن تأدية مهامه في الانتقال إلى حالة أكثر قبولاً في التضامن العربي هو ما جاءت به نظرية الفوضى الخلاقة، والتي يدعوا أنصارها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى ضرورة تفكيك البنية الهيكلية التقليدية لمؤسسات الدولة والمجتمع في أنه بنية هيكلية بديلة، تأخذ على عاتقها مهمة البناء والاستقرار بمعنى أخر من وجهة نظر أنصار نظرية الفوضى الخلاقة بعد التفكيك ضرورة لا بد منها لإعادة هيكلية المنظومة الاجتماعية بإقامة أنظمة سياسية بديلة يتوقع لها، أو يفترض بها، أن تقوم بعملية البناء لتحقيق الاستقرار، وهي عملية (خلّاقة) أو (بنّاءة) من وجهة نظر أصحابها.

ويستند المنطق الذي تُبنى عليه نظرية التفكيك الخلاق، أوالفوضى الخلاقة، إلى افتراض مفاده، إن بعض المجتمعات تعيش في حالة ركود سياسي واقتصادي، ومنها تحديداً المجتمعات العربية، وحالة الركود هذه بحاجة إلى نوع من الدينامكية الفاعلة، ويتم ذلك من خلال تحريكها لتنتقل من حالة الركود والجمود، إلى حالة الفعل والحركة. وقد يرافق عملية التحول والانتقال هذه نوع من عدم الاستقرار وغياب الأمن أو انعدامه (الفوضى)، وهما حالتان يفرضهما فقه الضرورة، أي ضرورة التغيير، إذ لا تغيير إلا بعد المرور بحالة اللاأمن واللااستقرار، إلا أنهما سيقودان في النهاية إلى الأمن والاستقرار وهما يجسدان حالة (خلّاقة) (العبد الحليم،2015 : 38).

وفي ضوء خبرة المرحلة الانتقالية لدول الربيع العربي يبدو إن الفوضى الخلاقة تمظهرت بمظاهر عدة لعل أهمها:

1. تفكيك الدولة عن طريق تمزيق نسيجها الاجتماعي: وذلك عن طريق إثارة النعرات الطائفية والصراعات العرقية الحادة في الدول التوافقية القائمة على أساس التوازن في مكوناتها الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. تدمير البنية المؤسساتية لدولة بتحويلها من دولة مؤسسات إلى دولة طوائف مسندة بميليشات عسكرية تحكمها ولاءات طائفية، وعرقية، وعشائرية، ومن نماذجها (العراق، لبنان، الصومال، اليمن، ليبيا).
3. زعزعة الاستقرار الأمني: إذ غالباً ما يرافق زوال الدولة مؤسساتها وأجهزتها الأمنية، بروز مكونات متصارعة ومتقاتلة خلال الفترة التي تلي انهيارها، حيث تسود حالة من الفراغ الأمني تحاول ملئها المكونات السياسية الجديدة، وكل منها تسعى إلى الزعامة والقيادة مع أقصى درجات التهميش للكتل الأخرى.
4. فوضى وعدم استقرار اقتصادي يتخذ مظاهر متنوعة، كعمليات السلب والنهب المستمر، وسرقة المال العام، وتعطيل المرافق الإنتاجية، الكساد، البطالة، الاستدانة من الخارج، تهريب رؤوس الأموال، والسيطرة الرسمية على المؤسسات المصرفية.
5. التعبئة الإعلامية، فالجهة التي ترعى عملية التغيير تعمل على توظيف أجهزتها الإعلامية، وبتقنيات عالية، بهدف إزالة كل ما هو عالق بالذهنية الجمعية عن العهد القديم، واستبداله بالتنميط الترميزي للعهد الجديد. وهذا كله يقود إلى تغييب روح الانتماء وإضعاف الهوية الوطنية. (سلامة، 2005: 9)

شكل دخول العراق للكويت عام 1990 والحرب على العراق عام 1991 واحتلاله عام 2003 مقدمات لتقويض ركائز النظام العربي الإقليمي. وما عزز من هذه الحالة، بروز وتنامي رد الفاعلين غير الحكوميين من مليشيات وجماعات إرهابية مسلحة عملت تحت سلطة الدولة واشتبكت مع قواتها النظامية، أو فيما بينها في صراعات مسلحة مفتوحة وتمكنت من السيطرة على أجزاء من أقاليمها، كما حدث في العراق وسوريا وليبيا واليمن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويرى "روبرت روتبيريج" أن الدول المنهارة باعتبارها إحدى مراحل الدولة الفاشلة، هي الدولة العاجزة عن أداء وظائفها لفترة طويلة من الزمن(Robert I.,2003: 9)، وقد طور "وليام زارتمان" هذا التعريف، وأضاف إليه عناصر شملت عدم فاعلية الحكومة المركزية، وتآكل شرعيتها، وتراجع سيطرتها الأمنية على إقليمها، وانتشار حالة من عدم احترام القانون ومن غياب النظام (Valenti 2007:115).

وتختلف الدولة المنهارة عن الدولة التي تمر بأزمات عابرة، حيث تكون غير قادرة على إدارة النزاع الداخلي، أو توفير الخدمات الاجتماعية لفترة قصيرة المدى تكون مرتبطة بفترة الأزمة، ولكنها لا تزال تحتفظ بالسيطرة على أجزاء مهمة من إقليمها. وقد شهد لبنان هذا النمط من الدولة خلال الفترة من 1959 إلى 1967 ويبرز ذلك من خلال الصراع الداخلي بين مكونات المجتمع اللبناني وتزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين، مما ولدّ حالة من النزاع التي أثرت على قدرة الدولة على الحفاظ على استقرارها، وخلال الفترة من 1970 إلى 1977، كانت الصومال مقسمة إلى ثلاثة أقسام قسم فرنسي وقسم إيطالي والأخر بريطاني استقل الجزءان الإيطالي والبريطاني عام 1960 وكونا جمهورية الصومال المتحدة واستقل الصومال الفرنسي عام 1977 مكونا دولة جيبوتي، وحدث نزاع حدودي بين الصومال وكينيا عام 1963 وبين الصومال وأثيوبيا عام 1964، وقد تطور الأخير إلى نزاع مسلح. لقد ظل الحلم الصومالي بوطن واحد لكل الصوماليين "الصومال الكبير" يراود أذهان الصوماليين، وفي الفترة من 1977 حتى 1991 حدثت ثلاثة نزاعات مسلحة وهي: الحرب ضد أثيوبيا 1977-1978 والقتال بين الحكومة والحركة الوطنية الصومالية في شمال غرب البلاد والنزاع بين الحكومة والقوات التحريرية العشائرية 1989-1990، وقد حدد "كاتي كليمون Caty Clement" أسباب انهيار الدول، ببعض المتغيرات والتي قام بتطبيقها على الصومال، ويوغسلافيا، ولبنان في فترات زمنية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

متعددة وانتهى إلى توافر أي منها بصورة منفردة غير كافٍ لانهيار الدولة، فلا بد من توافرها مجتمعة (أنظر جدول رقم 1). ويؤكد كليمون أهمية وجود هذه العوامل مجتمعة والتي تتمثل بوجود بيئة دولية داعمة لانهيار الدولة، وحدوث أزمة اقتصادية تؤثر على استقرار الدولة ووجود جماعات عرقية ودينية متمايزة، وحدوث خلافات بين النخب السياسية، وعند توافق حدوث هذه العوامل في فترة معينة لدولة ما فإن ذلك سيؤدي إلى انهيارها، حتى تبدأ الدولة الدخول في مرحلة الانهيار، فالعلاقة بين الأسباب أو المدخلات والمخرجات هي علاقة طردية، أي كلما توفرت جميع أسباب الانهيار وتفاعلت فيما بينها، يكون مخرج الانهيار حتمياً، والعكس صحيح أي كلما تحكمت الدول في هذه المتغيرات ووظفتها لصالح تنمية مجتمعاتها، كانت أكثر قدرة على الاقتراب من حالة الدولة القوية(Caty, 2005 :11).

جدول رقم (4)

مراحل إنهيار الدولة

المرحلة	الحالات	المتغيرات				المخرجات		
		بيئة دولية داعمة	ازمة اقتصادية	جماعات متمايزة	تدوير النخبة	دولة قوية	دولة في حالة الأزمة	الدورة المنهارة
دولة قوية	لبنان 1959-67	0	0	0	0	1	0	0
	الصومال 1970-77	0	1	0	0	1	0	0
	يوغوسلافيا 1974-80	0	0	0	1	1	0	0
دولة في حالة أزمة	لبنان 1957-58	1	1	0	1	0	1	0
	الصومال 1968-69	1	1	0	1	0	1	0
	يوغوسلافيا 1962-72	0	1	1	0	0	1	0
الدولة المنهارة	لبنان1975	1	1	1	1	0	0	1
	الصومال 1990-91	1	1	1	1	0	0	1
	يوغوسلافيا 1990-91	1	1	1	1	0	0	1

- عند توافر المتغير، يتم استخدام الرمز (1) وفي حال عدم توافره، يتم استخدام الرمز (0).

Caty Clemnt, Op.Cit.,p.16

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتمثل المتغير الأول فيما سماه كليمون البيئة الخارجية "المتناقضة" أي الداعمة لاستمرار الدولة، بصرف النظر عن درجة تماسكها الداخلي، مع تردد القوى الدولية في التدخل لتغيير الأوضاع في تلك الدول، نتيجة التحولات في هيكل الفرص السياسية والاقتصادية(Aidan ,2007: 7).

وتجدر الإشارة إلى أن بعض المفكرين يعتقدون أن عملية انهيار الدولة هي عملية محلية بشكل كبير، لا تتأثر بصورة كبيرة بالعقوبات والمساعدات الخارجية، والتدخل السياسي العسكري، ولكن الخبرات العملية تفيد بأهمية هذا المتغير(Caty, 2005:14)، إذ كان سبباً في نشأة العديد من الدول الضعيفة أثناء الحرب الباردة، حيث أدت الثنائية القطبية، وما صاحبها من موجة تصفية الاستعمار، إلى احتمالية ظهور دول جديدة ضعيفة يدعمها أحد القطبين. ومع نهاية الحرب الباردة سرعان ما زالت جميع أشكال الدعم والمساندة الخارجية لها، مما أدى إلى انهيار العديد من هذه الدول في بداية التسعينيات مثل الصومال.(Barry, 2003: 250).

ويتمثل المتغير الثاني في وجود أزمة اقتصادية حادة، أو نمو اقتصادي سريع، يؤدي إلى تحول ما في النظام الاقتصادي للدولة، حيث يؤكد التحليل النوعي إلى تحول الاقتصاد من اقتصاد مركزي موجه إلى اقتصاد السوق الذي يولد حالة من التنافس بين الفئات الاجتماعية المختلفة، وقد تتجه هذه الفئات للتحرك مطالبة بالانفصال عن الدولة، كما هو في النموذج السوداني، حيث انقسمت السودان في يوم السبت التاسع من تموز 2011 إلى دولتين لتصبح دولة حديثة مستقلة في العالم، وهو ما يؤدي في النهاية إلى انهيار الدولة. بينما يشير التحليل الكمي إلى حدوث تراجع كبير في معدل النمو، أو في حالات الكساد الاقتصادي، قد يؤدي إلى ظهور أزمة اجتماعية وسياسية حادة (Antonia, 2001:1)، وقد لعب هذا المتغير دوراً مهماً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في إضعاف الدور المصري، ومن ثم تحريك الشعب المصري من أجل المطالبة بالتغيير في 25 يناير 2011، حيث كانت الحكومة المصرية عاجزة عن توفير فرص العمل، أو رفع المستوى المعيشي لفئات واسعة من الشعب، كما أدى ازدياد شدة الأزمات الاجتماعية إلى التعجيل بالمطالبة بتغيير النظام.(عمروش، 2012)

وينصرف المتغير الثالث إلى تعبئة المجموعات المتقدمة، أو ذات الهويات المتمايزة، سواء المستندة إلى العمر، أو الجنس، أو الدين، أو اللغة، حيث تصبح هذه الهويات محركاً أساسياً للتعبئة السياسية، وللتحرك الثوري، وعادة ما تعاني هذه الجماعات من الحرمان النسبي، ويهدف تحركها للتأثير بشكل مباشر في رفاه وأمن أصحاب السلطة والنفوذ.وبدأ تداول هذا المفهوم في الدوائر الأكاديمية، ودوائر صنع القرار، منذ تسعينيات القرن العشرين، خاصة بعد استخدام الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق "بيل كلينتون" هذا المفهوم لوصف بعض الدول التي لم تعد قادرة على ممارسة وظائفها الرئيسية والتي باتت مهددة الأمن الدولي(عمروش، 2012: 26).

ويعرف (مايكل ايجناتييف) الدولة الفاشلة بأنها الدولة التي تفقد فيها الحكومة المركزية احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في إقليمها، والذي يراه من الوظائف الرئيسية للدولة، ومن خلاله لا يمكن تحقيق وظائف الدولة الأخرى، مثل تقديم الخدمات الاجتماعية(الصايغ، 2015)، بينما قدم "ويليام زرتمان" تعريفاً آخر لها، حيث عرفها بأنها الحالة التي تضحى فيها الدولة عاجزة عن أداء وظائفها، نتيجة انهيار أو تفكك هياكل الدولة، وفقدها شرعيتها، مع انهيار القوانين والنظام السياسي بأكمله، حيث تواجه معظم الدول الفاشلة حركات تمرد داخلية، واضطرابات مدنية(عمروش، 2012: 26).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حددت عدة مؤسسات دولية عدة مؤشرات على فشل الدولة، فعلى سبيل المثال، تعتمد مؤسسة صندوق السلام، بالتعاون مع مجلة "Foreign Policy" الفورين بوليسي، مجموعة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، في تصنيفها للدولة الفاشية، مثل تصاعد الضغوط الديموغرافية وما ينتج عنها من نزاعات، وغياب التنمية الاقتصادية، وفقدان الشرعية الدولية، وتدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين واستناداً لهذه المؤشرات، تقسم الدول إلى فئات ثلاث، هي فئة الدولة المستنفرة Alert States، فئة الدول المنذرة بالخطر Danger Zone، وفئة الدول المتوسطة، وفئة الدول المستقرة.(عمروش، 2012: 26)

واستناداً لهذه المؤشرات، يشير التقرير الثامن الخاص بالدول الفاشلة، والذي نشرته مجلة الفورين بوليسي في يونيو 2012، إلى تصدر الدول الإفريقية المواقع الخمسة الأولى في قائمة الدول الفاشلة، حيث تعد كل من الصومال، والكونغو، والسودان، وتشاد، وزيمبابوي، من أكثر الدول فشلاً في العالم، ثم تليها افغانستان، وهايتي، واليمن، والعراق.

ويتعلق المتغير الرابع بغياب تدوير النخبة، واستيعاب النخب الجديدة، وما ينتج عنه من عدم استقرار حاد يؤدي لانهيار الدولة. فإن قدرة النظام على استيعاب النخب الجديدة، مرتبط بوجود آليات لإدارة النزاعات السياسية، تعمل على تحجيم العنف السياسي. فالنظام السياسي المثالي يحافظ على استقراره عن طريق آليات الاستيعاب المتبادل، وهذه الآليات تسمح باندماج قيم النخب ذات الدعم الواسع، بحيث يصبح القادة الوطنيين أصحاب مصلحة ما في استمرار استقرار النظام السياسي(عمروش، 2012: 26).

وينتج عدم الاستقرار عادة عن فشل استيعاب النظام للجماعات الأخرى، وعن رفضه مشاركتها في السلطة، كما يتولد عادة خلال المراحل الفاصلة بين عملية الانتقال للديمقراطية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعملية سقوط النظام الشمولي(المديني،2011 :124)، وهذا الوضع ينطبق على حالة اليمن، حيث رفض الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، إشراك باقي النخب اليمنية المتمثلة في شيوخ القبائل في اتخاذ القرار، وبالتالي تم تهميش القوى السياسية وتغليب حكم الفرد(سالم،2012).

ويعد العراق نموذج أخر للدولة الفاشلة، حيث شهد بعد سقوط النظام السابق في عام 2003 تحولاً في أطراف المعادلة بين من هم في السلطة ومن هم في المعارضة وقد لعبت الصراعات المذهبية والعرقية دوراً كبيراً في تغيب نموذج الدولة (الديمقراطية) التي بشر بها قادة الاحتلال للعراق، وبالتالي عجزت الدولة العراقية بكل مؤسساتها عن أن تكون نموذج للدولة الوطنية الجامعة لكل الهويات الفرعية. ويبدو أن السبب الرئيس يعود إلى عدم الاتفاق بين المكونات السياسية وتقاطعها في ثلاث قضايا رئيسة:

1. الموقف من إرث الدولة العراقية الحديثة منذ عام 1921 إلى لحظة سقوط حكم البعث عام 2003، ويشمل ذلك الموقف من هوية الدولة، والجيش، وحزب البعث.
2. رؤيتها للنظام السياسي للعراق، ويشمل ذلك بالأساس الموقف من الدستور.
3. رؤيتها لمستقبل الدولة العراقية(الكبيسي، 2013 :3).

ويشار إلى مشكلة القوى السياسية السنية على أنها عدم تقبل واقع العراق بعد 2003، إذ بعد أن كانت أقلية ديمغرافية تحكم أغلبية شيعية، تحولت إلى أقلية سياسية. ومن ثم انعكس ذلك في عدم وضوح في الرؤية لمستقبل العراق، فتدرجت في مواقفها من الرفض المطلق والمقاطعة، إلى المشاركة ذات الموقف السلبي الرافض لدستور 2005 (بيتر وغالبريث، 2007 :226)، إلى المشاركة الايجابية في انتخابات 2005.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبدو أن مشكلة السنة في العراق ظهرت مع تبني النظام السياسي العراقي بعد 2003 الديمقراطية التوافقية، ومشكلة الديمقراطية التوافقية في المجتمعات التي تفتقد للاندماج السياسي والاجتماعي تتحول إلى نظام قائم على المحاصصة الطائفية والعرقية، لأنها تتعامل مع المكونات الاجتماعية كأرقام، ومن ثم يسمح ذلك باختيار أشخاص ليسوا بالضرورة يمثلون مناطقهم بقدر ما يتطلب انتمائهم القومي أو الطائفي لملء الفراغ العددي. وعلى ذلك يشكو السنة من " التهميش" على الرغم من مشاركتهم في مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية.

وكان موقف السنّة الرافض للدستور العراقي النافذ لعام 2005 واضحاً عند عرضه على الاستفتاء الشعبي على دستور العراق في 15 تشرين الأول 2005، إذ صوّتت ثلاث محافظات ذات الأغلبية السنية بـ(لا) في الاستفتاء. محافظة صلاح الدين صوّتت ضد الدستور بنسبة 81%، و محافظة الأنبار صوتت بـ (لا)بنسبة 97%، أما محافظة الموصل فقبلت الدستور بنسبة 54% كون نسبة السنة في محافظة نينوى لا تتجاوز 60% . ووقتها كان المبرر الرئيس للرفض هو أن الدستور يضع أساساً لتقسيم العراق عبر إقراره للنظام الفيدرالي على اعتبار أنه يحمل بوادر التقسيم، لكن المفارقة الكبرى بعض النخب السياسية يدعون اليوم وبقوة إلى إقامة إقليم فدرالي يضم محافظات صلاح الدين والموصل والأنبار، ومستخدمين شعار "تهميش السنة" مبرراً للأقلمة (al-NUJAIFI, 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وشهدت الفترة 2011–2014 توتراً بين قياديين سياسيين سنة وبين الحكومة المركزية بزعامة نوري المالكي،[†] انعكست على استقرار الوضع العام في العراق وتزايد أعمال العنف. وكما يرى Anthony H.Cordesman أن هذه التطورات أشارت بوضوح إلى أن العراق هو "أمة في أزمة" لأنها مثقلة بتاريخ طويل من الحروب والصراعات الداخلية على السلطة، وفشل في الحكم. وخلقت قيادته الفاشلة زيادة مطردة في الطائفية والانقسامات بين الشيعة والسنة. وعليه أن التهديدات الرئيسة في البلاد تنتج عن جروح ذاتية يسببها قادة سياسيون،إذ شهد العراق العديد من الهجمات الوحشية التي أدت إلى قتل وجرح وتشريد عشرات الآلاف من المدنيين الأبرياء وتدمير البنى التحتية. صراعات داخلية وحشية مذهبية و طائفية وقومية لاحتكار السلطة والتفرد بالحكم. وشجع على شيوع هذه الحالة وترسيخها القيادات السياسية العراقية بمختلف إنتمائاتها الدينية– الطائفية – والقومية والعرقية، فالقيادات السياسية نجحت في خلق الانقسامات الطائفية بين السنة والشيعة ونجحت في خلق الانقسامات العرقية بين العرب والكرد (Anthony H,2014).

ولقد انعكس فشل القيادات السياسية في إيجاد آليات لحسم النزاع على السلطة والنفوذ، بشكل واضح، على تزايد أعمال العنف المسلح، بعد أن شهدت انحساراً في 2008، حيث بقي شكل الدولة العربية عما كان عليه في ظل النظم السلطوية، إلا أن التغير الرئيسي الذي حدث، والذي يحد من قوة كيان الدولة في مواجهة المواطنين، هو تحرر المواطن البسيط من الخوف من

[†] إذ شهدت المحافظات ذات الأغلبية السنية مظاهرات بدءت في كانون الأول/ ديسمبر 2012 على خلفية صدور مذكرة اعتقال بحق وزير المالية الاسبق "الدكتور رافع العيساوي". ورغم تعدد قيادات التظاهر وتنوع مطالبيها إلى درجة فقدانها للوحدة والتنظيم إلا إنها رفعت شعارات رافضة "التهميش السياسي"، وتطالب بإلغاء قانون مكافحة الإرهاب، وقانون المسألة والعدالة "اجتثاث البعث"، والمطالبة بالعفو العام عن سجنائهم. هذه الشعارات غالباً ما تستخدمها القوى السياسية السنية كتعبير عن رفضهم الواقع السياسي العراقي بعد 2003.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سلطة الدولة، وما يرتبط به من التحول من الدولة القابضة المستبدة إلى الدولة المؤسسية المحايدة إزاء القوى الاجتماعية والسياسية، حيث لم تعد الشرعية تستمد من الصفة العسكرية والأمنية للدولة، أو من العلاقات الخاصة التي تربط نظام الحكم بقوى رأسمالية قوية، أو فاعلين دوليين ذات نفوذ، وإنما أصبح مصدر الشرعية هو المواطن الذي يستطيع أن يعبر بحرية عن معارضته، أو عدم اتفاقه مع القرارات الصادرة عن أجهزة ومؤسسات الدولة، بما ذلك المؤسسة العسكرية والمؤسسة الأمنية، ولم تظهر بعد الآثار الايجابية للثورات العربية على العلاقات العربية– الإقليمية، والعربية –الدولية، ويعود ذلك إلى عدم الانتهاء بعد من ترتيب الأوضاع الداخلية في البلدان العربية، وإلى خشية الدول العربية المحافظة والغنية من امتداد آثار الثورات العربية إليها، إلى جانب الحذر الذي يشوب المواقف الدولية إزاء الآثار التي يمكن أن تنجم عن هذه الثورات(King,2009: 203).

وانعكست المتغيرات السابق ذكرها على النظام الإقليمي العربي وبالشكل الذي قوضت فيه الروابط التي تجمع عناصرها. إذ شكل احتلال العراق وسقوط نظامه السياسي عام 2003 على يد الولايات المتحدة نقطة تحول في المنطقة العربية، كما وأن هذه الأزمات والحروب في الوطن العربي تسببت في حدوث فراغ استراتيجي عربي كبير أدى إلى تدخل القوى الخارجية والإقليمية، حيث باتت إيران في وضع أقوى، وتركيا اتجهت نحو الانخراط في المصالح المباشرة في العراق على مستوى النفط والأكراد والطوائف المذهبية،(عتريسي، 2015: 40) وعلى الرغم من التفاوت بين نفوذ كل من إيران وتركيا فإن الدول العربية منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وسقوط نظام حسني مبارك عام 2011، أصبحت سوريا بعد الثورة عام 2011 دولة فاشلة في ضوء تزايد حدة الصراع الدولي والإقليمي نتيجة انتشار الجماعات المتطرفة فيها وتوسع دائرة الصراع من الإطار المحلي إلى الإطار الإقليمي، هذه الدول تمثل نماذج للدول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهشة والضعيفة والمفككة أمام التدخلات السياسية والعسكرية والأمنية من قبل قوى إقليمية ودولية، وكذلك من قبل الجماعات الإرهابية مثل الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" والقاعدة وغيرها، والتي أصبحت تلعب دوراً مهماً في تحديد مصير المنطقة، وممارسة نفوذها لملء هذا الفراغ وتحقيق مكاسب إستراتيجية وسياسية واقتصادية (دياب، 2015: 70).

هناك علاقة جدلية بين انهيار الدولة، واندلاع الثورة، حيث تشير بعض الأدبيات إلى أن الثورة هي أحد المتغيرات التي تؤدي إلى ضعف الدولة، أو أنها عارض على بدء انهيار الدولة. بينما تفيد الثورات العربية بأن الثورة هي نتيجة لعدم قدرة الدولة بالقيام بدورها بشكل فاعل، حيث نتجت هذه الثورات عن فشل الأنظمة في كل من مصر وتونس وليبيا في احتواء أشكال الصراعات السياسية بين المجموعات المختلفة، وعن تركز الحكم في يد كل من مبارك، وزين العابدين، والقذافي على التوالي، مع تهميش دور بقية المؤسسات، وما أرتبط بذلك من استخدام هذه الأنظمة للعنف المفرط في مواجهة المطالب الاجتماعية المشروعة، والتي سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية، وتبعها تفجر الثورات العربية، وإحداث القطيعة مع الدولة البوليسية في كل من هذه الدول (MurielAsseburg, 2012: 11).

ومن أهم مظاهر انهيار الدولة العربية في مرحلة الربيع العربي، والذي يعبر عن مستوى الضعف في قدرة الدولة على إدارة وتنظيم السلطات، ويتمثل ذلك بانتشار العنف والحروب الأهلية والثورية، فالحروب الأهلية، سواء كانت ذات طابع وطني، أو ديني، أو أثني، يكون هدفها إحداث تغيير كبير، سواء من أجل الحصول على الحكم الذاتي، أو الاستقلال (بشارة،2011: 6). ومثال على ذلك الصراع الإثني في السودان، والصراعات القبلية في ليبيا، بعد سقوط نظام القذافي، كذلك النموذج العراقي وما يواجهه من مشاكل وصراعات داخلية أدت وتؤدي إلى شلل النظام السياسي في العراق وإدارة الدولة بشكل صحيح. أما الحروب "الثورية"،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي التي تنشأ عادة بين الحكومة والجماعات السياسية المنظمة، والتي تهدف إلى الإطاحة بالأنظمة، وإنهاء احتكار السلطة من قبل فئة معينة. وقد شهدت ليبيا، أثناء عملية تدخل حلف الناتو للإطاحة بنظام الرئيس الليبي السابق "معمر القذافي"، هذا النمط من العنف، والذي أدى لسقوط نحو 160 ألف ضحية، وقعوا خلال قصف المنشآت المدنية من منازل، ومدارس، ومستشفيات، ومساجد، ونتيجة لاستعمال أسلحة مُحرّمة دولياً(ميسان، 2012).

وصاحب هذه الحروب العديد من عمليات الإبادة والاغتيال السياسي، والتي قد تستهدف جماعات سياسية محددة، قد تكون متمايزة لغوياً، أو دينياً، أو أثنياً. ومثال على ذلك، الإبادة التي تجري في سوريا من قبل القوات النظامية، فضلاً عن الضربات الجوية، خصوصاً ما يقوم به سلاح الجو الروسي في التعرض إلى مواقع ومدن استهدفت حياة العديد من الأبرياء (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2009).

وهنا نجد من المفيد الإشارة إلى مفهوم أو نظرية الفوضى الخلاقة باعتبارها واحدة من النظريات التي ساهمت في التمهيد لمظاهر تفكك بعض الدول العربية، أو خلق حالة الفوضى وعدم الاستقرار فيها والتي انعكست بنتائجها السلبية على النظام الإقليمي العربي، تعرف الفوضى الخلاقة بأنها "فلسفة سياسية تعمل على تحويل دولة إلى حالة من الفوضى بحيث يتم تدمير أو تقليل سلطة القانون التي تربط المجتمع الواحد في الدولة. وتخلق هذه الفوضى حالة جديدة من النظام وتفرض أمراً واقعاً يكون هدفه الرئيس عادةً إسقاط النظام السابق" (الشيخي، 2011: 2)، وتعتمد نظرية الفوضى الخلاقة في الأساس على ما أسماه المفكر "صموئيل هنتجتون" بـ"فجوة الاستقرار" (وهي الفجوة التي يشعر بها المواطن بين ما هو كائن وما ينبغي أن يكون، فإن انعدمت الحرية الاجتماعية والاقتصادية مثلاً وكان الفساد مستشرياً في الدولة، فسيكون من الصعب عليها الاستجابة لأي مطالب شعبية إلا بمزيدٍ من الفوضى التي ستقود في نهاية الأمر

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلى استبدال قواعد اللعبة واللاعبين)، فقد عرف هنتجتون عريف الفوضى الخلاقة: (بأنها حالة من عدم الاستقرار تصيب عصب منطقة من مناطق العالم تؤدي إلى انهيار للمنطقة وتصب في مصلحة الدولة المسببة للفوضى) (Huntington, 2000: 5).

وبالعودة إلى نظرية (الفوضى الخلاقة) نجد أن هذا المفهوم تبلور بشكل واضح في عام 2005 مع ما طرحته وزيرة الخارجية الأميركية السابقة "كوندوليزا رايس" استناداً إلى بعض أدبيات المحافظين الجدد، وذلك لمعالجة أوضاع الشرق الأوسط، ولا سيما بعد أزمة الاحتلال العراقي للكويت وما ترتب عليه من تداعيات كان لها نتائج سلبية على النظام العربي. وتقوم الفكرة المركزية لهذا المفهوم على تدمير بنية قائمة مختلة لتشييد أخرى جديدة من ركام القديمة، ورأت "كوندوليزا رايس" والمحافظون الجدد أن منطقة الشرق الأوسط منطقة مضطربة لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وان عدم الاستقرار يحتاج إلى إعادة تشكيل المنطقة بصورة تعالج مواطن الخلل في هذه البنية الشرق أوسطية (Joan, 2006).

يستمد واضعو هذه النظرية أفكارهم من النظريات التي وضعت سابقاً لتقسيم المنطقة العربية مثل (مشروع برنارد لويس)، والتي ترى أن المنطقة العربية هي تجمع أقليات عرقية ودينية لا تستطيع حكم وإدارة شؤونها لذلك هي متخلفة ويجب نشر الوعي المعرفي ومبادئ الديمقراطية حتى لو كان على حساب تشكيل لكل نظام سياسي خاص دين أو مذهب أو عرق، وهذا ما ينتج عنه فوضى خلاقة. وترى الإدارة الأمريكية أن عدم الاستقرار من شأنه أن يولد نظاماً سياسياً ديمقراطياً (العلاج بالصدمة) وتعني تغيير الأوضاع السياسية في الوطن العربي من خلال تغيير الأنظمة مع ما حدث في ليبا ومصر وتونس، تبقى أهم أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية هي الإنفراد بالتفوق الأمريكي في المنطقة لتوفير كل ما يمكن أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تتقدم به الولايات المتحدة حتى لو كان على حساب عدم استقرار المنطقة أو انتشار الفوضى أو تشظية خريطته (الشنقيطي، 2009).

وهكذا، أصبحت الدول العربية تعيش، في مرحلة الربيع العربي، ومنذ عام 2011 حالة من التمزق والضعف والتفكك وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني خصوصاً في ظل ما تشهده المنطقة العربية من متغيرات وتطورات وأحداث كثيرة ومتنوعة ومتعددة، وهذه الأوضاع المعقدة قادت ببعض الدول العربية إلى حالة من الفشل والانهيار كون النظام العربي الرسمي أصبح مجرد جسماً هرِماً لا يستطيع حماية نفسه ولا إحداث التأثير داخل وحداته الداخلية، وهذه الحالة التي يمر بها النظام العربي ليست بجديدة، بل هي امتداد لمراحل سابقة مرت بها الدول العربية بعد إنشاء جامعة الدول العربية في منتصف القرن العشرين، ولكن كانت بدرجات متفاوتة نوعاً ما، ولا يزال يتفاعل معها من خلال ما تشهده المنطقة من ثورات داخلية شعبوية أطلق عليها ثورات الربيع العربي نهاية عام2010 (راشد،2011 :16-19)، وما زالت مستمرة .

تسود المنطقة العربية وعلى أثر ثورات الربيع العربي، حالة من التوتر والترهل والمعاناة، في مواجهة التحديات والمخاطر التي تحيط بها والمشكلات التي تواجهها على مختلف المستويات، وأدت هذه الحالة جعلها نظاماً مخترقاً وعاجزاً عن معالجة الكثير من القضايا بسبب غياب الإرادة السياسية الحقيقية والرؤية الواضحة والخطط السياسية لدى صُنّاع القرار في الدول العربية، وعدم قدرتهم على صياغة إستراتيجية واضحة تهدف إلى تعزيز التعاون وزيادة الموارد وإطلاق الطاقات على قواعد قوية وثابتة من التعاون والتماسك(الهباس،2011 :195-196). ولقد أثرت المتغيرات الدولية والإقليمية والداخلية بشكل سلبي على النظام الإقليمي العربي وخاصة في ظل الازدياد الملحوظ على مستوى التغلغل الخارجي والسيطرة عليه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبدأت مظاهر الاختراق الخارجي للنظام الإقليمي العربي تتضح في عام 1990 باحتلال العراق للكويت، أذ عجزت قياداته ومؤسساته ورموزه على إيجاد حلول للمشاكل والمعضلات البينية بين أعضائه، وتعززت تلك المظاهر باحتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، وقد مثلت عملية الاحتلال هذه علامة تاريخية ومفصل مهم في ملامح الانحلال والتفكك التي أصابت البنية الهيكلية لهذا النظام، وأخذ هذا النظام يتراجع تدريجياً أمام دعوات تبشيرية لخلق مكنونات طائفية – عرقية، أو أقاليم تنزع إلى الاستقلال تحت مزاعم الفدرالية لتكون أمام مشهد التفتت والتشظية أكثر من احتمالات التكامل، أو الاندماج لمواجهة أخطار داخلية ولا خارجية. وبمعنى آخر، أصبحت المنطقة العربية بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003.

وبعد احتلال أمريكا العراق عام 2003، أصبحت المنطقة العربية بمثابة ساحة فارغة أمام أطماع وتنافس القوى الإقليمية غير العربية(إيران،تركيا،إسرائيل) والقوى الدولية كالولايات المتحدة وروسيا، حتى قِيل: أن المنطقة العربية أصبحت ساحة للصراع بين الدول الإقليمية والدولية ولا وجود للعرب فيها (جورج،2012 :40-44)، وهذا ما يتضح على النظام العربي العاجز عن حل قضاياه بنفسه، وحماية دولة من الاعتداءات الإقليمية والدولية، وعدم قدرتها على منعه من التدخل في شؤونها، لأنهم أصبحوا جزءاً محورياً ورئيسياً في حل الكثير من قضاياه المصيرية العالقة منذ زمن بعيد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم التحديات الداخلية التي واجهت النظام الاقليمي العربي ما يلي:

1- أزمة الدولة القائد للنظام الإقليمي العربي: والتي تعتبر من أهم التحديات التي تواجهه في ظل الأحداث التي يعيشها النظام العربي الرسمي من ضعف وتفكك، وهو بحاجة إلى دولة إرتكازية تتولى دور القيادة للنظام الإقليمي العربي المبعثرة دوله (عبد الغني،2011 :63-64)، وهذه الدولة الإرتكازية/"القائد" تقوم بوظائف القيادة الحقيقية للدول العربية وحشد التأييد والموارد من أجل رؤية استراتيجية تطرحها وتحقيق الآمال العربية بالوحدة، وتدرأ بها الأخطار التي تهدد أمن دوله (سامح، 2012 :69-70). وأدى افتقاد النظام العربي الرسمي للزعامة والقيادة بين وحداته، إلى قيام بعض دول الجوار كإيران إلى القيام بتحالفات مع بعض الدول العربية، لتمارس دور القائد في المنطقة من خلال شحذ الصراع، وتفعيل المقاومة في بعض الدول العربية، وبالتالي تحقق إيران مكاسب من وراء ذلك تدفعها للمطالبة بالاعتراف الدولي بدورها ونفوذها في المنطقة في حل القضايا العربية العالقة.

2- ضعف الأنظمة العربية وتآكل شرعيتها وتراجع كفاءتها،حيث أصبحت الأنظمة العربية عاجزة عن الدفاع عن نفسها والتعاون فيما بينها، وذلك بسبب افتقادها للثقة المتبادلة بينها وبين شعوبها، وأدى هذا الوضع إلى جعل النظام العربي من دون فاعلية، مما دفع بعض دوله إلى التوجه لارتباطات خارجية وإقليمية لاستمرار احتفاظه بالسلطة أو لحماية أمنه من أي اعتداء خارجي، وهذا أدى إلى تغلغل هذه القوى الخارجية داخل النظام العربي وسمحت لها بالتدخل في شؤونها الداخلية والتحكم في قضاياه المصيرية وتوجيهها نحو مصالحها. ومن الأمثلة على ذلك: اندفاع سوريا في السنوات الخمسة التي سبقت الأزمة السورية إلى العمل على تعزيز علاقاتها مع تركيا والارتقاء بمجالات مختلفة من التعاون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معها، وكذلك سعت إلى تطوير علاقاتها مع إيران والتحالف معها، وذلك من خلال الموقف الإيراني الداعم لنظام الرئيس السوري بشار الأسد والرافض للمعارضة والثورة ضده (عبد الفتاح، 2011 : 46-47)، وتشير تلك النماذج إلى وجود نظام عربي ضعيف وعاجز؛ بسبب أخطاء في التأسيس والممارسة والأداء، والأهم من ذلك هو عدم وجود زعامة حقيقية قادرة على قيادة الدول العربية وحمايتها من الأخطار التي تحيط بها وتهدد أمنها، بالإضافة لانعدام الرؤية المشتركة لدى دول النظام العربي في التعامل مع المتغيرات الدولية والإقليمية والتكيف معها.

3- تصاعد دور الفاعلين من غير الدول مثل حزب الله، الحوثيين، (تنظيم الدولة الإسلامية داعش)، والقاعدة وغيرهم، حيث أصبحت هذه التنظيمات تلعب دوراً بارزاً في إحداث توتر في العلاقات بين الدول والحكومات في المنطقة العربية (سعد، 2014 :124). مما أدى إلى إضعاف الدولة التي يوجد فيها هذه التنظيمات. وبناء عليه بدأت قوة هذه تزداد داخل الدولة نفسها حتى باتت تسيطر على القرار السياسي فيها بطريقة غير مباشرة، مما أدى إلى ضعف قدرة الدولة على التمسك بالانفراد في موقع السلطة الممثلة للشعب والحاكمية وإدارتها داخل الدولة، أي أن الدولة أصبحت شكل من دون مضمون ولا قرار لها في ظل وجود هذه التنظيمات، بالإضافة إلى حالة من عدم الاستقرار في الدولة وانهيار الأمن فيها(راشد، 2010 :27-28).

4- سياسات إضعاف الحكومة المركزية في الدول العربية بهدف تفتيت الدول العربية وتجزئتها بشكل كلي كما حدث في العراق بعد احتلاله عام 2003 والسودان بعد قطع جنوبه بدولة مستقلة وكذلك ما ينتظر ليبيا واليمن وسوريا. وإذا ما إكتملت هذه الصورة في التجزئة، وعندها تصبح هذه الدول أجزاء مختلفة وأقاليم متعددة من أجل القضاء على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوجه نحو أي شكل من أشكال التعاون والتماسك بين وحدات النظام الإقليمي العربي ومن ثم القضاء على أي إمكانية الى التكامل والإندماج أو التقارب بين الأقطار العربية (الرشدان، 2015: 152).

5- التمسك بعدم إلزامية قرارات مؤتمرات القمة العربية وجامعة الدول العربية، مما يجعل هذه المؤسسات عديمة الفائدة وفاقدة لشرعيتها، ولم يتم تغيير ميثاق الجامعة العربية منذ أن صاغته بريطانيا عام 1945.

6- رغم التغير الحاصل بين القطبين وانتهاء الحرب الباردة، إلا أن الدول العربية لا زالت تحافظ على آليات ومسيرة الالتحاق بأنظمة الأقطاب، بالإضافة إلى الخلافات العربية-العربية التي تزداد باستمرار.

مما سبق يتضح أن الدول العربية فقدت العديد من الفرص لتغيير سياستها والخروج من جمودها وصمتها جراء استنزاف الجهد العربي في معارك جانبية ومصالح غير حيوية أدت إلى فتح المجال أمام الدول المجاورة غير العربية(إيران وتركيا) وقوى أخرى دولية (كالولايات المتحدة وروسيا) إلى التدخل في شؤونها ما أدى إلى تعقيد مشكلاتها وتنوع أزماتها (راشد، 2010 :29)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

الخاتمة

ثمة اتجاهات فكرية اخذت تنضج وتتبلور لدى العديد من النخب الفكرية ومراكز التخطيط الاستراتيجي ورسم السياسات داخل الولايات المتحدة الأمريكية الى اعادة قراءة الدور الذي تلعبه الادوات التقليدية، وفي مقدمتها الاستخدام المفرط للقوة العسكرية، في تحقيق اهداف السياسة الخارجية الأمريكية، بسبب اكلافها الباهظة، وذلك بالدعوة إلى التحول نحو ادوات ووسائل أكثر نعومة، أو أكثر تقبلاً، بالجاذبية والاقناع بدلاً من الضغط والاكراه، لاحداث التغيير المطلوب، أو وصولاً إلى ما يراد انجازه. وهنا برز دور القوة الناعمة التي وجد فيها انصارها ودعاتها أداة لتحسين صورة ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد الدولي. ومن خلال الوقوف على العديد من المساهمات الفكرية في هذا المجال، وبالتوازي مع الفرضية التي انطلقت منها الدراسة نستطيع القول، وبالتوافق مع طروحات مدرسة القوة الناعمة، أن الاثار المترتبة على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لادوات قوتها الناعمة كانت أكثر فاعلية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة العربية، بالمقارنة مع ادوات القوة الصلبة. وفي الواقع، ثمة أسباب عديدة دفعت الولايات المتحدة لأن تبدي استجابة واضحة للدعوات التي تذهب الى تخفيف الاعتماد على القوة العسكرية، فوظفت لتحقيق هذه الغاية وسائل وادوات ثقافية واعلامية وسياسية، حققت انجازات كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتطلع إليها، ولعل ما يأتي في مقدمتها نشر الديمقراطية وتغيير بعض الانظمة الاستبدادية، كما توافقت انجازاتها مع التوجهات التي تدعو إلى تفكيك الدولة العربية والنظام العربي الاقليمي بهدف اعادة رسم الخارطة الجيوسياسية للمنطقة العربية وفق معايير مغايرة وجديدة. ولعل المشهد الذي نلحظه اليوم هو

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خير دليل في تأكيد صحة هذا الاتجاه. فالقوة الناعمة الأمريكية وبتلويناتها الثقافية والسياسية والاعلامية اسهمت، والى حد بعيد، في احداث التغيير المطلوب دون ان تدخل معارك ومواجهات عسكرية يمكن ان تسهم في الحاق المزيد من الخسائر المادية والمعنوية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

إن أهم ما يميز التعديل الذي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجيتها مع بداية أحداث "الربيع العربي" في منطقة "الشرق الاوسط" والدول العربية إجمالاً، هو اعتماد "نمط جديد في التدخل "كوسيلة لتوجيه شؤون هذه المنطقة، جوهره الأساسي استبدال القوة الصلبة بالقوة الناعمة. لذا، فإنها ومن خلال الأمم المتحدة وحلف الناتو والعديد من الآليات الأخرى، ستطالب حلفاءها الأوروبيين، بتحمل مسؤوليات أكبر في حماية الهيمنة الأمريكية في المنطقة. وهذا ما أسمته وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون ب" نمط التدخل الجديد" ، وهذه الاستراتيجية تجسدت بداية في الحالة الليبية.

ومن خلال نظرة شاملة على السياسة الأمريكية في "الشرق الاوسط" خلال مرحلة الربيع العربي، نجد أن التعديل الذي أجرته الولايات المتحدة الأمريكية على استراتيجيتها في "الشرق الاوسط" يهدف الى تجنب الغرق مرة أخرى في حرب شبيهة بحرب العراق، في نفس الوقت تهدف الى المحافظة على توجيهها لشؤون الشرق الاوسط.

ان الهدف الاساسي من الاستراتيجية الأمريكية، ومن خلال الاستعمال الشامل لكل الوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والإستراتيجية"، إعادة صياغة الهيمنة الأمريكية على شؤون "الشرق الأوسط". وإستراتجية الرئيس "أوباما" في المنطقة العربية، على الرغم من أنها تبدو ظاهرياً تضر بالزعامة الأمريكية، إلا أنها في الحقيقة تناسب المصالح الاستراتيجية الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن منطقة الشرق الاوسط، والمنطقة العربية تحديداً، دخلت مرحلة التفتيت الذي بدأ بقوة في بعض اجزاءها، والمتوقع، وفي ضوء التطورات المستجدة والمتلاحقة وغير المنضبطة، أن يستمر ويزداد ويتوسع نطاقه، دون أن تتوفر المقومات اللازمة، أحياناً، في مواجهته والتصدي له.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج

توصلت الدراسة وفي ضوء الافتراض الذي انطلقت منه، والذي ينص على" إن الآثار المترتبة على إستخدام الولايات المتحدة الأمريكية لأدوات قوتها الناعمة كانت أكثر فاعلية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية في المنطقة العربية من القوة الصلبة"، إلى العديد من الاستنتاجات ، نذكر منها:

- أن القوة الناعمة، رغم مغريات شعاراتها وجاذبية اداتها، فإن نتائجها لا تقل خطورة عن النتائج المترتبة على استخدام القوة العسكرية وأدوات الضغط الاقتصادية.
- إذا كانت الغاية من القوة الناعمة تغيير الانظمة السياسية وابدالها بنماذج جديدة، فإن عملية التغيير هذه اكدت جملة معطيات منها، فشل مشروع بناء الدولة الوطنية والتي اصبح البديل عنها الدولة الاقصائية التي اكدت بدورها ايضاً مسار التفكيك، أي تفكيك الدولة واعادة بناءها وفق معايير جديدة تحكمت فيها الولاءات الطائفية والعرقية.
- إذا كانت القوة الناعمة حملت معها، بقصد او بدون قصد، استراتيجية تفكيك الدولة، فأنها لم تكن بمنأى عن تحمل مسؤولية تفتيت المنطقة العربية، فالشعارات المطالبة بضرورة الاصلاح وتطبيق الديمقراطية، والتأكيد على الحرية وحماية حقوق الانسان، وغم أهميتها، إلا أنها، وبفعل عوامل عدة، مثلت واحدة من الأدوات التي أسهمت في عملية التفتيت. وكل ما تشهده بعض الدول العربية، هو خير دليل على ذلك.
- يمكن أن نلاحظ، أن الاستراتيجية الأمريكية، ومن خلال توظيفها لادوات القوة الناعمة، اقتربت كثيراً، ان لم تكن قد توافقت، مع استراتيجية الكيان الصهيوني، الذي كان يسعى وما يزال الى اضعاف الدول العربية بتجسيداتها الجغرافية، سواء اكانت دول الطوق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية، أم دول العمق العربي، اذ انجزت حالة التفتيت على صعيد الدولة الوطنية، كما عملت على تفكيك مفاصل النظام الاقليمي العربي الذي كان يمثل هاجساً امنياً مقلقاً في حال توحد عناصره.

- إن الحروب الناعمة ، كمدخل لتغيير الانظمة السياسية ، كرست واقع الاقصاء والتهميش كسمة أساسية للدولة، بدلاً من وضع آليات الاندماج المجتمعي والسياسي، وبالشكل الذي برز معه مفهوم الدولة الاقصائية اللا اندماجية.
- إن جوهر مشكلة التغيير والاصلاح السياسي في المنطقة العربية، على الطريقة الأمريكية، وإن كانت قيمها المعلنة لا خلاف بشأنها، إلا أنها تكمن وكما يبدو لنا في ضعف الإدراك الأمريكي، تكمن في خفة وسطحية الطرح الامريكي لمتطلبات التطور الديمقراطي في الوطن العربي، باعتبارها لا تمس جوهر المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بالاضافة الى النية الأمريكية الغير معلنة في اخضاع هذا الوطن بدوله المتعددة، وجرها إلى ما تطمح إليه الولايات المتحدة الأمريكية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات:

- العمل على زيادة الوعي الوطني في كيفية التعامل مع موجات العولمة بمختلف توصيفاتها الثقافية والاعلامية والسياسية.
- العمل على معالجة مظاهر الخلل في البنية الداخلية للدولة من خلال التعرض للمشكلات المجتمعية كالبطالة، الفقر، الاوضاع الصحية، التعليم ومكافحة الامية، والإنتخابات التشريعية والتداول السلمي للسلطة وإصلاح القضاء.
- صياغة استراتيجية وطنية اعلامية مزودة ومطعمة بخبرات من اختصاصات مختلفة يكون في مقدمة مهامها تثقيف المجتمع والكشف عن مواطن الزيف والخلل في الاعلام الخارجي الموجه.
- ضبط الاداء المؤسسي لمفاصل الدولة الأساسية أو تلك التي تكون خارجها كمنظمات المجتمع المدني، والهيئات المعنية بحقوق الانسان للعمل وفق مبادئ المسؤولية الوطنية في تعزيز دور الانسان والقوى والاحزاب السياسية لبناء الوحدة الوطنية وتحصينها من أية خروقات خارجية.
- التاكيد على أن تكون هوية الدولة هي الهوية الجامعة لكل ابناء المجتمع وبمختلف طوائفه وإنتماءاته لتحيق الإندماج ا لإجتماعي والسياسي والإقتصادي والثقافي.
- تأكيد وجود ضمانات دستورية وقانونية وأخلاقية، تكفل من خلالها حق جميع المواطنين رجالاً ونساءً بالمشاركة في صنع القرارات المتعلقة بشؤون حياتهم ومستقبلهم، مع مراقبة ومتابعة تنفيذ هذه القرارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إطلاق حرية الرأي والتعبير في المجتمعات العربية، باعتبارها حقاً لكل مواطن وجزءاً من مفهوم الحرية التي لايمكن أن يقوم أن نظام ديمقراطي بدونها، لأن الحرية تعدّ ضمانة أساسية في ترجمة عملية المشاعر والقناعات والمواقف عند الفرد والجماعة في مختلف القضايا المتعلقة بالتطوير والتنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، كما أنها وسيلة الاتصال والحوار مع الاخر، سواء أكانوا أفراداً أم جماعات أم هيئات، وكذلك الأمر مع السلطة السياسية.
- على الولايات المتحدة الأمريكة مبدئياً أن تكون على قدر المسؤولية في تقديم المساعدات للدول العربية لتحقيق هذه الغاية. وتشجيع الإصلاحات السياسة والإقتصادية ودعم منظمات المجتمع المدني، وتقديم المساعدات الفنية في تحسين دساتير الدول المستهدفة وأنظمتها السياسية.
- ايجاد اليات وقواعد تعزز التعاون العربي المشترك وبما يزيد من قدرة الدول العربية على الحد من التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للدول العربية بما يساعد على تعزيز الامن القومي العربي. وهذا الدور ينبغي أن تضطلع به جامعة الدول العربية لإرساء مرتكزات محددة للعمل العمل العربي المشترك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع:

الكتب:

- إ.هـ. كار، أزمة العشرين عاماً، 1919-1939: (1964) **مقدمة لدراسة للعلاقات الدولية**، ، نيويورك، هاربر وراو.
- ابن فارس، احمد بن حبيب الرازي 395هـ، (1991)، **معجم مقاييس اللغة**، بيروت الجيل، بيروت.
- ادوارد، ل بيرنز (1959)، **العلاقات العامة فن**، ترجمة وديع فلسطين وحسني خليفة، دار المعارف، مؤسسة فرانكلين، القاهرة.
- الأسود، صادق، (1990)، **علم الإجتماع السياسي أسسه وأبعاده**، جامعة بغداد، العراق.
- اغوان، علي بشار بكر، (2013) **الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الاوسط**، الطبعة الاولى، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العراق.
- بن خلدون، عبدالرحمن ،(د.ن) **المقدمة**، مكتبة ومطبعة عبدالرحمن محمد لنشر القرآن الكريم والكتب الإسلامية، مصر.
- بيتر وغالبريث، (2007) **نهاية العراق**، ترجمة :إياد أحمد، بيروت: الدار العربية للعوم-ناشرون.
- تريفور، تيلر، (1985) **العلاقات الدولية نظرية ومداخل**، ترجمة: عبد العزيز عروس، منشورات وزارة الثقافة، سوريا.
- توفيق، سعد حقي(1999)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للطباعة والنشر، عمان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الجابري، محمد عابد (1998م)، **نقد العقل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت 1997م)، بيروت.
- جرجس، فواز، (2014) **اوباما والشرق الاوسط نهاية العصر الامريكي؟**، الطبعة الاولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- جمعة، أحمد محمد، (2004) **الدبلوماسية في عصر العولمة**، بالقاهرة، دار النهضة العربية، ب ط.
- حسين، حيدر علي (2013) **سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي**، دار الكتب العلمية للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد.
- دورتي، جيمس وبالتسغراف، روبرت (1985) ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي،بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ؛ الكويت :مكتبة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.
- روبرت. كانتور، (1989) **السياسة الدولية المعاصرة**، ترجمة: أحمد ظاهر، مركز الكتب الأردني، عمان.
- السماك، محمد أزهر سعيد، (1988) **الجغرافيا السياسية أسس وتطبيقات**، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، الموصل، .
- شلبي، سعد شاكر، (2003)، **الاستراتيجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط**، دار الحامد للنشر والتوزيع.
- عبد الحميد، محمد سامي، (1969) **مقدمة في العلاقات الدولية**، دار المعارف، ط1، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عبد الحي، وليد (2011)، **مستقبل القوة The future of power**، نيويورك، كتب الشؤون العامة، 2011
- عبد السلام، رفيق، (2011)، **الولايات المتحدة الامريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة**، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت.
- عبد الغفار، محمد أحمد،(2004) **فض النزاعات في الفكر والممارسة الغربية، الكتاب الأول الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام**، الجزء الثاني، لنظم الوقائية الحكومية وغير الحكومية، الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- عبد الله، محمد سويفي(2012)، **رأس الافعى بريجنسكي وسياسات امريكا في الشرق الاوسط**، دار الكتاب العربي، القاهرة.
- العبيدي، مصطفى محمد جاسم، (2015)، **الامبراطورية الناعمة السياسة الخارجية الامريكية تجاه الشرق الاوسط** ،الطبعة الاولى ، لبنان /كندا
- فهمي، عبد القادر، (2001)، **نظرية السياسة الخارجية**، اليمن: جامعة الحديدة.
- فهمي، عبد القادر، (2012)، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- فهمي، عبد القادر، الرفوع، (2009)، **نظرية السياسة الخارجية**، عمان: المؤلف.
- فيدرين، هيوبير وموازي دومينيك، (2001) **فرنسا في عصر عولمة**، مطبعة مؤسسة بروكينغز، واشنطن.
- لاتوش، سيرج، (1992) (ترجمة خليل كلفت): **تغريب العالم** ، القاهرة ، دار العالم الثالث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ليفي، برنار هنري(2011)، **الحرب دون ان نحبها: يوميات كاتب في قلب الربيع الليبي**، ترجمة سمر محمد سعد.
- المحاميد، خالد خلف، (2002) **الاقتصاد وسياسة الأردن الخارجية (1952-1999)**، ط1، مطابع الدستور التجارية.
- مقلد، اسماعيل صبري (1971)، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات**.
- منيرة ، بودردابن (2009) ، **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية** ، جامعة قسنطينة –منتوري- .
- مورجنتاو، هانزجي (1965)، **السياسة بين الامم: الصراع من أجل السلطان والسلام**، تعريب وتعليق خيري حماد، 3 ج، القاهرة :الدار القومية للطباعة والنشر، ج1.
- ناصيف، حتي(1985)، **النظرية في العلاقات الدولية**، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- ناي، جوزيف (2003)، **مفارقة القوة الامريكية لماذا لا تستطيع القوة العظمى الوحيدة في العالم ان تمضي وحدها**، ترجمة محمد توفيق البجيرمي ، لرياض، مكتبة العبكان.
- ناي، جوزيف (2007) **القوة الناعمة**، مكتبة العبيكان للنشر، الطبعة الثانية، الرياض.
- ناي، جوزيف(2014)، **القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية**، صحيفة المؤتمر، العدد2983، العراق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرسائل الجامعية:

- العبد الحليم،أحمد قاسم محمد، (2015) "**النظام الإقليمي العربي في ضوء التطورات الدولية والإقليمية الراهنة (2001-2014)**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان: جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- عبد الله، أحمد سليم، (2014)، **دور السياسة الامريكية في التحولات الديمقراطية في المنطقة العربية (2001 – 2013)**، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
- هورين، كاتي، (2003) **أميركا المتهورة تقتحم مطارات أوربا، لنيويورك تايمز، 3تموز/ يوليو** .الكويت : جامعة الكويت، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية.
- وآيزونها، وركينان، ريتشموند، الموسيقي في ييل،(2003) **التبادل الثقافي والحرب الباردة**، جامعة بارك: مطبعة جامعة بنسلفانيا ستيت.
- بودردابن، منيرة،(2008) **دور الدبلوماسية غير الرسمية في تنفيذ السياسة الخارجية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الديمقراطية والحكم الرشيد، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة.

الدوريات والمجلات:

- ابراهيم، حسام (2015)، أبعاد الموقف الأمريكي من العمليات العسكرية في اليمن، **المركز الاقليمي للدراسات الاستراتيجية**، القاهرة.
- باكير، محمد مجد الدين(2008)، **عالم المعرفة**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب، الكويت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- بصبوص، انطوان(2013)، التسوانمي العربي، ترجمة جورج كتورة، **الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والموضوعات.**
- بنيس، محمد أحمد ، (2000) المجتمع المدني العربي و التباسات التأصيل، **مجلة وجهة نظر**، العدد 7، ربيع.
- الجابري، محمد عابد، (1996) الدين والدولة وتطبيق الشريعة، **مركز دراسات الوحدة العربية**، ط1 ، بيروت، لبنان .
- الجادر، سرمد زكي، (2013) التوظيف الامريكي لمنظمات المجتمع المدني، **مجلة دراسات دولية**، العدد 55 ، كانون الثاني، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد.
- جوزيف، جو، (2001)، من يخاف من السيد الكبير؟، **مجلة ذي ناشونال إنترست.**
- حبيب، كمال السعيد، (2012) قيد التشكيل : الجغرافيا السياسية الجديدة والعنف في العالم العربي، العدد 190، تشرين الاول، **مجلة السياسة الدولية**، مركز الاهرام، القاهرة، مصر .
- دياب، أحمد، (ربيع2015)، الأدوات المحلية للقوى الإقليمية غير العربية وفعالية دورها في المنطقة، **مجلة شؤون عربية**، العدد 161، القاهرة.
- راشد، سامح ،(شتاء2011)، حصاد الربيع العربي في عامه الأول، **مجلة شؤون عربية**، العدد148، القاهرة.
- راشد، سامح، (شتاء 2010)، إدارة التحالفات في السياسة العربية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 144، القاهرة.
- ربيع، أحمد، (2015)، الأدوات المحلية للقوى الإقليمية غير العربية وفعالية دورها في المنطقة، **مجلة شؤون عربية**، العدد 161، القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الربيعي، كوثر عباس (2013)، التغيير في الوطن العرربي والاستراتيجية الامريكية تناقضات المرحلة، التحولات السياسية والاجتماعية في الوطن العربي والدور الامريكي، **مركز الدراسات الدولية**، جامعة بغداد، بغداد.
- الزين، سمير أحمد، (2001)، النظام العربي ماضيه ومستقبله، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية**، العدد47، ابو ظبي.
- سامح، راشد، (خريف2012)، الدور التدخلي لجامعة الدول العربية بين التطور والثبات، **مجلة شؤون عربية**، العدد 151، القاهرة.
- سعد، رءوف، (خريف2014)، الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في ظل متغيرات إقليمية ودولية، **مجلة شؤون عربية**، العدد 159، القاهرة،
- سلامة، معتز (2012) **مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام**، متخصص في منطقة الخليج.
- سلامة، معتز، (2005) الاصلاح السياسي؛ السياسة الامريكي والاستجابة العربية ، كراسات استراتيجية، العدد 153، **مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية**، القاهرة.
- سليمان، منذر (2012)، قراءة في الانعكاسات المشروع الامبراطوري الامريكي على المنطقة العربية، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها، **مركز دراسات الشرق الاوسط**، عمان.
- سمعان، جورج، (خريف2012)، المنطقة العربية ساحة صراع يغيب عنها العرب، **مجلة شؤون عربية**، العدد151.
- سميث، توني(2010)، حلف مع الشيطان: سي واشنطن لسيادة العالم وخيانة الوعد الامريكي، ترجمة: هشام عبد الله ، **المؤسسة العربية للدراسات والنشر**، بيروت.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- شحاتة، دينا، ووحيد، مريم(2011)، محركات التغيير في العالم العربي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 184، مركز الاهرام، القاهرة.
- الشياب، محمد خالد (2012): القراءة الابستمولوجية للتراث عند محمد عابد الجابري، **مجلة جامعة دمشق**، المجلد 28. العدد 3-4.
- شيللر، هربرت، (1999) (ترجمة عبد السلام رضوان): المتلاعبون بالعقول – سلسلة **عالم المعرفة** 243 ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، ط2.
- ضاهر، مسعود (1989)، مجابهة الغزو الثقافي الامبريالي الصهيوني للمشرق العربي: دراسة في الثقافة المقاومة، سلسلة مواجهة الغزو الثقافي، **المجلس القومي للثقافة لعربية**، الرباط
- عبد الدائم، عبد الله (2000)، مستقبل الثقافة العربية والتحديات التي تواجهها، **المستقبل العربي** ، العدد 260.
- عبد الفتاح ،بشير، (شتاء 2011)، الربيع العربي وإعادة هندسة العلاقات الإقليمية، **مجلة شؤون عربية**، العدد148، القاهرة.
- عبدالله، جميل، (2013) الاستراتيجية الامريكية، **الموسسة العراقية للتنمية والتطوير**، بغداد.
- عتريسي، طلال، (خريف2014)، دولة داعش وفشل استعادة الإسلام السني، **مجلة شؤون عربية**، العدد159، القاهرة.
- علام، مصطفى شفيق(2011)، القوى الكبرى وضوابط التغيرات الاستراتيجية، **مجلة البيان**.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- غريب، إدموند،(2000) الاعلام الامريكي والعرب ، **مجلة المستقبل العربي**، السنة 28، العدد 206، اكتوبر .
- قاسم، رياض زكي (2013)، اللغة العربية: من التراجع إلى التمكين، **المستقبل العربي**، العدد 413
- كورث، جيمس(2012)، الولايات المتحدة بوصفها قائداً حضارياً، في :بيتر جي كاتز نشتاين، محرر، الحضارات في السياسة العالمية: وجهات نظر جمعية وتعددية، ترجمة فاضل جتكر، عالم المعرفة؛ 385 ، الكويت: **المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**.
- ليلة، سعاد محمود (2012)، دورة القوة : ديناميكيات الانتقال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية، **السياسة الدولية** :العدد188.
- مالك بن نبي، (1992) مشكلة الثقافة، **الملكية للإعلام والنشر والتوزيع الحراش**، الجزائر.
- محفوظ، محمد (2011)، جولة في العقل الاستراتيجي التركي، صحيفة الرياض، **الرياض**. العدد 15682.
- المديني، توفيق،(2011) ربيع الثورات الديمقراطية العربية، **المستقبل العربي**، عدد 386، ابريل.
- **مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث**، 2012.
- **مركز الراصد للبحوث والعلوم**، 2009.
- **المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية**، وحدة تحليل السياسات،2013 .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الهباس، خالد بن نايف، (شتاء2011)، النظام الإقليمي العربي والقوى المجاورة، **مجلة شؤون عربية**، العدد148، القاهرة.
- هلال،علي الدين و مطر، جميل، (1983) النظام الإقليمي العربي– دراسة في العلاقات **السياسية العربية**.
- وآرثر، شلسينغز الأصغر، (2001) اقتباس في مقال مارك هيفل: جون ف كيندي ووكالة الاستعلامات الاميركية والرأي العام العالمي" في **مجلة ديبلوماتي هستوري**.
- وليام، كر يستول ولورانس كابلان، (2003) الحرب علي العراق: طغيان صدام ورسالة أمركا، **سان فرانسيسكو: إنكاونتربوكس**.
- ياسين، السيد، (1986)، التقرير الاستراتيجي العربي 1985، **مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية**، القاهرة.

المواقع الألكترونية:

- أغوان، علي بشار، (2011) القوة الذكية والمجالات التطبيقية في الإستراتيجية الأمريكية (في مصر، تونس وليبيا) كمثال تطبيقي، نقلا عن الرابط: **http://www.nashiri.net**
- إيفان، توماس، (2003) الطريق إلى الحرب، نيوزويك 21 آذار/ مارس.
- برنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2009
- بشارة، عزمي، (2011) في الثورة والقابلية للثورة، المعهد العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، اغسطس، موقع المعهد
- الجزيرة الفضائية، (2011)، نقلا عن الرابط الإلكتروني: **www.al-jazera.net**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- صحيفة الوسط البحرينية(2011)، العدد 3129، رجال المخابرات الامريكية كانوا في ليبيا قبل الامر الذي وقعه اوباما، **www.alwasatnews.com** .
- العربية، "أمريكا تعيد الابتسامة لأنصار النظام اليمني وتثير غضب معارضيه، " **http://www.alarabiya.net/articles**11/6/2011
- علوش، ماهر(2015)، التراجع الامريكي في ادارة العالم، نقلا عن موقع الدرر الشامية **/http://eldorar.com**
- العنزي، سعود بن عيد (2015)، نقلاً عن موقع المؤلف **dr-sauda.com**
- قرنفل، حسن، (1997) المجتمع المدني و النخبة السياسية، إقصاء أم تكامل؟، أفريقيا الشرق، الدار البيضاء.
- اللاعنف أكاديمياً في لبنان "جوانّا عازار، (2009) منشورة على موقع جريدة الأخبار اللبنانية ، **http://www.al-akhbar.com/node/74503**، شباب، العدد 899 الأربعاء 19 آب .
- المولد، أميرة، (2014) السعوديون يشكلون 5.4% من عدد الطلاب الأجانب في أمريكا: نقلا عن الرابط: **/http://www.3alyoum.com**
- ناي، جوزيف (2010)، القوة الناعمة،الموقع الإلكتروني **alkashif.org** للمتابعة والدراسات الإستراتيجية.
- ناي، جوزيف، (2009)، اختبار سياسة أوباما الخارجية، مركز بروجيكت سنديك.

المراجع الأجنبية:

- Daniel Kaufmann,(2011) **Open Government Partnership**: First Steps and the Road Ahead, Brookings Institution.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- Greg Michenerand Carlos Pereira,(2011) **Is Brazil Fit to Lead the Open Government Partnership?**, Brookings Institution.

- Aidan Hehir, Neil Robinson, State (2007) – **Building Theory and Practice** ,. UK:Routledge Taylor and Fransis Group.

- Antonia Tisseron, De la Tunisie a l Egypte: (2001) l' **Afrique du nordmalade dun avenir sas projects**" , Institute Tomass More , 28 , Janvier ,p1: www.institute – Thomas – more . org.

- Barry Buzan,(2003) **Ole Waver, Regions and Powers**: The Structure of International Security , U.K:Cambridge University

- Caty Clment, (2005) "**The Nuts and Bolts of State Collapse: Common Causes and Different Patterns?** AQCS Analysis quality control supervisor of Lebanon, Somalia, and the former – Yugoslavia". Harva. University: www.compass.

- Finn, "The Case For Cultural Diplomacy: Engaging Foreign Audiences"

- Frederick A. Henry,(2005) **Hard and Soft Power: The Paradox of "Winning the War of Ideas" in the 21st Century**, U.S. Army War College, Philadelphia,

www.manaraa.com

- Hillary Rodham Clinton,(2010) **Leading Through Civilian Power: Redefining American Diplomacy and Development**, Foreign Affairs, November/December .
- http://www.brookings.edu/opinions/2011/0719_open_government_kaufmann.aspx
- john Waterbury,(2003) **hate your policies**, love your institution, foreign affairs
- John Weinbrenner,(2007) **Soft power and hard power approaches in United States foreign**, policy: Acase study comparison in latin America – MA. Thesis, University of control florida .
- Joseph S. Nye,(2003) **Limits of American Power**, Political Science Quarterly, Vol. 117, No. 4.
- King, Stephen (2009), **the new authoritarianism in the middle east and north Africa**, Indiana university press.
- lecoutre, Sophie, (2010), **the U.S shift towards smart pwer and it's impact on the transatlantic security parthership**, eu

www.manaraa.com

diplomacy papers, deplomatment of eu international relation and diplomacy studies, Belgium.

- Lukes Steven ,(2007) **Power and the battle for hearts and minds, On the bluntness of soft power**, In the book Power in World Politics, Edited by Felix Berenskoetter and@ M. J. Williams, published by Routledge.

- morgenthau,Hans. (1985).**politics among nations**: the struggle for power and peace 6edit new York McGraw-hill

- Pachios, H and Dolan,D (2000)." **consolidation of USA into The State Department: An Assessment After One Year**" , United States Information Agency (USIA).

- Peter Baker, (2007) **A Democracy Push falters, Bush Feels Like a 'Dissident'** Washington Post Staff Writer (Monday, 20 August,

- Policy (2007) **A case study comparison in Latin America**, University of Central Florida, Florida.

- Public Diplomacy," What is Public Diplomacy?" (2002) **Hyperlink reference not valid**.

www.manaraa.com

- Sophi Lecoutre, (2010) **the U.S Shift towards smart power and its impact on the transatlantic security partnership**, eu diplomacy papers, department of eu international relation and diplomacy studies, Belgium.

- **the International Encyclopedia of Social Seince**, 1968.

- Valenti Cojanu, alina Popesco,(2007) "**Analysis of Failed Statues: Some Problems of Definition and Measurement**" , The Romanian economic Journal , Nov.

- wang.H lu,y_C.(2008) **the conception of soft power and its policy implicatons:A comparative study of china and taiwan contemoporary china**,(56) no 17.

- wilson II ,E,J .Hard power ,(march 2008) **soft power** ,smart powerannals of the American Academy of political.and social.

- Lenczowski, " **Dulyural Diplomacy, Political Influence**, And Integrated Strategy".

www.manaraa.com